

الاستحقاق المحاسبي  
Accrual Accounting



## دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 101  
"التقارير المالية الأولية"

وزارة المالية  
Ministry of Finance



### السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 101، *التقارير المالية الأولية* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

• معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)

• معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 101

الفقرة المُعدّلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُُدلت بموجبه
فقرة الأمثلة التوضيحية ج7	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية ج7	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

### الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
	الهدف
3-1	النطاق
4	تعريفات
25-5	محتوى التقرير المالى الأولى
8	الحد الأدنى لمكونات التقرير المالى الأولى
14-9	شكل ومحتوى القوائم المالية الأولية
16-15	الأحداث والمعاملات المهمة
18-16	الإفصاحات الأخرى
19	الإفصاح عن الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام
22-20	الفترات التى يُتطلب أن تُعرض لها قوائم مالية أولية
25-23	الأهمية النسبية
27-26	الإفصاح فى القوائم المالية السنوية
42-28	الإثبات والقياس
36-28	السياسات المحاسبية نفسها كما فى القوائم المالية السنوية
38-37	الإيرادات المستلمة موسمياً، أو دورياً، أو من حين لآخر
39	التكاليف المُتكبدة بشكل غير منتظم خلال السنة المالية
40	تطبيق مبادئ الإثبات والقياس
42-41	استخدام التقديرات
45-43	إعادة عرض الفترات الأولية المُعد عنها تقرير سابقاً
57-46	تاريخ السريان

## تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 101، *التقارير المالية الأولية* في فقرة الهدف والفقرات 1-57. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 101 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء* أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 101 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي 34 (طبعة 2020)، وأُقيِّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

## الهدف

الهدف من هذا المعيار هو تحديد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي وتحديد مبادئ الإثبات والقياس في القوائم المالية الكاملة أو المختصرة لفترة أولية. إن التقرير المالي الأولي الذي يُوفر في الوقت المناسب ويمكن الاعتماد عليه يحسن قدرة المستخدمين على فهم الأداء المالي للجهة وتدفعاتها النقدية ووضعها المالي وسيولتها.

## النطاق

1. لا يحدد هذا المعيار - بشكل ملزم - أي الجهات ينبغي أن تُطالب بأن تنشر تقارير مالية أولية، أو بأي دورية تنشرها، أو مدى سرعة النشر بعد نهاية الفترة الأولية. ينطبق هذا المعيار إذا كانت الجهة مطالبة أو اختارت أن تنشر تقريراً مالياً أولياً وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.
2. يُقوّم كل تقرير مالي، سنوي أو أولي، بذاته من حيث مدى توافقه مع معايير المحاسبة للقطاع العام. إن حقيقة أن الجهة قد لا تكون وفرت تقارير مالية أولية خلال سنة مالية معينة أو قد تكون وفرت تقارير مالية أولية لا تلتزم بهذا المعيار، لا تمنع القوائم المالية السنوية للجهة من التوافق مع معايير المحاسبة للقطاع العام إذا كانت بخلاف ذلك تعد متوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام.
3. إذا وُصف التقرير المالي الأولي لجهة بأنه يلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام، فإنه يجب أن يكون ملتزماً بجميع متطلبات هذا المعيار. وتتطلب الفقرة 19 إفصاحات معينة في هذا الصدد.

## تعريفات

4. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:  
**الفترة الأولية** هي فترة قوائم المالية أقصر من سنة مالية كاملة.  
**التقرير المالي الأولي** يعني تقريراً مالياً يتضمن إما مجموعه كاملة من القوائم المالية (كما هو موضح في معيار المحاسبة للقطاع العام 1، *عرض القوائم المالية*)، أو مجموعة من القوائم المالية المختصرة (كما هو موضح في هذا المعيار) وذلك لفترة أولية.  
وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

## محتوى التقرير المالي الأولي

5. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 1 المجموعة الكاملة من القوائم المالية بأنها تشمل المكونات التالية:
  - أ. قائمة المركز المالي؛ و
  - ب. قائمة الأداء المالي؛ و
  - ج. قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية؛ و
  - د. قائمة التدفقات النقدية؛ و
  - دأ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية إما في قائمة مالية إضافية منفصلة أو في

عامود لمبالغ الموازنة في القوائم المالية؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم؛ و  
هـ. إيضاحات، تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات الأخرى؛ و  
هـ.أ. معلومات مقارنة فيما يخص الفترة السابقة على النحو المحدد في الفقرتين 53 و53أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 1.  
و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].  
ويمكن أن تستخدم الجهة عناوين للقوائم المالية بخلاف تلك المستخدمة في هذا المعيار. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستخدم الجهة عنوان "قائمة الإيرادات والمصروفات" بدلاً من "قائمة الأداء المالي".

15. تُعرف الفقرة (7) من معيار المحاسبة للقطاع العام 24، *عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية*، "الأساس المقارن" بأنه "يعني المبالغ الفعلية معروضة على الأساس المحاسبي نفسه وأساس التصنيف نفسه كما في الموازنة المعتمدة، وللجهات نفسها وللفترة نفسها التي تغطيها الموازنة المعتمدة". وتتطلب الفقرة 21 من معيار المحاسبة للقطاع العام 24 أن تعرض الجهة مقارنة لمبالغ الموازنة والفعلية في شكل أعمدة إضافية لمبالغ الموازنة في القوائم المالية الأساسية فقط بينما تُعد القوائم المالية والموازنة على أساس مقارن. ولأن الموازنات المعتمدة في القطاع العام عادة ما تغطي فترة سنة مالية كاملة، فإن القوائم المالية الأولية بحكم طبيعتها ستكون معدة على أساس مختلف عن أساس الموازنة المعتمدة لاختلاف الفترة التي تغطيها كل منهما، وستكون الطريقة المتبعة في عرض المقارنة بين مبالغ الموازنة السنوية والمبالغ الفعلية في التقرير المالي الأولي هي كقائمة مالية إضافية منفصلة.

6. لمراعاة اعتبارات توفير المعلومات في الوقت المناسب والتكلفة ولتجنب تكرار معلومات تم التقرير عنها سابقاً، قد تُطالب الجهة أو قد تختار أن توفر معلومات أقل في التواريخ الأولية بالمقارنة مع قوائمها المالية السنوية. ويعرف هذا المعيار الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي بأنه يشمل القوائم المالية المختصرة والإيضاحات التوضيحية المختارة. ويقصد من التقرير المالي الأولي أن يوفر تحديثاً لآخر مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية. ومن ثم، فهو يركز على الأنشطة، والأحداث، والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي تم التقرير عنها سابقاً.

7. لا يوجد في هذا المعيار ما يقصد منه أن يمنع الجهة أو يثنيها عن نشر مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما هي موضحة في معيار المحاسبة للقطاع العام 1) في تقريرها المالي الأولي وليس مجرد قوائم مالية مختصرة وإيضاحات توضيحية مختارة. ولا يمنع هذا المعيار الجهة أو يثنيها عن تضمين القوائم المالية الأولية المختصرة أكثر من الحد الأدنى للبنود المستقلة أو الإيضاحات التوضيحية المختارة كما هو محدد في هذا المعيار. تنطبق إرشادات الإثبات والقياس في هذا المعيار - أيضاً - على القوائم المالية الكاملة لفترة أولية، وتشمل تلك القوائم جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار (وعلى وجه التحديد الإفصاحات المختارة الواردة في الفقرة 16أ) إضافة إلى تلك المطلوبة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى.

- الحد الأدنى لمكونات التقرير المالي الأولي
8. يجب أن يشمل التقرير المالي الأولي، بحد أدنى، المكونات التالية:
- أ. قائمة مختصرة للمركز المالي؛ و
  - ب. قائمة مختصرة للأداء المالي؛ و
  - ج. قائمة مختصرة للتغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية؛ و
  - د. قائمة مختصرة للتدفقات النقدية؛ و
  - دأ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية في قائمة مالية مختصرة إضافية منفصلة؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم؛ و
  - هـ. إيضاحات مختارة.

أ.8 [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].

- شكل ومحتوى القوائم المالية الأولية
9. إذا قامت الجهة بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية في تقريرها المالي الأولي، فإنه يجب أن يتوافق شكل ومحتوى تلك القوائم مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 1 للمجموعة الكاملة من القوائم المالية.

10. إذا قامت الجهة بنشر مجموعة من القوائم المالية المختصرة في تقريرها المالي الأولي، فإنه يجب أن تشمل تلك القوائم، بحد أدنى، كلاً من العناوين والمجاميع الفرعية التي كانت متضمنة في أحدث قوائمها المالية السنوية والإيضاحات المختارة كما هو مطلوب بموجب هذا المعيار. كما يجب أن تُدرج بنوداً مستقلة أو إيضاحات إضافية إذا كان حذفها سيجعل القوائم المالية الأولية المختصرة مضللة.

11. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].

أ.11 [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].

12. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 1 إرشادات لهيكل القوائم المالية. وتوضح إرشادات التنفيذ لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 بأمثلة عملية الطرق التي يمكن أن تعرض بها قائمة المركز المالي، وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية. وتوضح الأمثلة التوضيحية المرافقة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 24 الطرق التي يمكن أن تعرض بها المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.

13. [حذفت].

14. إذا كانت أحدث القوائم المالية السنوية للجهة قوائم موحدة، فإن التقرير المالي الأولي يُعد على أساس التوحيد. ولا تعد القوائم المالية المنفصلة للجهة المسيطرة متسقة أو قابلة للمقارنة مع القوائم الموحدة الواردة بأحدث تقرير مالي سنوي. إذا تضمن التقرير المالي السنوي للجهة القوائم المالية المنفصلة للجهة المسيطرة إضافة إلى القوائم المالية الموحدة، فإن هذا المعيار لا يتطلب ولا يمنع إدراج القوائم المنفصلة للجهة المسيطرة في التقرير المالي الأولي للجهة.

## الأحداث والمعاملات المهمة

15. يجب على الجهة أن تدرج في تقريرها المالي الأولي توضيحاً للأحداث والمعاملات التي تعد مهمة لفهم التغييرات في المركز المالي للجهة وأدائها منذ نهاية آخر فترة قوائم مالية سنوية. ويجب أن تؤدي المعلومات المفصّل عنها فيما يتعلق بالأحداث والمعاملات إلى تحديث المعلومات ذات الصلة المعروضة في أحدث تقرير مالي سنوي.
- 15أ. سوف يتمكن مستخدم التقرير المالي الأولي للجهة من الوصول إلى أحدث تقرير مالي سنوي لتلك الجهة. وبناء عليه، فليس من الضروري أن توفر الإيضاحات المرفقة بالتقرير المالي الأولي تحديثات غير مهمة نسبياً للمعلومات التي تم التقرير عنها في الإيضاحات الواردة بأحداث تقرير مالي سنوي.
- 15ب. فيما يلي قائمة بالأحداث والمعاملات التي سيكون الإفصاح عنها مطلوباً إذا كانت مهمة: وهذه القائمة ليست حصرية.
- أ. تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق وعكس قيد مثل ذلك التخفيض؛ و
- ب. إثبات خسارة من الهبوط في قيمة الأصول المالية، والعقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة، والأصول الأخرى، وعكس قيد خسارة الهبوط؛ و
- ج. عكس قيد أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة؛ و
- د. اقتناء واستبعاد بنود العقارات والآلات والمعدات؛ و
- هـ. ارتباطات لشراء عقارات وآلات ومعدات؛ و
- و. تسويات قضائية؛ و
- ز. تصحيح أخطاء فترة سابقة؛ و
- ح. التغييرات في الظروف التجارية أو الاقتصادية التي تؤثر على القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية للجهة، وذلك سواء كانت تلك الأصول أو الالتزامات مثبتة بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستنفدة؛ و
- ط. أي تخلف عن سداد قرض أو إخلال باتفاقية قرض لم يُعالج في نهاية فترة القوائم المالية أو قبلها؛ و
- ي. معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛ و
- ك. التحويلات بين مستويات الهيكل التسلسلي للقيمة العادلة المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية؛ و
- ل. التغييرات في تصنيف الأصول المالية نتيجة تغير غرض أو استخدام تلك الأصول؛ و
- م. التغييرات في الالتزامات المحتملة أو الأصول المحتملة.
- 15ج. يوفر عدد من معايير المحاسبة للقطاع العام إرشادات تتعلق بمتطلبات الإفصاح عن كثير من البنود الواردة بالفقرة 15ب. عندما يكون الحدث أو المعاملة مهماً لفهم التغييرات في المركز المالي وأداء الجهة منذ آخر فترة قوائم مالية سنوية، فينبغي أن يقدم التقرير المالي الأولي للجهة إيضاحاً وتحديثاً للمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها القوائم المالية لآخر فترة قوائم مالية سنوية.
16. [حذفت].

## الإفصاحات الأخرى

16أ.

بالإضافة إلى الإفصاح عن الأحداث والمعاملات المهمة وفقاً لما ورد بالفقرات 15-15ج، فإنه يجب على الجهة أن تدرج المعلومات التالية، ضمن الإفصاحات المرفقة بقوائمها المالية الأولية أو أي مكان في التقرير المالي الأولي. يجب تقديم الإفصاحات التالية في القوائم المالية الأولية أو أن تدرج من خلال الإحالة بإشارات مرجعية في القوائم المالية الأولية لبعض القوائم الأخرى (مثل مناقشة وتحليل القوائم المالية أو تقرير المخاطر) المتاحة لمستخدمي القوائم المالية بترتيبات إتاحة القوائم المالية الأولية نفسها وفي وقت إتاحة القوائم المالية الأولية نفسه. إذا لم يكن لمستخدمي القوائم المالية إمكانية الوصول إلى المعلومات المقدمة من خلال الإحالة بإشارات مرجعية بترتيبات إتاحة القوائم المالية نفسها وفي وقت إتاحة القوائم المالية نفسه فإن التقرير المالي الأولي يكون غير مكتمل. ويجب عادة التقرير عن المعلومات على أساس من بداية السنة المالية حتى تاريخه.

- أ. بيان بأنه قد اتبعت السياسات المحاسبية وطرق الحساب نفسها في القوائم المالية الأولية بالمقارنة مع أحدث قوائم مالية سنوية؛ أو وصف لطبيعة وأثر التغيير إذا غيرت تلك السياسات والطرق.
- ب. تعليقات توضيحية عن موسمية، أو دورية العمليات الأولية.
- ج. طبيعة ومبلغ البنود المؤثرة على الأصول، أو الالتزامات، أو صافي الأصول/ حقوق الملكية، أو الفائض أو العجز، أو التدفقات النقدية والتي تعد استثنائية بسبب طبيعتها، أو حجمها، أو معدل حدوثها.
- د. طبيعة ومبلغ التغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة للسنة المالية الحالية، أو التغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في السنوات المالية السابقة.
- هـ. إصدارات، وإعادة شراء وتسديدات أوراق مالية تمثل دين وأوراق مالية تمثل حقوق ملكية.
- و. توزيعات الأرباح والتوزيعات المشابهة المدفوعة (مجمعة أو لكل سهم) - بشكل منفصل - للأسهم العادية والأسهم الأخرى.
- ز. المعلومات القطاعية التالية:

- (1) إيرادات كل قطاع يتعين التقرير عنه من اعتمادات الموازنة أو المخصصات المماثلة.
- (2) إيرادات كل قطاع يتعين التقرير عنه من المصادر الخارجية الأخرى.
- (3) إيرادات كل قطاع يتعين التقرير عنه من المعاملات مع القطاعات الأخرى ضمن الجهة.
- (4) مصروفات كل قطاع يتعين التقرير عنه.
- (5) مجموع القيمة الدفترية لأصول كل قطاع يتعين التقرير عنه.
- (6) مجموع القيمة الدفترية لالتزامات كل قطاع يتعين التقرير عنه.
- (7) وصف للاختلافات في أساس تحديد القطاعات التي يتعين التقرير عنها.
- (8) مطابقة المعلومات المفصّل عنها للقطاعات والمعلومات المجمعة الظاهرة في القوائم المالية. عند عرض المطابقة، يتعين مطابقة إيرادات القطاع مع إيرادات الجهة من المصادر الخارجية (بما في ذلك الإفصاح عن مبلغ إيرادات الجهة من مصادر خارجية غير المضمنة في إيرادات أي قطاع)، ويتعين مطابقة

مصروفات القطاع مع مقياس قابل للمقارنة لمصروفات الجهة، ويتعين مطابقة أصول القطاع مع أصول الجهة، ويتعين مطابقة التزامات القطاع مع التزامات الجهة.

- ج. الأحداث اللاحقة للفترة الأولية والتي لم تنعكس في القوائم المالية للفترة الأولية.
- ط. أثر التغييرات في تكوين الجهة خلال الفترة الأولية، بما في ذلك تجميع عمليات في القطاع العام، واكتساب أو فقد السيطرة على الجهات المسيطر عليها والاستثمارات طويلة الأجل، وإعادة الهيكلة، والعمليات غير المستمرة. وفي حالة تجميع عمليات في القطاع العام، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 40، *تجميع العمليات في القطاع العام*.
- ي. بالنسبة للأدوات المالية، الإفصاحات عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسيما هو مطلوب بموجب الفقرات 29 - 36 من معيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*.
- ك. الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 16 من معيار المحاسبة للقطاع العام 38، *الإفصاح عن الحصة في الجهات الأخرى*، وذلك للجهات التي تصبح، أو تتوقف عن كونها، جهات استثمارية، كما عرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة*.
- ل. تفصيل الإيرادات من المعاملات التبادلية وفقاً للفقرة 39(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 9، *الإيراد من المعاملات التبادلية* وتفصيل الإيرادات من المعاملات غير التبادلية وفقاً للفقرة (أ/106) من معيار المحاسبة للقطاع العام 23، *الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)*.
- م. بالنسبة للجهات التي تعرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية، تقدير لمبالغ الموازنة للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، والأسس المستند إليها في تخصيص مبالغ الموازنة السنوية للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 39 و43 و45 و47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 24، *عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية*.

17. [حذفت].

18. [حذفت].

الإفصاح عن الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام

19. إذا كان التقرير المالي الأولي للجهة ملتزماً بهذا المعيار، فيجب أن يُفصح عن تلك الحقيقة. ولا يجوز وصف تقرير مالي أولي بأنه ملتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام ما لم يكن ملتزماً بجميع متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام.

- الفترات التي يُطلب أن تُعرض لها قوائم مالية أولية
20. يجب أن تشمل التقارير الأولية القوائم المالية الأولية (المختصرة، أو الكاملة) للفترات كما يلي:
- أ. قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة الأولية الحالية وقائمة مركز مالي مقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.
- ب. قوائم الأداء المالي للفترة الأولية الحالية وتراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قوائم الأداء المالي للفترات الأولية المقارنة (حالية ومن بداية السنة حتى تاريخه) من السنة المالية السابقة مباشرة.
- ج. قائمة التغييرات في صافي الأصول / حقوق الملكية تراكمياً من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.

د. قائمة التدفقات النقدية تراكمياً من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.  
هـ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه في قائمة مالية إضافية منفصلة؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم. ولا يُتطلب عرض المعلومات المتعلقة بالفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.

21. بالنسبة للجهة التي تكون أعمالها موسمية بدرجة عالية، فإن المعلومات المالية للثاني عشر شهراً حتى نهاية الفترة الأولية، والمعلومات المقارنة لفترة الاثني عشر شهراً السابقة قد تكون مفيدة. ومن ثم، تُشجّع الجهات التي تكون أعمالها موسمية بدرجة عالية على الأخذ في الحسبان التقرير عن مثل تلك المعلومات، بالإضافة للمعلومات المطلوبة في الفقرة السابقة.

22. يوضح الجزء (أ) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار الفترات المطلوب أن تعرض من قبل الجهة التي تقوم بالتقرير بشكل نصف سنوي والجهة التي تقوم بالتقرير بشكل ربع سنوي.

#### الأهمية النسبية

23. عند تحديد كيفية إثبات، أو قياس، أو تصنيف، أو الإفصاح عن بند ما لأغراض التقرير المالي الأولي، يجب تقدير الأهمية النسبية فيما يتعلق بالبيانات المالية الأولية. وعند إجراء تقديرات للأهمية النسبية، يجب إدراك أن القياسات الأولية قد تعتمد على التقديرات إلى حد أكبر من اعتماد قياسات البيانات المالية السنوية على التقديرات.

24. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 1 البند على أنه ذو أهمية نسبية إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفه أو تحريفه بشكل فردي، أو مجتمعاً مع حذف أو تحريف بنود أخرى، على قرارات أو تقييمات المستخدمين التي تتم بناءً على القوائم المالية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 الإفصاح عن البنود ذات الأهمية النسبية - بشكل منفصل بما في ذلك (على سبيل المثال) العمليات غير المستمرة، كما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع 3 الإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء، والتغييرات في السياسات المحاسبية. ولا يتضمن المعياران إرشادات كمية بشأن الأهمية النسبية.

25. في حين أن الحكم يكون مطلوباً - دائماً - عند تقدير الأهمية النسبية، فإن هذا المعيار يؤسس قرارات الإثبات والإفصاح على بيانات للفترة الأولية بذاتها لأسباب تتعلق بقابلية الأرقام الأولية للفهم. وبالتالي، على سبيل المثال، تُثبت البنود الاستثنائية، والتغييرات في السياسات أو التقديرات المحاسبية، والأخطاء ويُفصح عنها على أساس الأهمية النسبية فيما يتعلق ببيانات الفترة الأولية لتجنب الاستنتاجات المضللة التي قد تنتج عن عدم الإفصاح. إن الهدف الأساسي هو ضمان أن يشمل التقرير المالي الأولي جميع المعلومات الملائمة لفهم المركز المالي للجهة وأدائها خلال الفترة الأولية.

#### الإفصاح في القوائم المالية السنوية

26. إذا تم خلال الفترة الأولية الختامية من السنة المالية تغيير مهم في تقدير مبلغ تم التقرير عنه في فترة أولية، ولكن لم يُنشر تقرير مالي منفصل لتلك الفترة الأولية الختامية، فيجب أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ ذلك التغيير في التقدير في إيضاح مرفق بالقوائم المالية السنوية لتلك السنة المالية.

27. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 الإفصاح عن طبيعة التغيير (ومبلغه إذا أمكن ذلك عملياً) في تقدير له إما أثر ذو أهمية نسبية في الفترة الحالية، أو يتوقع أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية في الفترات اللاحقة. وتتطلب الفقرة 16أ(د) من هذا المعيار إفصاحاً مشابهاً في التقرير المالي الأولي. وتشمل الأمثلة التغييرات في التقديرات في الفترة الأولية الختامية المتعلقة بتخفيضات المخزون، أو إعادة الهيكلة، أو خسائر الهبوط التي تم التقرير عنها في فترة أولية سابقة من السنة المالية. يتفق الإفصاح المطلوب بموجب الفقرة السابقة مع متطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 وقد قصد أن يكون ضيق النطاق - بحيث يتعلق فقط بالتغيير في التقدير. ولا تطالب الجهة بأن تقوم بإدراج معلومات مالية إضافية للفترة الأولية في قوائمها المالية السنوية.

## الإثبات والقياس

28. السياسات المحاسبية نفسها كما في القوائم المالية السنوية يجب على الجهة أن تطبق في قوائمها المالية الأولية السياسات المحاسبية نفسها كما هي مطبقة في قوائمها المالية السنوية، باستثناء ما يُجرى من تغييرات في السياسات المحاسبية بعد تاريخ أحدث قوائم مالية سنوية والتي ستعكس في القوائم المالية السنوية التالية. وبالرغم من ذلك، يجب ألا تؤثر دورية تقرير الجهة (سنوياً، أو نصف سنوي، أو ربع سنوي) على قياس نتائجها السنوية. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب إجراء القياسات لأغراض التقرير الأولي على أساس من بداية السنة حتى تاريخه.

29. إن مطالبة الجهة بأن تطبق في قوائمها المالية الأولية السياسات المحاسبية نفسها كما هي في قوائمها المالية السنوية قد يبدو أنه يوحي بأن قياسات الفترة الأولية تُجرى كما لو كانت كل فترة أولية قائمة بذاتها كفترة قوائم مالية مستقلة. بالرغم من ذلك، فإن الفقرة 28، من خلال نصها على أنه يجب ألا تؤثر دورية تقرير الجهة على قياس نتائجها السنوية، تقر بأن الفترة الأولية تعد جزءاً من فترة مالية أكبر هي السنة المالية. وقد تنطوي القياسات من بداية السنة حتى تاريخه على تغييرات في تقديرات مبالغ تم التقرير عنها في فترات أولية سابقة من السنة المالية الحالية. ولكن مبادئ إثبات الأصول، والالتزامات، والإيراد، والمصروفات في الفترات الأولية هي نفسها كما في القوائم المالية السنوية.

30. للتوضيح:  
أ. مبادئ إثبات وقياس خسائر تخفيض المخزون، أو إعادة الهيكلة، أو الهبوط في فترة أولية هي نفسها التي كانت ستتبعها الجهة إذا أعدت قوائم مالية سنوية فقط. بالرغم من ذلك، إذا أثبتت وقيست تلك البنود في إحدى الفترات الأولية وتغير التقدير في فترة أولية لاحقة من تلك السنة المالية، فإنه يغير التقدير الأصلي في الفترة الأولية، إما بإثبات مبلغ إضافي للخسارة على أساس الاستحقاق، أو بعكس قيد المبلغ المثبت سابقاً؛ و  
ب. التكلفة التي لا ينطبق عليها تعريف أصل في نهاية فترة أولية لا تُؤجل في قائمة المركز المالي، إما انتظاراً لمعلومات مستقبلية تتعلق بتحديد ما إذا كان ينطبق عليها تعريف الأصل، أو لتوحيد مستوى الفائض أو العجز على مدى الفترات الأولية في السنة المالية.  
ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].

31. بموجب إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام ("إطار المفاهيم")، فإن الإثبات "هو إجراء تُضمّن بموجبه المبالغ المعروضة في صلب القائمة المالية المناسبة؛

بنداً ينطبق عليه تعريف عنصر، ويمكن قياسه بطريقة تحقق الخصائص النوعية وتأخذ بالحسبان القيود على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية ذات الغرض العام". تعد تعريفات الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات أساسية للإثبات، في نهاية كل من فترات القوائم المالية السنوية والأولية.

32. بالنسبة للأصول، تنطبق نفس اختبارات المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة في التواريخ الأولية وفي نهاية السنة المالية للجهة. التكاليف التي بحكم طبيعتها، ستكون غير مؤهلة لتعالج على أنها أصول في نهاية السنة المالية ستكون - أيضاً - غير مؤهلة لتعالج على أنها أصول في التواريخ الأولية. بالمثل، يجب أن يمثل الالتزام في نهاية فترة تقرير أولية واجباً موجوداً في ذلك التاريخ تماماً مثل ما يجب أن يكون في نهاية فترة تقرير سنوية.

33. يعرف "إطار المفاهيم" الإيراد على أنه "الزيادات في صافي المركز المالي للجهة، بخلاف الزيادات الناشئة عن المساهمات من أصحاب حقوق الملكية" والمصروف على أنه "الانخفاضات في صافي المركز المالي للجهة، بخلاف الانخفاضات الناشئة عن توزيعات لأصحاب حقوق الملكية". وينص "إطار المفاهيم" على أنه "ينشأ الإيراد والمصروف من المعاملات التبادلية وغير التبادلية والأحداث الأخرى مثل الزيادات والانخفاضات غير المحققة في قيم الأصول والالتزامات، واستهلاك الأصول من خلال الاستهلاك الدفترية وتآكل الخدمات المتوقعة والقدرة على توليد منافع اقتصادية من خلال الهبوط في القيمة. وقد ينشأ الإيراد والمصروف من معاملات الفردية أو مجموعة من المعاملات. ... ضوابط الإثبات هي: أن ينطبق على البند تعريف أحد عناصر القوائم المالية؛ وأن يمكن قياسه بطريقة تحقق الخصائص النوعية وتأخذ بالحسبان القيود على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية ذات الغرض العام ... تثبت جميع البنود التي تستوفي ضوابط الإثبات في القوائم المالية".

34. عند قياس الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات، والتدفقات النقدية التي يتم التقرير عنها في قوائمها المالية، فإن الجهة التي تقوم بالتقرير سنوياً فقط تكون قادرة على الأخذ في الحسبان المعلومات التي تصبح متاحة على مدار السنة المالية. وتكون قياساتها - بالفعل - على أساس من بداية حتى تاريخه.

35. تستخدم الجهة التي تقوم بالتقرير بشكل نصف سنوي المعلومات المتاحة في منتصف السنة أو بعد ذلك بوقت قصير في إجراء القياسات في قوائمها المالية لفترة الستة أشهر الأولى، والمعلومات المتاحة في نهاية السنة أو بعد ذلك بوقت قصير لفترة الاثني عشر شهراً. ستعكس قياسات الاثني عشر شهراً التغييرات المحتملة في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها لفترة الستة أشهر الأولى. لا تُعدل المبالغ التي تم التقرير عنها في التقرير المالي الأولي لفترة الستة أشهر الأولى بأثر رجعي. بالرغم من ذلك، تتطلب الفقرتان 16أ(د) و26 أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ أي تغييرات مهمة في التقديرات.

36. تقيس الجهة التي تقوم بالتقرير بدورية أكثر من نصف سنوية الإيرادات والمصروفات على أساس من بداية السنة حتى تاريخه لكل فترة أولية مستخدمة المعلومات المتاحة عند إعداد كل مجموعة من القوائم المالية. سوف تعكس مبالغ الإيرادات والمصروفات التي تم التقرير عنها في الفترة الأولية الحالية أي تغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة من السنة المالية. ولا تُعدل المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية

السابقة بأثر رجعي. بالرغم من ذلك، تتطلب الفقرتان 16أ(د) و26 أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ أي تغييرات مهمة في التقديرات.

الإيرادات المستلمة موسميًا، أو دوريًا، أو من حين لآخر  
37. لا يجوز تعجيل المحاسبة عن الإيرادات التي تستلم موسميًا، أو دوريًا، أو من حين لآخر خلال السنة المالية، أو تأجيلها، في تاريخ أولي إذا كان التعجيل أو التأجيل سيكون غير مناسب في نهاية السنة المالية للجهة.

38. تتضمن الأمثلة على ذلك إيرادات توزيعات الأرباح والتوزيعات المشابهة، ورسوم الامتياز، والإيرادات من المعاملات غير التبادلية. بالإضافة إلى ذلك، تكتسب بعض الجهات - بشكل متسق - إيرادات أكثر في فترات أولية معينة من السنة المالية بالمقارنة بفترات أولية أخرى. تُثبت مثل تلك الإيرادات عند حدوثها.

التكاليف المُتكبدة بشكل غير منتظم خلال السنة المالية  
39. يجب تعجيل المحاسبة عن التكاليف التي تُتكد - بشكل غير منتظم - خلال السنة المالية للجهة، أو تأجيلها، لأغراض التقرير الأولي وذلك فقط إذا كان من المناسب أيضاً تعجيل المحاسبة عن ذلك النوع من التكلفة أو تأجيلها في نهاية السنة المالية.

تطبيق مبادئ الإثبات والقياس  
40. يوفر الجزء (ب) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار أمثلة على كيفية تطبيق المبادئ العامة للإثبات والقياس المُحددة في الفقرات 28-39.

استخدام التقديرات  
41. يجب تصميم إجراءات القياس التي سَتتَّبَع في تقرير مالي أولي بحيث تضمن أن المعلومات الناتجة يمكن الاعتماد عليها، وأنه أفصح - بشكل مناسب - عن جميع المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية التي تكون ملائمة لفهم المركز المالي، أو أداء الجهة. في حين أن القياسات في كل من التقارير المالية السنوية والأولية تكون - دائماً - مستندة إلى تقديرات معقولة، فإن إعداد التقارير المالية الأولية - غالباً - يتطلب استخدام طرق التقدير بشكل أوسع بالمقارنة بالتقارير المالية السنوية.

42. يقدم الجزء (ج) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار أمثلة على كيفية استخدام التقديرات في الفترات الأولية.

### إعادة عرض الفترات الأولية المُعد عنها تقرير سابقاً

43. يجب أن ينعكس التغيير في السياسة المحاسبية، بخلاف التغيير المحدد له فترة انتقالية بموجب معيار محاسبة جديد للقطاع العام - من خلال ما يلي:

أ. إعادة عرض القوائم المالية للفترات الأولية السابقة من السنة المالية الحالية وللـفترات الأولية المقارنة في أي من السنوات السابقة التي سيتم إعادة عرضها في القوائم المالية السنوية، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3؛ أو

ب. عندما يكون من غير العملي تحديد الأثر التراكمي في بداية السنة المالية لتطبيق سياسة محاسبية جديدة على كل الفترات السابقة، تعديل القوائم المالية للفترات الأولية السابقة من السنة الحالية، والفترات الأولية المقارنة من السنوات المالية السابقة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة - بأثر مستقبلي - من أول تاريخ عملي.

44. أحد أهداف المبدأ السابق هو ضمان تطبيق سياسة محاسبية واحدة على فئة معينة من المعاملات على مدار كامل السنة المالية. بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 3، ينعكس التغيير في السياسة المحاسبية من خلال تطبيقه بأثر رجعي، مع إعادة عرض البيانات المالية للفترة السابقة حتى أبكر فترة ممكنة عملياً. بالرغم من ذلك، إذا كان من غير العملي تحديد المبلغ التراكمي للتعديل المتعلق بالسنوات المالية السابقة، حينئذ، بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 3، تُطبق السياسة الجديدة -بأثر مستقبلي- من أبكر تاريخ عملي. أثر المبدأ الوارد في الفقرة 43 هو في المطالبة بأن يُطبق أي تغيير في السياسة المحاسبية خلال السنة المالية الحالية، إما بأثر رجعي، أو إذا كان ذلك غير عملي، بأثر مستقبلي، من تاريخ لا يتجاوز بداية السنة المالية.
45. إن السماح بأن تنعكس التغييرات المحاسبية اعتباراً من تاريخ أولي خلال السنة المالية، قد يسمح بتطبيق سياستين محاسبيتين مختلفتين على فئة معينة من المعاملات خلال سنة مالية واحدة. وسينتج عن ذلك صعوبات تخصيص، ونتائج عمليات مبهمه، وتحليل معقد لمعلومات الفترة الأولية وعدم قابلية لفهمها.

## تاريخ السريان

46. يعد هذا المعيار سارياً على القوائم المالية للفترات التي تبدأ في [يحدد التاريخ لاحقاً من قبل وزارة المالية] أو بعده. ويشجع على التطبيق الأبر للمعيار.
47. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].
48. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].
49. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].
50. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].
51. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].
52. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].
53. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].
54. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].
55. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].
56. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].
57. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].

## الدراسة المرفقة معيار المحاسبة للقطاع العام 101 "التقارير المالية الأولية"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين مشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 101 "التقارير المالية الأولية" ومعيار المحاسبة الدولي المقابل له
4. مقارنة بين مشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 101 "التقارير المالية الأولية" ومعيار المحاسبة الدولي المقابل له
5. أمثلة توضيحية
6. ملحق (أ): التقارير المالية الأولية والهبوط

## 1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وأخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعِدَّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار التقارير المالية الأولية.

وبهدف اقتراح معيار "التقارير المالية الأولية" الملائم؛ أُجريت دراسة بدراسة لمعيار التقارير المالية الأولية الوارد في المعايير الدولية للتقرير المالي (طبعة 2020)، وقد روعي عند إعداد مشروع المعيار المحاسبي للتقارير المالية الأولية أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي 34 (طبعة 2020) مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وأُوضحت الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي في الأقسام (3) و(4) و(5) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعدَّ استبيان إلكتروني ووُزِعَ على 189 جهة، (استُلم منها إجابات 154 جهة) كما رُتِّبَت زيارات ميدانية إلى 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي	جميع الجهات	
															نعم	لا
هل يتم إعداد وعرض الحسابات الختامية بشكل دوري عدا عن الحسابات الختامية السنوية؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0

ويعتبر موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	قطاع البلديات	وزارة الشؤون البلدية والقروية	8	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض
2	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	9	قطاع التعليم	وزارة التعليم - قطاع التعليم العالي
3	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	10	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
4	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	11	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
5	الإدارة العامة	وزارة الخارجية	12	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
6	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة الإسكان	13	قطاع الموارد الاقتصادية	الهيئة الملكية للجبيل وينبع
7	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة المالية	14	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

3. أوجه الاختلاف بين مشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 101 "التقارير المالية الأولية" ومعيار المحاسبة الدولي المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي 34 "التقارير المالية الأولية"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات وأرقام فقرات المعايير الدولية للتقرير المالي إلى ما يقابلها في معايير المحاسبة للقطاع العام، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
The objective of this Standard is to prescribe the minimum content of an interim financial report and to prescribe the principles for recognition and measurement in complete or condensed financial statements for an interim period. Timely and reliable interim financial reporting improves the ability of investors, creditors, and others to understand an entity's capacity to generate earnings and cash flows and its financial condition and liquidity.	الهدف من هذا المعيار هو تحديد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي وتحديد مبادئ الإثبات والقياس في القوائم المالية الكاملة أو المختصرة لفترة أولية. إن التقرير المالي الأولي الذي يُوفر في الوقت المناسب ويمكن الاعتماد عليه يحسن قدرة المستخدمين على فهم الأداء المالي للجهة وتدفعاتها النقدية ووضعها المالي وسيولتها.	استُبدلت عبارة (قدرة المستثمرين، والدائنين، والآخرين على فهم قدرة الجهة على أن تولد أرباح وتدفقات نقدية وفهم وضعها المالي وسيولتها) بعبارة (قدرة المستخدمين على فهم الأداء المالي للجهة وتدفعاتها النقدية ووضعها المالي وسيولتها). وذلك اتساقاً مع أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام كما حددها "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام"، وخصائص الجهات التي تنطبق عليها معايير المحاسبة للقطاع العام كما حددها تقديم المعايير ومنها أن هدفها الرئيس ليس تحقيق الأرباح.
1. This Standard does not mandate which entities should be required to publish interim financial reports, how frequently, or how soon after the end of an interim period. However, governments, securities regulators, stock exchanges, and accountancy bodies often require entities whose debt or equity securities are publicly traded to publish interim financial reports. This Standard applies if an entity is required or elects to publish an interim financial report in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRSs). The International Accounting Standards Committee <sup>1</sup> encourages publicly traded entities to provide interim financial reports that conform to the recognition, measurement, and disclosure principles set out in this Standard. Specifically, publicly traded entities are encouraged:	1. لا يحدد هذا المعيار- بشكل ملزم - أي الجهات ينبغي أن تُطالب بأن تنشر تقارير مالية أولية، أو بأي دورية تنشرها، أو مدى سرعة النشر بعد نهاية الفترة الأولية. ينطبق هذا المعيار إذا كانت الجهة مطالبة أو اختارت أن تنشر تقريراً مالياً أولاً وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.	حُذفت الجمل التالية: • (بالرغم من ذلك، غالباً ما تطالب الحكومات، ومنظمو الأوراق المالية، وأسواق الأوراق المالية، والهيئات المحاسبية المنشآت، التي تُتداول - في سوق عامة - أوراقها المالية التي تمثل ديناً أو حقوق الملكية، بأن تنشر تقارير مالية أولية). • ((وتُشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية <sup>1</sup> المنشآت التي تُتداول أوراقها المالية في سوق عامة على أن توفر التقارير المالية الأولية التي تتوافق مع مبادئ الإثبات، والقياس، والإفصاح المحددة في هذا المعيار. وبشكل محدد، تُشجع المنشآت التي تُتداول أوراقها المالية في سوق عامة على: (أ) أن توفر تقارير مالية أولية - على الأقل - اعتباراً من نهاية النصف الأول من سنتها المالية؛ و (ب) أن تجعل تقاريرها المالية الأولية متاحة في موعد لا يتجاوز 60 يوماً بعد نهاية الفترة الأولية.
a. To provide interim financial reports at least as of the end of the first half of their financial year; and		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>b. To make their interim financial reports available not later than 60 days after the end of the interim period.</p> <p><small>1 The International Accounting Standards Committee was succeeded by the International Accounting Standards Board, which began operations in 2001.</small></p>		<p>وذلك لعدم اتفاقها مع خصائص الجهات التي تنطبق عليها معايير المحاسبة للقطاع العام.</p>
<p>4. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <i>Interim period</i> is a financial reporting period shorter than a full financial year. <i>Interim financial report</i> means a financial report containing either a complete set of financial statements (as described in IAS 1 <i>Presentation of Financial Statements</i> (as revised in 2007) or a set of condensed financial statements (as described in this Standard) for an interim period.</p>	<p>4. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: <b>الفترة الأولية</b> هي فترة قوائم المالية أقصر من سنة مالية كاملة. <b>التقرير المالي الأولي</b> يعنى تقريراً مالياً يتضمن إما مجموعه كاملة من القوائم المالية (كما هو موضح في معيار المحاسبة للقطاع العام 1، <i>عرض القوائم المالية</i>)، أو مجموعة من القوائم المالية المختصرة (كما هو موضح في هذا المعيار) وذلك لفترة أولية. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>	<p>أضيف النص الوارد أدناه إلى نهاية فقرة التعريفات على غرار ما ورد في فقرة التعريفات في جميع معايير المحاسبة للقطاع العام، وذلك بغرض الإحالة إلى تعريفات المصطلحات الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى والمستخدمه بالمعنى نفسه في هذا المعيار: (وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام).</p>
<p>5. IAS 1 defines a complete set of financial statements as including the following components: a. A statement of financial position as at the end of the period; b. A statement of profit or loss and other comprehensive income for the period; c. A statement of changes in equity for the period; d. A statement of cash flows for the period; e. Notes, comprising significant accounting policies and other explanatory information; ea. Comparative information in respect of the preceding period as specified in paragraphs 38 and 38A of IAS 1; and</p>	<p>5. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 1 المجموعة الكاملة من القوائم المالية بأنها تشمل المكونات التالية: أ. قائمة المركز المالي؛ و ب. قائمة الأداء المالي؛ و ج. قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية للفترة؛ د. قائمة التدفقات النقدية؛ و دأ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية إما في قائمة مالية إضافية منفصلة أو في عامود لمبالغ الموازنة في القوائم المالية؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم؛ و</p>	<p>عُدلت الفقرة لتتوافق مع مكونات القوائم المالية ومسميات القوائم المالية كما حددتها الفقرة (21) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"، على سبيل المثال، أُستبدلت قائمة الدخل الشامل بقائمة الأداء المالي، واستُبدلت عبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول/حقوق الملكية"، وأضيفت المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>f. A statement of financial position as at the beginning of the preceding period when an entity applies an accounting policy retrospectively or makes a retrospective restatement of items in its financial statements, or when it reclassifies items in its financial statements in accordance with paragraphs 40A–40D of IAS 1.</p> <p>An entity may use titles for the statements other than those used in this Standard. For example, an entity may use the title 'statement of comprehensive income' instead of 'statement of profit or loss and other comprehensive income'.</p>	<p>هـ. إضافات، تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات الأخرى؛ و</p> <p>هـ. أ. معلومات مقارنة فيما يخص الفترة السابقة على النحو المحدد في الفقرتين 53 و53أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 1.</p> <p>و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].</p> <p>ويمكن أن تستخدم الجهة عناوين للقوائم المالية بخلاف تلك المستخدمة في هذا المعيار. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستخدم الجهة عنوان "قائمة الإيرادات والمصروفات" بدلاً من "قائمة الأداء المالي".</p>	
	<p>5أ. تُعرف الفقرة (7) من معيار المحاسبة للقطاع العام 24، "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية" "الأساس المقارن" بأنه "يعني المبالغ الفعلية معروضة على الأساس المحاسبي نفسه وأساس التصنيف نفسه كما في الموازنة المعتمدة، وللجهات نفسها وللفترة نفسها التي تغطيها الموازنة المعتمدة". وتتطلب الفقرة (21) من معيار المحاسبة للقطاع العام 24 أن تعرض الجهة مقارنة لمبالغ الموازنة والفعلية في شكل أعمدة إضافية لمبالغ الموازنة في القوائم المالية الأساسية فقط بينما تُعد القوائم المالية والموازنة على أساس مقارن. ولأن الموازنات المعتمدة في القطاع العام عادة ما تغطي فترة سنة مالية كاملة، فإن القوائم المالية الأولية بحكم طبيعتها ستكون معدة على أساس مختلف عن أساس الموازنة المعتمدة لاختلاف الفترة التي تغطيها كل منهما، وستكون الطريقة المتبعة في عرض المقارنة بين مبالغ الموازنة السنوية والمبالغ الفعلية في التقرير المالي الأولى هي كقائمة مالية إضافية منفصلة.</p>	<p>أضيفت فقرة جديدة برقم 5أ توضح أن القوائم المالية الأولية بحكم طبيعتها تعتبر معدة على أساس مختلف عن أساس الموازنة السنوية المعتمدة لاختلاف الفترة التي تغطيها كل منهما، وستكون الطريقة المتبعة في عرض المقارنة بين مبالغ الموازنة السنوية والمبالغ الفعلية في التقرير المالي الأولى هي كقائمة مالية إضافية منفصلة.</p>
<p>8. An interim financial report shall include, at a minimum, the following components:</p>	<p>8. يجب أن يشمل التقرير المالي الأولي، بحد أدنى، المكونات التالية:</p>	<p>عُدلت الفقرة لتتوافق مع مكونات القوائم المالية ومسميات القوائم المالية كما حددها الفقرة (21) من معيار المحاسبة</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>a. A condensed statement of financial position; b. A condensed statement or condensed statements of profit or loss and other comprehensive income; c. A condensed statement of changes in equity; d. A condensed statement of cash flows; and e. Selected explanatory notes.</p>	<p>أ. قائمة مختصرة للمركز المالي؛ و ب. قائمة مختصرة للأداء المالي؛ و ج. قائمة مختصرة للتغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و د. قائمة مختصرة للتدفقات النقدية؛ و دأ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية في قائمة مالية مختصرة إضافية منفصلة؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم؛ و هـ. إيضاحات مختارة.</p>	<p>للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"، على سبيل المثال، استُبدلت قائمة الدخل الشامل بقائمة الأداء المالي، واستُبدلت عبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول/حقوق الملكية"، وأضيفت المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.</p>
<p>8A. If an entity presents items of profit or loss in a separate statement as described in paragraph 10A of IAS 1 (as amended in 2011), it presents interim condensed information from that statement.</p>	<p>8أ. [حُذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].</p>	<p>يتطلب معيار المحاسبة الدولي 1 (القطاع الخاص) عرض قائمة دخل شامل وهي قائمة تتضمن مكونات صافي الدخل (الربح أو الخسارة) يليها المكاسب والخسائر المثبتة مباشرة في حقوق الملكية (الدخل الشامل الآخر) وبتيح المعيار المذكور عرض مكونات صافي الدخل (الربح أو الخسارة) كقائمة مستقلة. على حين أن معيار المحاسبة للقطاع العام 1 يتطلب فقط عرض قائمة الأداء المالي والتي تتضمن مكونات الفائض أو العجز (وهي تقابل مكونات صافي الدخل في القطاع الخاص). وفي ضوء ما تقدم حُذفت هذه الفقرة لأن عرض القائمة المذكورة في الفقرة إلزامي وليس اختياريًا بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام وقد صُمّنت هذه القائمة (قائمة الأداء المالي) في الفقرة (8) من المعيار بدلًا من قائمة الدخل الشامل.</p>
<p>11. In the statement that presents the components of profit or loss for an interim period, an entity shall present basic and diluted earnings per share for that period when the entity is within the scope of IAS 33 <i>Earnings per Share</i>.<sup>2</sup></p> <p><sup>2</sup> This paragraph was amended by <i>Improvements to IFRSs</i> issued in May 2008 to clarify the scope of IAS 34.</p>	<p>11. [حُذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].</p>	<p>حُذفت هذه الفقرة لأن أحد خصائص الجهات التي تنطبق عليها معايير المحاسبة للقطاع العام يتمثل في أن هدفها الرئيس ليس تحقيق الأرباح.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
11A. If an entity presents items of profit or loss in a separate statement as described in paragraph 10A of IAS 1 (as amended in 2011), it presents basic and diluted earnings per share in that statement.	11أ. [ حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حُذفت هذه الفقرة لأن أحد خصائص الجهات التي تنطبق عليها معايير المحاسبة للقطاع العام يتمثل في أن هدفها الرئيسي ليس تحقيق الأرباح.
12. IAS 1 (as revised in 2007) provides guidance on the structure of financial statements. The Implementation Guidance for IAS 1 illustrates ways in which the statement of financial position, statement of comprehensive income and statement of changes in equity may be presented.	12. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 1 إرشادات لهيكل القوائم المالية، وتوضح إرشادات التنفيذ لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 بأمثلة عملية الطرق التي يمكن أن تعرض بها قائمة المركز المالي، وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية. وتوضح الأمثلة التوضيحية المرافقة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 24 الطرق التي يمكن أن تعرض بها المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.	1. استُبدلت "قائمة الدخل الشامل" بـ "قائمة الأداء المالي"، وعبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول/حقوق الملكية"، اتساقاً مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 1. 2. أضيفت جملة تشير إلى أن الأمثلة التوضيحية المرافقة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 24 الطرق التي يمكن أن تعرض بها المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.
14. An interim financial report is prepared on a consolidated basis if the entity's most recent annual financial statements were consolidated statements. The parent's separate financial statements are not consistent or comparable with the consolidated statements in the most recent annual financial report. If an entity's annual financial report included the parent's separate financial statements in addition to consolidated financial statements, this Standard neither requires nor prohibits the inclusion of the parent's separate statements in the entity's interim financial report.	14. إذا كانت أحدث القوائم المالية السنوية للجهة قوائم موحدة، فإن التقرير المالي الأولي يُعد على أساس التوحيد. ولا تعد القوائم المالية المنفصلة للجهة المسيطرة متسقة أو قابلة للمقارنة مع القوائم الموحدة الواردة بأحدث تقرير مالي سنوي. إذا تضمن التقرير المالي السنوي للجهة القوائم المالية المنفصلة للجهة المسيطرة إضافة إلى القوائم المالية الموحدة، فإن هذا المعيار لا يتطلب ولا يمنع إدراج القوائم المنفصلة للجهة المسيطرة في التقرير المالي الأولي للجهة.	استُبدلت عبارة "المنشأة الأم" (parent) بعبارة "الجهة المسيطرة" (controlling entity) اتساقاً مع المصطلح المستخدم في معايير المحاسبة للقطاع العام.
15B. The following is a list of events and transactions for which disclosures would be required if they are significant: the list is not exhaustive. a. The write-down of inventories to net realisable value and the reversal of such a write-down; b. Recognition of a loss from the impairment of financial assets, property, plant and equipment, intangible assets, assets arising from contracts with customers, or other assets, and the reversal of such an impairment loss;	15ب. فيما يلي قائمة بالأحداث والمعاملات التي سيكون الإفصاح عنها مطلوباً إذا كانت مهمة: وهذه القائمة ليست حصرية. أ. تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق وعكس قيد مثل ذلك التخفيض؛ و ب. إثبات خسارة من الهبوط في قيمة الأصول المالية، والعقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة، والأصول الأخرى، وعكس قيد خسارة الهبوط؛ و ج. عكس قيد أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة؛ و	ترتبط عبارة (والأصول الناتجة من العقود مع العملاء) الواردة في الفقرة 15ب(ب) بالمعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيراد من العقود من العملاء" الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي 11 "عقود الإنشاء" ومعيار المحاسبة الدولي 18 "الإيراد"، حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيراد من العقود من العملاء" يتطلب: • إثبات أصل عقد contract asset (إيرادات غير مفوترة) يمثل حق الجهة في مقابل السلع أو الخدمات التي حُوِّلت إلى العميل، ويُعالج على أنه

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>c. The reversal of any provisions for the costs of restructuring;</p> <p>d. Acquisitions and disposals of items of property, plant and equipment;</p> <p>e. Commitments for the purchase of property, plant and equipment;</p> <p>f. Litigation settlements;</p> <p>g. Corrections of prior period errors;</p> <p>h. Changes in the business or economic circumstances that affect the fair Value of the entity's financial assets and financial liabilities, whether those assets or liabilities are recognised at fair value or amortised cost;</p> <p>i. Any loan default or breach of a loan agreement that has not been remedied on or before the end of the reporting period;</p> <p>j. Related party transactions;</p> <p>k. Transfers between levels of the fair value hierarchy used in measuring the fair value of financial instruments;</p> <p>l. Changes in the classification of financial assets as a result of a change in the purpose or use of those assets; and</p> <p>m. Changes in contingent liabilities or contingent assets.</p>	<p>د. اقتناء واستبعاد بنود العقارات والآلات والمعدات؛ و</p> <p>هـ. ارتباطات لشراء عقارات وآلات ومعدات؛ و</p> <p>و. تسويات قضائية؛ و</p> <p>ز. تصحيح أخطاء فترة سابقة؛ و</p> <p>ح. التغييرات في الظروف التجارية أو الاقتصادية التي تؤثر على القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية للجهة؛ وذلك سواء كانت تلك الأصول أو الالتزامات مثبتة بالقيمة العادلة أم بالتكلفة المستنفدة؛ و</p> <p>ط. أي تخلف عن سداد قرض أو إخلال باتفاقية قرض لم يُعالج في نهاية فترة القوائم المالية أو قبلها؛ و</p> <p>ي. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛ و</p> <p>ك. التحويلات بين مستويات الهيكل التسلسلي للقيمة العادلة المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية؛ و</p> <p>ل. التغييرات في تصنيف الأصول المالية نتيجة تغير غرض أو استخدام تلك الأصول؛ و</p> <p>م. التغييرات في الالتزامات المحتملة أو الأصول المحتملة.</p>	<p>أصل مالي من حيث العرض والقياس والإفصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية" بما في ذلك معالجة خسارة الهبوط في قيمته. ويكون هذا الأصل مفصولاً عن الذمم المدينة receivable (إيرادات مفوترة) والتي تمثل حق غير مشروط للجهة في استلام مقابل.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إثبات التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل (مثل عمولات البيع) التي تُحْمَل العميل، وكذلك تكاليف الوفاء بالعقد (تكاليف عقود/ أعمال تحت التنفيذ)، ما لم تكن ضمن نطاق معيار آخر، على أنها أصول، وأن تُستنفد على أساس منتظم يكون متسقاً مع تحويل السلع أو الخدمات التي تتعلق بها تلك التكاليف إلى العميل، وتُثبت خسارة هبوط في قيمتها في حالة معينة.</li> </ul> <p>وحيث إن معيار المحاسبة للقطاع العام 11 "عقود الإنشاء" ومعيار المحاسبة للقطاع العام 18 "الإيراد من المعاملات التبادلية" لا يزالان قائمين، وأن الأصول الناشئة من العقود مع العملاء لا تزال تغطيها عبارة "الأصول المالية" وعبارة "الأصول الأخرى" الواردتان في الفقرة 15ب(ب)؛ فقد حُذفت عبارة (والأصول الناتجة من العقود مع العملاء) الواردة في الفقرة 15ب(ب) للمواءمة مع معايير المحاسبة للقطاع العام ذات العلاقة وعدم إرباك المطبق.</p>
<p>16A. In addition to disclosing significant events and transactions in accordance with paragraphs 15–15C, an entity shall include the following information, in the notes to its interim financial statements or elsewhere in the interim financial report. The following disclosures shall be given either in the interim financial statements or incorporated by cross-reference from the interim financial statements to some other statement (such as management commentary or risk report) that is</p>	<p>16أ. بالإضافة إلى الإفصاح عن الأحداث والمعاملات المهمة وفقاً لما ورد بالفقرات 15-15ج، فإنه يجب على الجهة أن تدرج المعلومات التالية، ضمن الإفصاحات المرفقة بقوائمها المالية الأولية أو أي مكان في التقرير المالي الأولي. يجب تقديم الإفصاحات التالية في القوائم المالية الأولية أو أن تدرج من خلال الإحالة بإشارات مرجعية في القوائم المالية الأولية لبعض القوائم الأخرى (مثل مناقشة وتحليل القوائم المالية أو تقرير المخاطر) المتاحة لمستخدمي القوائم المالية</p>	<p>1. استُبدلت عبارة "تعليق الإدارة" بعبارة "مناقشة وتحليل القوائم المالية" اتساقاً مع العنوان الوارد في إرشادات الممارسات الموصي بها.</p> <p>2. استُبدلت عبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول/حقوق الملكية" وعبارة "صافي الدخل" بعبارة "الفائض أو العجز" في الفقرة 16أ(ج)، وعبارة "المنشآت التابعة" (subsidiaries) بعبارة "الجهات المسيطر عليها" (controlled entities) في الفقرة 16أ(ط)</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>available to users of the financial statements on the same terms as the interim financial statements and at the same time. If users of the financial statements do not have access to the information incorporated by cross-reference on the same terms and at the same time, the interim financial report is incomplete. The information shall normally be reported on a financial year-to-date basis.</p> <p>a. A statement that the same accounting policies and methods of computation are followed in the interim financial statements as compared with the most recent annual financial statements or, if those policies or methods have been changed, a description of the nature and effect of the change.</p> <p>b. Explanatory comments about the seasonality or cyclicity of interim operations.</p> <p>c. The nature and amount of items affecting assets, liabilities, equity, net income or cash flows that are unusual because of their nature, size or incidence.</p> <p>d. The nature and amount of changes in estimates of amounts reported in prior interim periods of the current financial year or changes in estimates of amounts reported in prior financial years.</p> <p>e. Issues, repurchases and repayments of debt and equity securities.</p> <p>f. Dividends paid (aggregate or per share) separately for ordinary shares and other shares.</p> <p>g. The following segment information (disclosure of segment information is required in an entity's interim financial report only if IFRS 8 Operating Segments</p>	<p>بترتيبات إتاحة القوائم المالية الأولية نفسها وفي وقت إتاحة القوائم المالية الأولية نفسه. إذا لم يكن لمستخدمي القوائم المالية إمكانية الوصول إلى المعلومات المقدمة من خلال الإحالة بإشارات مرجعية بترتيبات إتاحة القوائم المالية نفسها وفي وقت إتاحة القوائم المالية نفسه فإن التقرير المالي الأولي يكون غير مكتمل. ويجب عادة التقرير عن المعلومات على أساس من بداية السنة المالية حتى تاريخه.</p> <p>أ. بيان بأنه قد اتبعت السياسات المحاسبية وطرق الحساب نفسها في القوائم المالية الأولية بالمقارنة مع أحدث قوائم مالية سنوية؛ أو وصف لطبيعة وأثر التغيير إذا غُيّرت تلك السياسات والطرق.</p> <p>ب. تعليقات توضيحية عن موسمية، أو دورية العمليات الأولية.</p> <p>ج. طبيعة ومبلغ البنود المؤثرة على الأصول، أو الالتزامات، أو صافي الأصول/حقوق الملكية، أو الفائض أو العجز، أو التدفقات النقدية والتي تعد استثنائية بسبب طبيعتها، أو حجمها، أو معدل حدوثها.</p> <p>د. طبيعة ومبلغ التغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة للسنة المالية الحالية، أو التغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في السنوات المالية السابقة.</p> <p>هـ. إصدارات، وإعادة شراء وتسديدات أوراق مالية تمثل دين وأوراق مالية تمثل حقوق ملكية.</p> <p>و. توزيعات الأرباح والتوزيعات المشابهة المدفوعة (مجمعة أو لكل سهم) - بشكل منفصل - للأسهم العادية والأسهم الأخرى.</p> <p>ز. المعلومات القطاعية التالية:</p> <p>(1) إيرادات كل قطاع يتعين التقرير عنه من اعتمادات الموازنة أو المخصصات المماثلة.</p>	<p>اتساقاً مع المصطلحات المستخدمة في معايير المحاسبة للقطاع العام.</p> <p>3. أضيفت عبارة "والتوزيعات المشابهة" بعد عبارة "توزيعات الأرباح" في الفقرة 16أ(و) اتساقاً مع العبارة المستخدمة في معايير المحاسبة للقطاع العام.</p> <p>4. عُدلت الفقرة 16أ(ز) لتكون متوافقة مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" بدلاً من المعيار الدولي للتقرير المالي 8 "القطاعات التشغيلية" بما في ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• حُذفت عبارة ((الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقرير المالي الأولي للمنشأة يكون مطلوباً فقط إذا كان المعيار الدولي للتقرير المالي 8 "القطاعات التشغيلية" يتطلب من تلك المنشأة أن تفصح عن المعلومات القطاعية في قوائمها المالية السنوية)) إذ إن المعيار الدولي للتقرير المالي 8 "القطاعات التشغيلية" ينطبق على الشركات المتداولة أدواتها المالية والشركات التي في سبيلها لطرح أدوات مالية للتداول، على حين أن معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" ينطبق على جميع جهات القطاع العام التي تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.</li> <li>• استُبدلت "الإيرادات من العملاء الخارجيين" بأنواع الإيرادات القطاعية المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" والتي تتناسب مع طبيعة الإيرادات في القطاع العام.</li> <li>• حُذف متطلب الإفصاح عن ربح أو خسارة القطاع إذ إن معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" لا يتطلب، أو حتى يشجع على، الإفصاح</li> </ul>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>requires that entity to disclose segment information in its annual financial statements):</p> <p>i. Revenues from external customers, if included in the measure of segment profit or loss reviewed by the chief operating decision maker or otherwise regularly provided to the chief operating decision maker.</p> <p>ii. Intersegment revenues, if included in the measure of segment profit or loss reviewed by the chief operating decision maker or otherwise regularly provided to the chief operating decision maker.</p> <p>iii. A measure of segment profit or loss.</p> <p>iv. A measure of total assets and liabilities for a particular reportable segment if such amounts are regularly provided to the chief operating decision maker and if there has been a material change from the amount disclosed in the last annual financial statements for that reportable segment.</p> <p>v. A description of differences from the last annual financial statements in the basis of segmentation or in the basis of measurement of segment profit or loss.</p> <p>vi. A reconciliation of the total of the reportable segments' measures of profit or loss to the entity's profit or loss before tax expense (tax income) and discontinued operations. However, if an entity allocates to reportable segments items such as tax expense (tax income), the entity may reconcile the total of the segments' measures of profit or loss to</p>	<p>(2) إيرادات كل قطاع يتعين التقرير عنه من المصادر الخارجية الأخرى.</p> <p>(3) إيرادات كل قطاع يتعين التقرير عنه من المعاملات مع القطاعات الأخرى ضمن الجهة.</p> <p>(4) مصروفات كل قطاع يتعين التقرير عنه.</p> <p>(5) مجموع القيمة الدفترية لأصول كل قطاع يتعين التقرير عنه.</p> <p>(6) مجموع القيمة الدفترية للالتزامات كل قطاع يتعين التقرير عنه.</p> <p>(7) وصف للاختلافات في أساس تحديد القطاعات التي يتعين التقرير عنها.</p> <p>(8) مطابقة المعلومات المفصّل عنها للقطاعات والمعلومات المجمعة الظاهرة في القوائم المالية. عند عرض المطابقة، يتعين مطابقة إيرادات القطاع مع إيرادات الجهة من المصادر الخارجية (بما في ذلك الإفصاح عن مبلغ إيرادات الجهة من مصادر خارجية غير المضمنة في إيرادات أي قطاع)، ويتعين مطابقة مصروفات القطاع مع مقياس قابل للمقارنة لمصروفات الجهة، ويتعين مطابقة التزامات القطاع مع التزامات الجهة.</p> <p>ج. الأحداث اللاحقة للفترة الأولية والتي لم تنعكس في القوائم المالية للفترة الأولية.</p> <p>ط. أثر التغييرات في تكوين الجهة خلال الفترة الأولية، بما في ذلك تجميع عمليات في القطاع العام، واكتساب أو فقد السيطرة على الجهات المسيطر عليها والاستثمارات طويلة الأجل، وإعادة الهيكلة، والعمليات غير المستمرة، وفي حالة تجميع عمليات في القطاع العام، يجب على الجهة أن توضح عن المعلومات المطلوبة</p>	<p>عن نتائج أعمال كل قطاع، وهذا هو أحد الاختلافات بين معيار المحاسبة للقطاع العام 18 وبين معيار المحاسبة الدولي للتقارير القطاعية (القطاع الخاص) المنصوص عليها صراحة في معيار المحاسبة للقطاع العام 18. وأضيف الإفصاح عن مصروفات كل قطاع كما هو مطلوب في معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية".</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• حُدث اشتراط أن تكون الإيرادات القطاعية جزءاً من قياس ربح وخسارة القطاع حتى يُفصح عنها، إذ إن المعيار الدولي للتقرير المالي 8 اشتراط ذلك صراحة، على حين أن معيار المحاسبة للقطاع العام 18 لم يشترط ذلك.</li> <li>• حُدث اشتراط أن تكون المعلومات القطاعية تقدم إلى متخذ القرارات التشغيلية الرئيس في الجهة حتى يتم الإفصاح عنها، حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي 8 اشتراط ذلك صراحة، على حين أن معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" لم يشترط ذلك صراحة رغم أنه أشار إلى أنه في معظم الحالات ستكون القطاعات التي يتم التقرير عنها داخلياً للهيئة الحاكمة<sup>1</sup> والمدير الرئيس في الجهة هي نفسها التي يتم التقرير عنها خارجياً.</li> <li>• عُدلت متطلبات المطابقة بين المعلومات القطاعية والمبالغ الإجمالية الظاهرة في القوائم المالية بحيث تكون متفقة مع ما ورد في الفقرة (64) من معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية".</li> </ul> <p>5. حُدثت الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 13 "قياس القيمة العادلة" في الفقرة 16أ(ب) لعدم وجود معيار مقابل له في معايير المحاسبة</p>

<sup>1</sup> يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" مصطلح "الهيئة الحاكمة".

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>profit or loss after those items. Material reconciling items shall be separately identified and described in that reconciliation.</p> <p>h. Events after the interim period that have not been reflected in the financial statements for the interim period.</p> <p>i. The effect of changes in the composition of the entity during the interim period, including business combinations, obtaining or losing control of subsidiaries and long-term investments, restructurings, and discontinued operations. In the case of business combinations, the entity shall disclose the information required by <i>IFRS 3 Business Combinations</i>.</p> <p>j. For financial instruments, the disclosures about fair value required by paragraphs 91–93(h), 94–96, 98 and 99 of <i>IFRS 13 Fair Value Measurement</i> and paragraphs 25, 26 and 28–30 of <i>IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures</i>.</p> <p>k. For entities becoming, or ceasing to be, investment entities, as defined in <i>IFRS 10 Consolidated Financial Statements</i>, the disclosures in <i>IFRS 12 Disclosure of Interests in Other Entities paragraph 9B</i>.</p> <p>l. The disaggregation of revenue from contracts with customers required by paragraphs 114–115 of <i>IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers</i>.</p>	<p>بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i>.</p> <p>ي. بالنسبة للأدوات المالية، الإفصاحات عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسبما هو مطلوب بموجب الفقرات 29–36 من معيار المحاسبة للقطاع العام 30، <i>الأدوات المالية: الإفصاحات</i>.</p> <p>ك. الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 16 من معيار المحاسبة للقطاع العام 38، الإفصاح عن <i>الحصص في الجهات الأخرى</i>، وذلك للجهات التي تصبح، أو تتوقف عن كونها، جهات استثمارية، كما عُرِفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i>.</p> <p>ل. تفصيل الإيرادات من المعاملات التبادلية وفقاً للفقرة 39(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 9، <i>الإيراد من المعاملات التبادلية</i> وتفصيل الإيرادات من المعاملات غير التبادلية وفقاً للفقرة 106(أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 23، <i>الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)</i>.</p> <p>م. بالنسبة للجهات التي تعرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية، تقدير لمبالغ الموازنة للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، والأسس المستند إليها في تخصيص مبالغ الموازنة السنوية للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 39 و43 و45 و47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 24، <i>عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية</i>.</p>	<p>للقطاع العام واختلاف مفهوم القيمة العادلة بين المعايير الدولية للتقرير المالي ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p> <p>6. استُبدلت مسميات وأرقام فقرات المعايير الدولية للتقرير المالي بما يقابلها في معايير المحاسبة للقطاع العام.</p> <p>7. أُضيفت فقرة تتطلب الإفصاحات الأساسية المطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"، والإفصاح عن الأسس المستند إليها في تخصيص مبالغ الموازنة السنوية للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه.</p>
<p>20. Interim reports shall include interim financial statements (condensed or complete) for periods as follows:</p> <p>a. Statement of financial position as of the end of the current interim period and a comparative statement of</p>	<p>20. يجب أن تشمل التقارير الأولية القوائم المالية الأولية (المختصرة، أو الكاملة) للفتريات كما يلي:</p> <p>أ. قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة الأولية الحالية وقائمة مركز مالي مقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.</p>	<p>عُدلت الفقرة لتتوافق مع مكونات القوائم المالية ومسميات القوائم المالية كما حددتها الفقرة (21) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"، على سبيل المثال، استُبدلت قائمة الدخل الشامل بقائمة الأداء المالي، واستُبدلت عبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>financial position as of the end of the immediately preceding financial year.</p> <p>b. Statements of profit or loss and other comprehensive income for the current interim period and cumulatively for the current financial year to date, with comparative statements of profit or loss and other comprehensive income for the comparable interim periods (current and year-to-date) of the immediately preceding financial year. As permitted by IAS 1 (as amended in 2011), an interim report may present for each period a statement or statements of profit or loss and other comprehensive income.</p> <p>c. Statement of changes in equity cumulatively for the current financial year to date, with a comparative statement for the comparable year-to-date period of the immediately preceding financial year.</p> <p>d. Statement of cash flows cumulatively for the current financial year to date, with a comparative statement for the comparable year-to-date period of the immediately preceding financial year.</p>	<p>ب. قوائم الأداء المالي للفترة الأولية الحالية وتراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قوائم الأداء المالي للفترة الأولية المقارنة (حالية ومن بداية السنة حتى تاريخه) من السنة المالية السابقة مباشرة.</p> <p>ج. قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية تراكمياً من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.</p> <p>د. قائمة التدفقات النقدية تراكمياً من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.</p> <p>هـ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه في قائمة مالية إضافية منفصلة؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم. ولا يُطلب عرض المعلومات المتعلقة بالفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.</p>	<p>الأصول/حقوق الملكية"، وأضيفت المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.</p>
<p>24. IAS 1 and IAS 8 Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors define an item as material if its omission or misstatement could influence the economic decisions of users of the financial statements. IAS 1 requires separate disclosure of material items, including (for example) discontinued operations, and IAS 8 requires disclosure of changes in accounting estimates, errors, and changes in accounting policies. The two Standards do not contain quantified guidance as to materiality.</p>	<p>24. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 1 البند على أنه ذو أهمية نسبية إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفه أو تحريفه بشكل فردي، أو مجتمعاً مع حذف أو تحريف بنود أخرى، على قرارات أو تقييمات المستخدمين التي تتم بناءً على القوائم المالية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 الإفصاح عن البنود ذات الأهمية النسبية -بشكل منفصل بما في ذلك (على سبيل المثال) العمليات غير المستمرة، كما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع 3 الإفصاح عن التغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء، والتغييرات في السياسات المحاسبية. ولا يتضمن المعياران إرشادات كمية بشأن الأهمية النسبية.</p>	<p>1. كُذفت الإشارة إلى أن معيار "السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" يعرف "الأهمية النسبية"، حيث إن تعريف " الأهمية النسبية" ورد في معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية" فقط.</p> <p>2. عُدل تعريف " الأهمية النسبية" بحيث يكون متوافقاً مع ما ورد في الفقرة (7) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية".</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>29. Requiring that an entity apply the same accounting policies in its interim financial statements as in its annual statements may seem to suggest that interim period measurements are made as if each interim period stands alone as an independent reporting period. However, by providing that the frequency of an entity's reporting shall not affect the measurement of its annual results, paragraph 28 acknowledges that an interim period is a part of a larger financial year. Year-to-date measurements may involve changes in estimates of amounts reported in prior interim periods of the current financial year. But the principles for recognising assets, liabilities, income, and expenses for interim periods are the same as in annual financial statements.</p>	<p>29. إن مطالبة الجهة بأن تطبق في قوائمها المالية الأولية السياسات المحاسبية نفسها كما هي في قوائمها المالية السنوية قد يبدو أنه يوجي بأن قياسات الفترة الأولية تُجرى كما لو كانت كل فترة أولية قائمة بذاتها كفترة قوائم مالية مستقلة. بالرغم من ذلك، فإن الفقرة 28، من خلال نصها على أنه يجب ألا تؤثر دورية تقرير الجهة على قياس نتائجها السنوية، تقر بأن الفترة الأولية تعد جزءًا من فترة مالية أكبر هي السنة المالية. وقد تنطوي القياسات من بداية السنة حتى تاريخه على تغيرات في تقديرات مبالغ تم التقرير عنها في فترات أولية سابقة من السنة المالية الحالية. ولكن مبادئ إثبات الأصول، والالتزامات، والإيراد، والمصروفات في الفترات الأولية هي نفسها كما في القوائم المالية السنوية.</p>	<p>استُبدل مصطلح "الدخل" بمصطلح "الإيراد" اتساقاً مع المصطلح المستخدم في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>
<p>30. To illustrate:</p> <p>a. The principles for recognising and measuring losses from inventory write-downs, restructurings, or impairments in an interim period are the same as those that an entity would follow if it prepared only annual financial statements. However, if such items are recognised and measured in one interim period and the estimate changes in a subsequent interim period of that financial year, the original estimate is changed in the subsequent interim period either by accrual of an additional amount of loss or by reversal of the previously recognised amount;</p> <p>b. A cost that does not meet the definition of an asset at the end of an interim period is not deferred in the statement of financial position either to await future information as to whether it has met the definition of an asset or to</p>	<p>30. للتوضيح:</p> <p>أ. مبادئ إثبات وقياس خسائر تخفيض المخزون، أو إعادة الهيكلة، أو الهبوط في فترة أولية هي نفسها التي كانت ستتبعها الجهة إذا أُعدت قوائم مالية سنوية فقط. بالرغم من ذلك، إذا أُثبتت وقيست تلك البنود في إحدى الفترات الأولية وتغير التقدير في فترة أولية لاحقة من تلك السنة المالية، فإنه يُغيّر التقدير الأصلي في الفترة الأولية، إما بإثبات مبلغ إضافي للخسارة على أساس الاستحقاق، أو بعكس قيد المبلغ المثبت سابقاً؛ و</p> <p>ب. التكلفة التي لا ينطبق عليها تعريف أصل في نهاية فترة أولية لا تؤجل في قائمة المركز المالي، إما انتظاراً لمعلومات مستقبلية تتعلق بتحديد ما إذا كان ينطبق عليها تعريف الأصل، أو لتوحيد مستوى الفائض أو العجز على مدى الفترات الأولية في السنة المالية.</p> <p>ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام [101].</p>	<p>1. استُبدلت كلمة "الأرباح" في الفقرة (د/30) بعبارة "الفائض أو العجز" اتساقاً مع خصائص الجهات التي تنطبق عليها معايير المحاسبة للقطاع العام، ومنها أن هدفها الرئيس ليس تحقيق الأرباح، على حين أن توحيد مستوى الأرباح في الفترات الأولية هي ممارسة قد تعتمد إليها الشركات الهادفة للربح لجذب المستثمرين على اعتبار أن استقرار الأرباح من فترة لأخرى ينعكس بالإيجاب على سعر سهم الشركة في حين ينعكس تقلب الأرباح بالسلب على سعر سهم الشركة حيث يجعل الاستثمار به يبدو أكثر خطورة.</p> <p>2. حُذفت الفقرة (ج/30) والتي تنص على ((يُثبت مصروف ضريبة الدخل في كل فترة أولية على أساس أفضل تقدير للمتوسط المرجح لمعدل ضريبة الدخل السنوي المتوقع للسنة المالية الكاملة. وقد يلزم تعديل مبالغ المصروف المستحق لضريبة الدخل في إحدى الفترات الأولية في فترة أولية لاحقة من السنة المالية، إذا تغير تقدير معدل ضريبة الدخل السنوي))، لعدم انطباق ضريبة الدخل على</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>smooth earnings over interim periods within a financial year; and</p> <p>c. Income tax expense is recognised in each interim period based on the best estimate of the weighted average annual income tax rate expected for the full financial year. Amounts accrued for income tax expense in one interim period may have to be adjusted in a subsequent interim period of that financial year if the estimate of the annual income tax rate changes.</p>		<p>جهات القطاع العام.</p>
<p>31. Under the <i>Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements</i> (the <i>Framework</i>),<sup>3</sup> recognition is the 'process of incorporating in the balance sheet or income statement an item that meets the definition of an element and satisfies the criteria for recognition'. The definitions of assets, liabilities, income, and expenses are fundamental to recognition, at the end of both annual and interim financial reporting periods.</p> <p><small>3 IASB's Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements was adopted by the IASB in 2001. In September 2010 the IASB replaced the Framework with the Conceptual Framework for Financial Reporting.</small></p>	<p>31. بموجب إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام ("إطار المفاهيم")، فإن الإثبات "هو إجراء تُصمّن بموجبه المبالغ المعروضة في صلب القائمة المالية المناسبة؛ بنداً ينطبق عليه تعريف عنصر، ويمكن قياسه بطريقة تحقق الخصائص النوعية وتأخذ بالحسبان القيود على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية ذات الغرض العام". تعد تعريفات الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات أساسية للإثبات، في نهاية كل من فترات القوائم المالية السنوية والأولية.</p>	<p>1. عُدل تعريف "الإثبات" بحيث يكون مطابقاً لما ورد في الفقرة 6.1 من "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام".</p> <p>2. استُبدل مصطلح "الدخل" بمصطلح "الإيرادات" اتساقاً مع المصطلح المستخدم في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>
<p>32. For assets, the same tests of future economic benefits apply at interim dates and at the end of an entity's financial year. Costs that, by their nature, would not qualify as assets at financial year-end would not qualify at interim dates either. Similarly, a liability at the end of an interim reporting period must represent an existing obligation at that date, just as it must at the end of an annual reporting period.</p>	<p>32. بالنسبة للأصول، تنطبق نفس اختبارات المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة في التواريخ الأولية وفي نهاية السنة المالية للجهة. التكاليف التي بحكم طبيعتها، ستكون غير مؤهلة لتعالج على أنها أصول في نهاية السنة المالية ستكون - أيضاً - غير مؤهلة لتعالج على أنها أصول في التواريخ الأولية. بالمثل، يجب أن يمثل الالتزام في نهاية فترة تقرير أولية واجباً موجوداً في ذلك التاريخ تماماً مثل ما يجب أن يكون في نهاية فترة تقرير سنوية.</p>	<p>أضيفت عبارة "أو الخدمات المتوقعة" اتساقاً مع "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام إذ إن من خصائص أصول جهات القطاع العام أن من ضمنها أصولاً خدمية وغير مولدة للنقد.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>33. An essential characteristic of income (revenue) and expenses is that the related inflows and outflows of assets and liabilities have already taken place. If those inflows or outflows have taken place, the related revenue and expense are recognised; otherwise they are not recognised. The <i>Framework</i> says that 'expenses are recognised in the income statement when a decrease in future economic benefits related to a decrease in an asset or an increase of a liability has arisen that can be measured reliably... [The] <i>Framework</i> does not allow the recognition of items in the balance sheet which do not meet the definition of assets or liabilities.'</p>	<p>33. يعرف "إطار المفاهيم" الإيراد على أنه "الزيادات في صافي المركز المالي للجهة، بخلاف الزيادات الناشئة عن المساهمات من أصحاب حقوق الملكية" والمصرف على أنه "الانخفاضات في صافي المركز المالي للجهة، بخلاف الانخفاضات الناشئة عن توزيعات لأصحاب حقوق الملكية". وينص "إطار المفاهيم" على أنه "ينشأ الإيراد والمصرف من المعاملات التبادلية وغير التبادلية والأحداث الأخرى مثل الزيادات والانخفاضات غير المحققة في قيم الأصول والالتزامات، واستهلاك الأصول من خلال الاستهلاك الدفترية وتآكل الخدمات المتوقعة والقدرة على توليد منافع اقتصادية من خلال الهبوط في القيمة. وقد ينشأ الإيراد والمصرف من معاملات فردية أو مجموعة من المعاملات .... ضوابط الإثبات هي: أن ينطبق على البند تعريف أحد عناصر القوائم المالية؛ وأن يمكن قياسه بطريقة تحقق الخصائص النوعية وتأخذ بالحسبان القيود على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية ذات الغرض العام ... تُثبت جميع البنود التي تستوفي ضوابط الإثبات في القوائم المالية".</p>	<p>أعيدت صياغة الفقرة للتوافق مع تعريف الإيراد والمصرف وضوابط الإثبات كما وردا في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام".</p>
<p>34. In measuring the assets, liabilities, income, expenses, and cash flows reported in its financial statements, an entity that reports only annually is able to take into account information that becomes available throughout the financial year. Its measurements are, in effect, on a year-to-date basis.</p>	<p>34. عند قياس الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصرفات، والتدفقات النقدية التي يتم التقرير عنها في قوائمها المالية، فإن الجهة التي تقوم بالتقرير سنوياً فقط تكون قادرة على الأخذ في الحسبان المعلومات التي تصبح متاحة على مدار السنة المالية. وتكون قياساتها - بالفعل - على أساس من بداية حتى تاريخه.</p>	<p>استُبدل مصطلح "الدخل" بمصطلح "الإيرادات" اتساقاً مع المصطلح المستخدم في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>
<p>36. An entity that reports more frequently than half-yearly measures income and expenses on a year-to-date basis for each interim period using information available when each set of financial statements is being prepared. Amounts of income and expenses reported in the current interim period will reflect any changes in estimates of amounts reported in prior</p>	<p>36. تقيس الجهة التي تقوم بالتقرير بدورية - أكثر من نصف سنوية - الإيرادات والمصرفات على أساس من بداية السنة حتى تاريخه لكل فترة أولية مستخدمة المعلومات المتاحة عند إعداد كل مجموعة من القوائم المالية. سوف تعكس مبالغ الإيرادات والمصرفات التي تم التقرير عنها في الفترة الأولية الحالية أي تغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها</p>	<p>استُبدل مصطلح "الدخل" بمصطلح "الإيرادات" اتساقاً مع المصطلح المستخدم في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
interim periods of the financial year. The amounts reported in prior interim periods are not retrospectively adjusted. Paragraphs 16A(d) and 26 require, however, that the nature and amount of any significant changes in estimates be disclosed.	في الفترات الأولية السابقة من السنة المالية. ولا تُعدل المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة بأثر رجعي. بالرغم من ذلك، تتطلب الفقرتان 16أ(د) و26 أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ أي تغييرات مهمة في التقديرات.	
38. Examples include dividend revenue, royalties, and government grants. Additionally, some entities consistently earn more revenues in certain interim periods of a financial year than in other interim periods, for example, seasonal revenues of retailers. Such revenues are recognised when they occur.	38. تتضمن الأمثلة على ذلك إيرادات توزيعات الأرباح والتوزيعات المشابهة، ورسوم الامتياز، والإيرادات من المعاملات غير التبادلية. بالإضافة إلى ذلك، تكتسب بعض الجهات - بشكل متسق - إيرادات أكثر في فترات أولية معينة من السنة المالية بالمقارنة بفترات أولية أخرى. تُثبت مثل تلك الإيرادات عند حدوثها.	أُضيفت عبارة "والتوزيعات المشابهة" بعد عبارة "توزيعات الأرباح" اتساقاً مع العبارة المستخدمة في معايير المحاسبة للقطاع العام. استبدلت العبارة "المنح الحكومية" بعبارة "الإيرادات من المعاملات غير التبادلية" اتساقاً مع معيار المحاسبة للقطاع العام 23. حُذفت العبارة "الإيرادات الموسمية من تجارة التجزئة" لعدم انطباقها على جهات القطاع العام في المملكة.
46. This Standard becomes operative for financial statements covering periods beginning on or after 1 January 1999. Earlier application is encouraged.	46. يعد هذا المعيار سارياً على القوائم المالية للفترات التي تبدأ في [يحدد التاريخ لاحقاً من قبل وزارة المالية] أو بعده. ويشجع على التطبيق الأبعد للمعيار.	عدلت الفقرة بحيث تحدد وزارة المالية تاريخ سريان المعيار في وقت لاحق.
47. IAS 1 (as revised in 2007) amended the terminology used throughout IFRSs. In addition, it amended paragraphs 4, 5, 8, 11, 12 and 20, deleted paragraph 13 and added paragraphs 8A and 11A. An entity shall apply those amendments for annual periods beginning on or after 1 January 2009. If an entity applies IAS 1 (revised 2007) for an earlier period, the amendments shall be applied for that earlier period.	47. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحده وزارة المالية في وقت لاحق.
48. IFRS 3 (as revised in 2008) amended paragraph 16(i). An entity shall apply that amendment for annual periods beginning on or after 1 July 2009. If an entity applies IFRS 3 (revised 2008) for an earlier period, the amendment shall also be applied for that earlier period.	48. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحده وزارة المالية في وقت لاحق.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
49. Paragraphs 15, 27, 35 and 36 were amended, paragraphs 15A–15C and 16A were added and paragraphs 16–18 were deleted by Improvements to IFRSs in May 2010. An entity shall apply those amendments for annual periods beginning on or after 1 January 2011. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for an earlier period it shall disclose that fact.	49. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
50. IFRS 13, issued in May 2011, added paragraph 16A(j). An entity shall apply that amendment when it applies IFRS 13.	50. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
51. <i>Presentation of Items of Other Comprehensive Income</i> (Amendments to IAS 1), issued in June 2011, amended paragraphs 8, 8A, 11A and 20. An entity shall apply those amendments when it applies IAS 1 as amended in June 2011.	51. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
52. <i>Annual Improvements 2009–2011 Cycle</i> , issued in May 2012, amended paragraph 5 as a consequential amendment derived from the amendment to IAS 1 <i>Presentation of Financial Statements</i> . An entity shall apply that amendment retrospectively in accordance with IAS 8 <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> for annual periods beginning on or after 1 January 2013. Earlier application is permitted. If an entity applies that amendment for an earlier period it shall disclose that fact.	52. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
53. <i>Annual Improvements 2009–2011 Cycle</i> , issued in May 2012, amended paragraph 16A. An entity shall apply that	53. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
amendment retrospectively in accordance with IAS 8 <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> for annual periods beginning on or after 1 January 2013. Earlier application is permitted. If an entity applies that amendment for an earlier period it shall disclose that fact.		بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
54. <i>Investment Entities</i> (Amendments to IFRS 10, IFRS 12 and IAS 27), issued in October 2012, amended paragraph 16A. An entity shall apply that amendment for annual periods beginning on or after 1 January 2014. Earlier application of <i>Investment Entities</i> is permitted. If an entity applies that amendment earlier it shall also apply all amendments included in <i>Investment Entities</i> at the same time.	54. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
55. IFRS 15 <i>Revenue from Contracts with Customers</i> , issued in May 2014, amended paragraphs 15B and 16A. An entity shall apply those amendments when it applies IFRS 15.	55. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
56. <i>Annual Improvements to IFRSs 2012–2014 Cycle</i> , issued in September 2014, amended paragraph 16A. An entity shall apply that amendment retrospectively in accordance with IAS 8 <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> for annual periods beginning on or after 1 January 2016. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendment for an earlier period it shall disclose that fact.	56. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
57. <i>Disclosure Initiative</i> (Amendments to IAS 1), issued in December 2014, amended paragraph 5. An entity shall apply that amendment for annual periods beginning on or after 1 January 2016. Earlier application of that amendment is permitted.	57. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
		اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 101 "التقارير المالية الأولية" ومعايير المحاسبة الدولي المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p><b>Objective</b></p> <p>The objective of this Standard is to prescribe the minimum content of an interim financial report and to prescribe the principles for recognition and measurement in complete or condensed financial statements for an interim period. Timely and reliable interim financial reporting improves the ability of investors, creditors, and others to understand an entity's capacity to generate earnings and cash flows and its financial condition and liquidity.</p>	<p><b>الهدف</b></p> <p>الهدف من هذا المعيار هو تحديد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي وتحديد مبادئ الإثبات والقياس في القوائم المالية الكاملة أو المختصرة لفترة أولية. إن التقرير المالي الأولي الذي يُوفر في الوقت المناسب ويمكن الاعتماد عليه يحسن قدرة المستخدمين على فهم الأداء المالي للجهة وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي وسيولتها.</p>	<p><b>نعم</b></p>	<p>استُبدلت عبارة ((قدرة المستثمرين، والدائنين، والآخريين على فهم قدرة الجهة على أن تولد أرباحاً وتدفقات نقدية وفهم وضعها المالي وسيولتها)) بعبارة ((قدرة المستخدمين على فهم الأداء المالي للجهة وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي وسيولتها))، وذلك اتساقاً مع أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام كما حددها "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام"، وخصائص الجهات التي تنطبق عليها معايير المحاسبة للقطاع العام كما حددها تقديم المعايير ومنها أن هدفها الرئيس ليس تحقيق الأرباح.</p>
<p><b>Scope</b></p> <p>1. This Standard does not mandate which entities should be required to publish interim financial reports, how frequently, or how soon after the end of an interim period. However, governments, securities regulators, stock exchanges, and accountancy bodies often require entities whose debt or equity securities are publicly traded to publish interim financial reports. This Standard applies if an entity is required or elects to publish an interim financial report in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRSs). The International Accounting Standards Committee<sup>1</sup> encourages publicly traded entities to provide interim financial reports that conform to the recognition,</p>	<p><b>النطاق</b></p> <p>1. لا يحدد هذا المعيار - بشكل ملزم - أي الجهات ينبغي أن تُطالب بأن تنشر تقارير مالية أولية، أو بأي دورية تنشرها، أو مدى سرعة النشر بعد نهاية الفترة الأولية. ينطبق هذا المعيار إذا كانت الجهة مطالبة أو اختارت أن تنشر تقريراً مالياً أولياً وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>	<p><b>نعم</b></p>	<p>حُذفت الجملة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ((بالرغم من ذلك، غالباً ما تطالب الحكومات، ومنظمو الأوراق المالية، وأسواق الأوراق المالية، والهيئات المحاسبية المنشآت، التي تُتداول - في سوق عامة - أوراقها المالية التي تمثل ديناً أو حقوق الملكية، بأن تنشر تقارير مالية أولية)).</li> <li>• ((وتُشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية<sup>1</sup> المنشآت التي تُتداول أوراقها المالية في سوق عامة على أن توفر التقارير المالية الأولية التي تتوافق مع مبادئ الإثبات، والقياس، والإفصاح المحددة في هذا المعيار. وبشكل محدد، تُشجع المنشآت التي</li> </ul>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>measurement, and disclosure principles set out in this Standard. Specifically, publicly traded entities are encouraged:</p> <p>a. To provide interim financial reports at least as of the end of the first half of their financial year; and</p> <p>b. To make their interim financial reports available not later than 60 days after the end of the interim period.</p> <p><small>1 The International Accounting Standards Committee was succeeded by the International Accounting Standards Board, which began operations in 2001.</small></p>			<p>تُداول أوراقها المالية في سوق عامة على: (أ) أن توفر تقارير مالية أولية – على الأقل – اعتباراً من نهاية النصف الأول من سنتها المالية؛ و (ب) أن تجعل تقاريرها المالية الأولية متاحة في موعد لا يتجاوز 60 يوماً بعد نهاية الفترة الأولية.</p> <p>وذلك لعدم اتفاقها مع خصائص الجهات التي تنطبق عليها معايير المحاسبة للقطاع العام.</p>
<p>2. Each financial report, annual or interim, is evaluated on its own for conformity to IFRSs. The fact that an entity may not have provided interim financial reports during a particular financial year or may have provided interim financial reports that do not comply with this Standard does not prevent the entity's annual financial statements from conforming to IFRSs if they otherwise do so.</p>	<p>2. يُقوّم كل تقرير مالي، سنوي أو أولي، بذاته من حيث مدى توافقه مع معايير المحاسبة للقطاع العام. إن حقيقة أن الجهة قد لا تكون وفرت تقارير مالية أولية خلال سنة مالية معينة أو قد تكون وفرت تقارير مالية أولية لا تلتزم بهذا المعيار، لا تمنع القوائم المالية السنوية للجهة من التوافق مع معايير المحاسبة للقطاع العام إذا كانت بخلاف ذلك تعد متوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام.</p>	لا	
<p>3. If an entity's interim financial report is described as complying with IFRSs, it<sup>1</sup> must comply with all of the requirements of this Standard. Paragraph 19 requires certain disclosures in that regard.</p>	<p>3. إذا وُصف التقرير المالي الأولي لجهة بأنه يلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام، فإنه يجب أن يكون ملتزماً بجميع متطلبات هذا المعيار. وتتطلب الفقرة 19 إفصاحات معينة في هذا الصدد.</p>	لا	
<p><b>Definitions</b></p>	<p><b>تعريفات</b></p>		
<p>4. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Interim period</u> is a financial reporting period shorter than a full financial year.</p>	<p>4. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: <u>الفترة الأولية</u> هي فترة قوائم المالية أقصر من سنة مالية كاملة.</p>	نعم	<p>أضيف النص الوارد أدناه إلى نهاية فقرة التعريفات على غرار ما ورد في فقرة التعريفات في جميع معايير المحاسبة للقطاع العام، وذلك بغرض الإحالة إلى تعريفات المصطلحات الواردة في معايير المحاسبة</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p><u>Interim financial report</u> means a financial report containing either a complete set of financial statements (as described in IAS 1 <i>Presentation of Financial Statements</i> (as revised in 2007)) or a set of condensed financial statements (as described in this Standard) for an interim period.</p>	<p><u>التقرير المالي الأولي</u> يعنى تقريراً مالياً يتضمن إما مجموعه كاملة من القوائم المالية (كما هو موضح في معيار المحاسبة للقطاع العام 1، <i>عرض القوائم المالية</i>)، أو مجموعة من القوائم المالية المختصرة (كما هو موضح في هذا المعيار) وذلك لفترة أولية. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>		<p>للقطاع العام الأخرى والمستخدمه بالمعنى نفسه في هذا المعيار: (وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.)</p>
<p>Content of an interim financial report</p>	<p>محتوى التقرير المالي الأولي</p>		
<p>5. IAS 1 defines a complete set of financial statements as including the following components:</p> <p>a. A statement of financial position as at the end of the period;</p> <p>b. A statement of profit or loss and other comprehensive income for the period;</p> <p>c. A statement of changes in equity for the period;</p> <p>d. A statement of cash flows for the period;</p> <p>e. Notes, comprising significant accounting policies and other explanatory information;</p> <p>ea. Comparative information in respect of the preceding period as specified in paragraphs 38 and 38A of IAS 1; and</p> <p>f. A statement of financial position as at the beginning of the preceding period when an entity applies an accounting policy retrospectively or makes a</p>	<p>5. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 1 المجموعة الكاملة من القوائم المالية بأنها تشمل المكونات التالية:</p> <p>أ. قائمة المركز المالي؛ و</p> <p>ب. قائمة الأداء المالي؛ و</p> <p>ج. قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية؛ و</p> <p>د. قائمة التدفقات النقدية؛ و</p> <p>دأ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية إما في قائمة مالية إضافية منفصلة أو في عامود لمبالغ الموازنة في القوائم المالية؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم؛ و</p> <p>هـ. إيضاحات، تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات الأخرى؛ و</p> <p>هـ أ. معلومات مقارنة فيما يخص الفترة السابقة على النحو المحدد في الفقرتين 53 و53أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 1.</p>	<p>نعم</p>	<p>عُدلت الفقرة لتتوافق مع مكونات القوائم المالية ومسميات القوائم المالية كما حددتها الفقرة (21) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"، على سبيل المثال، استُبدلت قائمة الدخل الشامل بقائمة الأداء المالي، واستُبدلت عبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول/حقوق الملكية"، وأضيفت المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>retrospective restatement of items in its financial statements, or when it reclassifies items in its financial statements in accordance with paragraphs 40A–40D of IAS 1.</p> <p>An entity may use titles for the statements other than those used in this Standard. For example, an entity may use the title 'statement of comprehensive income' instead of 'statement of profit or loss and other comprehensive income'.</p>	<p>و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].</p> <p>ويمكن أن تستخدم الجهة عناوين للقوائم المالية بخلاف تلك المستخدمة في هذا المعيار. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستخدم الجهة عنوان "قائمة الإيرادات والمصروفات" بدلاً من "قائمة الأداء المالي".</p>		
	<p>15. تُعرف الفقرة (7) من معيار المحاسبة للقطاع العام 24، <i>عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية</i>، "الأساس المقارن" بأنه "يعني المبالغ الفعلية معروضة على الأساس المحاسبي نفسه وأساس التصنيف نفسه كما في الموازنة المعتمدة، وللجهات نفسها وللفترة نفسها التي تغطيها الموازنة المعتمدة". وتتطلب الفقرة 21 من معيار المحاسبة للقطاع العام 24 أن تعرض الجهة مقارنة لمبالغ الموازنة والفعلية في شكل أعمدة إضافية لمبالغ الموازنة في القوائم المالية الأساسية فقط بينما تُعد القوائم المالية والموازنة على أساس مقارن. ولأن الموازنات المعتمدة في القطاع العام عادة ما تغطي فترة سنة مالية كاملة، فإن القوائم المالية الأولية بحكم طبيعتها ستكون معدة على أساس مختلف عن أساس الموازنة المعتمدة لاختلاف الفترة التي تغطيها كل منهما، وستكون الطريقة المتبعة في عرض المقارنة بين مبالغ الموازنة السنوية والمبالغ الفعلية في التقرير المالي الأولي هي كقائمة مالية إضافية منفصلة.</p>	نعم	<p>أضيفت فقرة جديدة برقم 15 أوضح أن القوائم المالية الأولية بحكم طبيعتها تعتبر معدة على أساس مختلف عن أساس الموازنة السنوية المعتمدة لاختلاف الفترة التي تغطيها كل منهما، وستكون الطريقة المتبعة في عرض المقارنة بين مبالغ الموازنة السنوية والمبالغ الفعلية في التقرير المالي الأولي هي كقائمة مالية إضافية منفصلة.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>6. In the interest of timeliness and cost considerations and to avoid repetition of information previously reported, an entity may be required to or may elect to provide less information at interim dates as compared with its annual financial statements. This Standard defines the minimum content of an interim financial report as including condensed financial statements and selected explanatory notes. The interim financial report is intended to provide an update on the latest complete set of annual financial statements. Accordingly, it focuses on new activities, events, and circumstances and does not duplicate information previously reported.</p>	<p>6. لمراعاة اعتبارات توفير المعلومات في الوقت المناسب والتكلفة ولتجنب تكرار معلومات تم التقرير عنها سابقاً، قد تُطالب الجهة أو قد تختار أن توفر معلومات أقل في التواريخ الأولية بالمقارنة مع قوائمها المالية السنوية. ويعرف هذا المعيار الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي بأنه يشمل القوائم المالية المختصرة والإيضاحات التوضيحية المختارة. ويقصد من التقرير المالي الأولي أن يوفر تحديثاً لأخر مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية. ومن ثم، فهو يركز على الأنشطة، والأحداث، والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي تم التقرير عنها سابقاً.</p>	<p>لا</p>	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>7. Nothing in this Standard is intended to prohibit or discourage an entity from publishing a complete set of financial statements (as described in IAS 1) in its interim financial report, rather than condensed financial statements and selected explanatory notes. Nor does this Standard prohibit or discourage an entity from including in condensed interim financial statements more than the minimum line items or selected explanatory notes as set out in this Standard. The recognition and measurement guidance in this Standard applies also to complete financial statements for an interim period, and such statements would include all of the disclosures required by this Standard (particularly the selected note disclosures in paragraph 16A) as well as those required by other IFRSs.</p>	<p>7. لا يوجد في هذا المعيار ما يقصد منه أن يمنع الجهة أو يثنيها عن نشر مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما هي موضحة في معيار المحاسبة للقطاع العام 1) في تقريرها المالي الأولي وليس مجرد قوائم مالية مختصرة وإيضاحات توضيحية مختارة. ولا يمنع هذا المعيار الجهة أو يثنيها عن تضمين القوائم المالية الأولية المختصرة أكثر من الحد الأدنى للبنود المستقلة أو الإيضاحات التوضيحية المختارة كما هو محدد في هذا المعيار. تنطبق إرشادات الإثبات والقياس في هذا المعيار – أيضا – على القوائم المالية الكاملة لفترة أولية، وتشمل تلك القوائم جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار (وعلى وجه التحديد الإفصاحات المختارة الواردة في الفقرة 16أ) إضافة إلى تلك المطلوبة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى.</p>	لا	
Minimum components of an interim financial report	الحد الأدنى لمكونات التقرير المالي الأولي		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>8. An interim financial report shall include, at a minimum, the following components:</p> <p>a. A condensed statement of financial position;</p> <p>b. A condensed statement or condensed statements of profit or loss and other comprehensive income;</p> <p>c. A condensed statement of changes in equity;</p> <p>d. A condensed statement of cash flows; and</p> <p>e. Selected explanatory notes.</p>	<p>8. يجب أن يشمل التقرير المالي الأولي، بحد أدنى، المكونات التالية:</p> <p>أ. قائمة مختصرة للمركز المالي؛ و</p> <p>ب. قائمة مختصرة للأداء المالي؛ و</p> <p>ج. قائمة مختصرة للتغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و</p> <p>د. قائمة مختصرة للتدفقات النقدية؛ و</p> <p>دأ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية في قائمة مالية مختصرة إضافية منفصلة؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم؛ و</p> <p>هـ. إيضاحات مختارة.</p>	<p>نعم</p>	<p>عُدلت الفقرة لتتوافق مع مكونات القوائم المالية ومسميات القوائم المالية كما حددتها الفقرة (21) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"، على سبيل المثال، استُبدلت قائمة الدخل الشامل بقائمة الأداء المالي، واستُبدلت عبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول/حقوق الملكية"، وأضيفت المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.</p>
<p>8A. If an entity presents items of profit or loss in a separate statement as described in paragraph 10A of IAS 1 (as amended in 2011), it presents interim condensed information from that statement.</p>	<p>8أ. [حُذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].</p>	<p>نعم</p>	<p>يتطلب معيار المحاسبة الدولي 1 (القطاع الخاص) عرض قائمة دخل شامل وهي قائمة تتضمن مكونات صافي الدخل (الربح أو الخسارة) يليها المكاسب والخسائر المثبتة مباشرة في حقوق الملكية (الدخل الشامل الآخر) ويتيح المعيار المذكور عرض مكونات صافي الدخل (الربح أو الخسارة) كقائمة مستقلة. على حين أن معيار المحاسبة للقطاع العام 1 يتطلب فقط عرض قائمة الأداء المالي والتي تتضمن مكونات الفائض أو العجز (وهي تقابل مكونات صافي الدخل في القطاع الخاص). وفي ضوء ما تقدم حُذفت هذه الفقرة لأن عرض القائمة المذكورة في الفقرة إلزامي وليس اختيارياً بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام وقد صُمّنت هذه القائمة (قائمة الأداء المالي) في الفقرة (8) من المعيار بدلاً من قائمة الدخل الشامل.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Form and content of interim financial statements	شكل ومحتوى القوائم المالية الأولية		
9. If an entity publishes a complete set of financial statements in its interim financial report, the form and content of those statements shall conform to the requirements of IAS 1 for a complete set of financial statements.	9. إذا قامت الجهة بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية في تقريرها المالي الأولي، فإنه يجب أن يتوافق شكل ومحتوى تلك القوائم مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 1 للمجموعة الكاملة من القوائم المالية.	لا	
10. If an entity publishes a set of condensed financial statements in its interim financial report, those condensed statements shall include, at a minimum, each of the headings and subtotals that were included in its most recent annual financial statements and the selected explanatory notes as required by this Standard. Additional line items or notes shall be included if their omission would make the condensed interim financial statements misleading.	10. إذا قامت الجهة بنشر مجموعة من القوائم المالية المختصرة في تقريرها المالي الأولي، فإنه يجب أن تشمل تلك القوائم، بحد أدنى، كلاً من العناوين والمجاميع الفرعية التي كانت متضمنة في أحدث قوائمها المالية السنوية والإيضاحات المختارة كما هو مطلوب بموجب هذا المعيار. كما يجب أن تُدرج بنوداً مستقلة أو إيضاحات إضافية إذا كان حذفها سيجعل القوائم المالية الأولية المختصرة مضللة.	لا	
11. In the statement, that presents the components of profit or loss for an interim period, an entity shall present basic and diluted earnings per share for that period when the entity is within the scope of IAS 33 <i>Earnings per Share</i> . <sup>2</sup>  <small><sup>2</sup> This paragraph was amended by <i>Improvements to IFRSs</i> issued in May 2008 to clarify the scope of IAS 34.</small>	11. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حُذفت هذه الفقرة لأن أحد خصائص الجهات التي تنطبق عليها معايير المحاسبة للقطاع العام يتمثل في أن هدفها الرئيس ليس تحقيق الأرباح.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
11A If an entity presents items of profit or loss in a separate statement as described in paragraph 10A of IAS 1 (as amended in 2011), it presents basic and diluted earnings per share in that statement.	11أ. [حُذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حُذفت هذه الفقرة لأن أحد خصائص الجهات التي تنطبق عليها معايير المحاسبة للقطاع العام يتمثل في أن هدفها الرئيسي ليس تحقيق الأرباح.
12. IAS 1 (as revised in 2007) provides guidance on the structure of financial statements. The Implementation Guidance for IAS 1 illustrates ways in which the statement of financial position, statement of comprehensive income and statement of changes in equity may be presented.	12. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 1 إرشادات لهيكل القوائم المالية. وتوضح إرشادات التنفيذ لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 بأمثلة عملية الطرق التي يمكن أن تعرض بها قائمة المركز المالي، وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية. وتوضح الأمثلة التوضيحية المرافقة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 24 الطرق التي يمكن أن تعرض بها المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.	نعم	1. استُبدلت "قائمة الدخل الشامل" بـ "قائمة الأداء المالي"، وعبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول/ حقوق الملكية"، اتساقاً مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 1. 2. أضيفت جملة تشير إلى أن الأمثلة التوضيحية المرافقة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 24 الطرق التي يمكن أن تعرض بها المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.
13. [Deleted].	13. [حُذفت].	لا	
14. An interim financial report is prepared on a consolidated basis if the entity's most recent annual financial statements were consolidated statements. The parent's separate financial statements are not consistent or comparable with the consolidated statements in the most recent annual financial report. If an entity's annual financial report included the parent's separate financial statements in addition to consolidated financial statements, this Standard neither requires nor prohibits the inclusion of the parent's separate statements in the entity's interim financial report.	14. إذا كانت أحدث القوائم المالية السنوية للجهة قوائم موحدة، فإن التقرير المالي الأولي يُعد على أساس التوحيد. ولا تعد القوائم المالية المنفصلة للجهة المسيطرة متسقة أو قابلة للمقارنة مع القوائم الموحدة الواردة بأحدث تقرير مالي سنوي. إذا تضمن التقرير المالي السنوي للجهة القوائم المالية المنفصلة للجهة المسيطرة إضافة إلى القوائم المالية الموحدة، فإن هذا المعيار لا يتطلب ولا يمنع إدراج القوائم المنفصلة للجهة المسيطرة في التقرير المالي الأولي للجهة.	نعم	استُبدلت عبارة "المنشأة الأم" (parent) بعبارة "الجهة المسيطرة" (controlling entity) اتساقاً مع المصطلح المستخدم في معايير المحاسبة للقطاع العام.
<b>Significant events and transactions</b>	<b>الأحداث والمعاملات المهمة</b>		
15. An entity shall include in its interim financial report an explanation of events and transactions that are	15. يجب على الجهة أن تدرج في تقريرها المالي الأولي توضيحاً للأحداث والمعاملات التي تعد مهمة لفهم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
significant to an understanding of the changes in financial position and performance of the entity since the end of the last annual reporting period. Information disclosed in relation to those events and transactions shall update the relevant information presented in the most recent annual financial report.	التغيرات في المركز المالي للجهة وأدائها منذ نهاية آخر فترة قوائم مالية سنوية. ويجب أن تؤدي المعلومات المُفصّل عنها فيما يتعلق بتلك الأحداث والمعاملات إلى تحديث المعلومات ذات الصلة المعروضة في أحدث تقرير مالي سنوي.		
15A. A user of an entity's interim financial report will have access to the most recent annual financial report of that entity. Therefore, it is unnecessary for the notes to an interim financial report to provide relatively insignificant updates to the information that was reported in the notes in the most recent annual financial report.	15أ. سوف يتمكن مستخدم التقرير المالي الأولي للجهة من الوصول إلى أحدث تقرير مالي سنوي لتلك الجهة. وبناء عليه، فليس من الضروري أن توفر الإيضاحات المرفقة بالتقرير المالي الأولي تحديثات غير مهمة نسبياً للمعلومات التي تم التقرير عنها في الإيضاحات الواردة بأحداث تقرير مالي سنوي.	لا	
15B. The following is a list of events and transactions for which disclosures would be required if they are significant: the list is not exhaustive. a. The write-down of inventories to net realisable value and the reversal of such a write-down; b. Recognition of a loss from the impairment of financial assets, property, plant and equipment, intangible assets, assets arising from contracts with customers, or other assets, and the reversal of such an impairment loss; c. The reversal of any provisions for the costs of restructuring; d. Acquisitions and disposals of items of property, plant and equipment;	15ب. فيما يلي قائمة بالأحداث والمعاملات التي سيكون الإفصاح عنها مطلوباً إذا كانت مهمة: وهذه القائمة ليست حصرية. أ. تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق وعكس قيد مثل ذلك التخفيض؛ و ب. إثبات خسارة من الهبوط في قيمة الأصول المالية، والعقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة، والأصول الأخرى، وعكس قيد خسارة الهبوط؛ و ج. عكس قيد أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة؛ و د. اقتناء واستبعاد بنود العقارات والآلات والمعدات؛ و هـ. ارتباطات لشراء عقارات وآلات ومعدات؛ و و. تسويات قضائية؛ و ز. تصحيح أخطاء فترة سابقة؛ و	نعم	ترتبط عبارة (والأصول الناتجة من العقود مع العملاء) الواردة في الفقرة 15ب(ب) بالمعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيراد من العقود من العملاء" الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي 11 "عقود الإنشاء" ومعيار المحاسبة الدولي 18 "الإيراد"، حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيراد من العقود من العملاء" يتطلب: • إثبات أصل عقد contract asset (إيرادات غير مدفوتة) يمثل حق الجهة في مقابل السلع أو الخدمات التي حوّلت إلى العميل. ويُعالج على أنه أصل مالي من حيث العرض والقياس والإفصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية" بما في ذلك معالجة خسارة الهبوط في قيمته. ويكون هذا الأصل مفصولاً عن الذمم المدينة receivable

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>e. Commitments for the purchase of property, plant and equipment;</p> <p>f. Litigation settlements;</p> <p>g. Corrections of prior period errors;</p> <p>h. Changes in the business or economic circumstances that affect the fair Value of the entity's financial assets and financial liabilities, whether those assets or liabilities are recognised at fair value or amortised cost;</p> <p>i. Any loan default or breach of a loan agreement that has not been remedied on or before the end of the reporting period;</p> <p>j. Related party transactions;</p> <p>k. Transfers between levels of the fair value hierarchy used in measuring the fair value of financial instruments;</p> <p>l. Changes in the classification of financial assets as a result of a change in the purpose or use of those assets; and</p> <p>m. Changes in contingent liabilities or contingent assets.</p>	<p>ج. التغييرات في الظروف التجارية أو الاقتصادية التي تؤثر على القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية للجهة، وذلك سواء كانت تلك الأصول أو الالتزامات مثبتة بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستنفدة؛ و</p> <p>ط. أي تخلف عن سداد قرض أو إخلال باتفاقية قرض لم يُعالج في نهاية فترة القوائم المالية أو قبلها؛ و</p> <p>ي. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛ و</p> <p>ك. التحويلات بين مستويات الهيكل التسلسلي للقيمة العادلة المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية؛ و</p> <p>ل. التغييرات في تصنيف الأصول المالية نتيجة تغير غرض أو استخدام تلك الأصول؛ و</p> <p>م. التغييرات في الالتزامات المحتملة أو الأصول المحتملة.</p>		<p>(إيرادات مفوترة) والتي تمثل حق غير مشروط للجهة في استلام مقابل.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إثبات التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل (مثل عمولات البيع) التي تُحمّل العميل، وكذلك تكاليف الوفاء بالعقد (تكاليف عقود/ أعمال تحت التنفيذ)، ما لم تكن ضمن نطاق معيار آخر، على أنها أصول، وأن تُستنفد على أساس منتظم يكون متسقاً مع تحويل السلع أو الخدمات التي تتعلق بها تلك التكاليف إلى العميل، وتُثبت خسارة هبوط في قيمتها في حالة معينة.</li> </ul> <p>وحيث إن معيار المحاسبة للقطاع العام 11 "عقود الإنشاء" ومعايير المحاسبة للقطاع العام 18 "الإيراد من المعاملات التبادلية" لا يزالان قائمين، وأن الأصول الناشئة من العقود مع العملاء لا تزال تغطيها عبارة "الأصول المالية" وعبارة "الأصول الأخرى" الواردتان في الفقرة 15ب(ب)؛ فقد حُذفت عبارة (والأصول الناتجة من العقود مع العملاء) الواردة في الفقرة 15ب(ب) للمواءمة مع معايير المحاسبة للقطاع العام ذات العلاقة وعدم إرباك المطبق.</p>
<p>15C. Individual IFRSs provide guidance regarding disclosure requirements for many of the items listed in paragraph 15B. When an event or transaction is significant to an understanding of the changes in an entity's financial position or performance since the last annual reporting period, its interim financial report should provide an</p>	<p>ج. 15 يوفر عدد من معايير المحاسبة للقطاع العام إرشادات تتعلق بمتطلبات الإفصاح عن كثير من البنود الواردة بالفقرة 15ب. عندما يكون الحدث أو المعاملة مهماً لفهم التغييرات في المركز المالي وأداء الجهة منذ آخر فترة قوائم مالية سنوية، فينبغي أن يقدم التقرير المالي الأولي للجهة أيضاً وتحديثاً للمعلومات ذات الصلة</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
explanation of and an update to the relevant information included in the financial statements of the last annual reporting period.	التي تتضمنها القوائم المالية لآخر فترة قوائم مالية سنوية.		
16. [Deleted].	16. [حذفت].	لا	
Other disclosures	الإفصاحات الأخرى		
<p>16A. In addition to disclosing significant events and transactions in accordance with paragraphs 15–15C, an entity shall include the following information, in the notes to its interim financial statements or elsewhere in the interim financial report. The following disclosures shall be given either in the interim financial statements or incorporated by cross-reference from the interim financial statements to some other statement (such as management commentary or risk report) that is available to users of the financial statements on the same terms as the interim financial statements and at the same time. If users of the financial statements do not have access to the information incorporated by cross-reference on the same terms and at the same time, the interim financial report is incomplete. The information shall normally be reported on a financial year-to-date basis.</p> <p>a. A statement that the same accounting policies and methods of computation are followed in the interim financial statements as compared with the most recent annual financial statements or, if those</p>	<p>16أ. بالإضافة إلى الإفصاح عن الأحداث والمعاملات المهمة وفقاً لما ورد بالفقرات 15-15ج، فإنه يجب على الجهة أن تدرج المعلومات التالية، ضمن الإفصاحات المرفقة بقوائمها المالية الأولية أو أي مكان في التقرير المالي الأولي. يجب تقديم الإفصاحات التالية في القوائم المالية الأولية أو أن تدرج من خلال الإحالة بإشارات مرجعية في القوائم المالية الأولية لبعض القوائم الأخرى (مثل مناقشة وتحليل القوائم المالية أو تقرير المخاطر) المتاحة لمستخدمي القوائم المالية بترتيبات إتاحة القوائم المالية الأولية نفسها وفي وقت إتاحة القوائم المالية الأولية نفسها. إذا لم يكن لمستخدمي القوائم المالية إمكانية الوصول إلى المعلومات المقدمة من خلال الإحالة بإشارات مرجعية بترتيبات إتاحة القوائم المالية نفسها وفي وقت إتاحة القوائم المالية نفسها فإن التقرير المالي الأولي يكون غير مكتمل. ويجب عادة التقرير عن المعلومات على أساس من بداية السنة المالية حتى تاريخه.</p> <p>أ. بيان بأنه قد أُتبعَت السياسات المحاسبية وطرق الحساب نفسها في القوائم المالية الأولية بالمقارنة مع أحدث قوائم مالية سنوية؛ أو وصف لطبيعة وأثر التغيير إذا غُيِّرَت تلك السياسات والطرق.</p>	نعم	<p>1. استُبدلت عبارة "تعليق الإدارة" بعبارة "مناقشة وتحليل القوائم المالية" اتساقاً مع العنوان الوارد في إرشادات الممارسات الموصي بها.</p> <p>2. استُبدلت عبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول/حقوق الملكية" وعبارة "صافي الدخل" بعبارة "الفائض أو العجز" في الفقرة 16أ(ج)، وعبارة "المنشآت التابعة" (subsidiaries) بعبارة "الجهات المسيطر عليها" (controlled entities) في الفقرة 16أ(ط) اتساقاً مع المصطلحات المستخدمة في معايير المحاسبة للقطاع العام.</p> <p>3. أضيفت عبارة "والتوزيعات المشابهة" بعد عبارة "توزيعات الأرباح" في الفقرة 16أ(و) اتساقاً مع العبارة المستخدمة في معايير المحاسبة للقطاع العام.</p> <p>4. عُدلت الفقرة 16أ(ز) لتكون متوافقة مع متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" بدلاً من المعيار الدولي للتقرير المالي 8 "القطاعات التشغيلية" بما في ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• حُذفت عبارة ((الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقرير المالي الأولي للمنشأة يكون مطلوباً فقط إذا كان المعيار الدولي للتقرير المالي 8 "القطاعات التشغيلية"</li> </ul>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>policies or methods have been changed, a description of the nature and effect of the change</p> <p>b. Explanatory comments about the seasonality or cyclicity of interim operations.</p> <p>c. The nature and amount of items affecting assets, liabilities, equity, net income or cash flows that are unusual because of their nature, size or incidence.</p> <p>d. The nature and amount of changes in estimates of amounts reported in prior interim periods of the current financial year or changes in estimates of amounts reported in prior financial years.</p> <p>e. Issues, repurchases and repayments of debt and equity securities.</p> <p>f. Dividends paid (aggregate or per share) separately for ordinary shares and other shares.</p> <p>g. The following segment information (disclosure of segment information is required in an entity's interim financial report only if IFRS 8 Operating Segments requires that entity to disclose segment information in its annual financial statements):</p> <p>i. Revenues from external customers, if included in the measure of segment profit or loss reviewed by the chief operating decision maker or otherwise regularly provided to the chief operating decision maker.</p> <p>ii. Intersegment revenues, if included in the measure of segment profit or loss reviewed by</p>	<p>ب. تعليقات توضيحية عن موسمية، أو دورية العمليات الأولية.</p> <p>ج. طبيعة ومبلغ البنود المؤثرة على الأصول، أو الالتزامات، أو صافي الأصول/حقوق الملكية، أو الفائض أو العجز، أو التدفقات النقدية والتي تعد استثنائية بسبب طبيعتها، أو حجمها، أو معدل حدوثها.</p> <p>د. طبيعة ومبلغ التغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة للسنة المالية الحالية، أو التغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في السنوات المالية السابقة.</p> <p>هـ. إصدارات، وإعادة شراء وتسديدات أوراق مالية تمثل دين وأوراق مالية تمثل حقوق ملكية.</p> <p>و. توزيعات الأرباح والتوزيعات المشابهة المدفوعة (مجمعة أو لكل سهم) - بشكل منفصل - للأسهم العادية والأسهم الأخرى.</p> <p>ز. المعلومات القطاعية التالية:</p> <p>(1) إيرادات كل قطاع يتعين التقرير عنه من اعتمادات الموازنة أو المخصصات المماثلة.</p> <p>(2) إيرادات كل قطاع يتعين التقرير عنه من المصادر الخارجية الأخرى.</p> <p>(3) إيرادات كل قطاع يتعين التقرير عنه من المعاملات مع القطاعات الأخرى ضمن الجهة.</p> <p>(4) مصروفات كل قطاع يتعين التقرير عنه.</p> <p>(5) مجموع القيمة الدفترية لأصول كل قطاع يتعين التقرير عنه.</p>		<p>يتطلب من تلك المنشأة أن توضح عن المعلومات القطاعية في قوائمها المالية السنوية)) إذ إن المعيار الدولي للتقرير المالي 8 "القطاعات التشغيلية" ينطبق على الشركات المتداولة أدواتها المالية والشركات التي في سبيلها لطرح أدوات مالية للتداول، على حين أن معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" ينطبق على جميع جهات القطاع العام التي تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• استُبدلت "الإيرادات من العملاء الخارجيين" بأنواع الإيرادات القطاعية المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" والتي تتناسب مع طبيعة الإيرادات في القطاع العام.</li> <li>• حُذف متطلب الإفصاح عن ربح أو خسارة القطاع إذ إن معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" لا يتطلب، أو حتى يشجع على، الإفصاح عن نتائج أعمال كل قطاع، وهذا هو أحد الاختلافات بين معيار المحاسبة للقطاع العام 18 وبين معيار المحاسبة الدولي للتقارير القطاعية (القطاع الخاص) المنصوص عليها صراحة في معيار المحاسبة للقطاع العام 18. وأضيف الإفصاح عن مصروفات كل قطاع كما هو مطلوب في معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير</li> </ul>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>the chief operating decision maker or otherwise regularly provided to the chief operating decision maker.</p> <p>iii. A measure of segment profit or loss.</p> <p>iv. A measure of total assets and liabilities for a particular reportable segment if such amounts are regularly provided to the chief operating decision maker and if there has been a material change from the amount disclosed in the last annual financial statements for that reportable segment.</p> <p>v. A description of differences from the last annual financial statements in the basis of segmentation or in the basis of measurement of segment profit or loss.</p> <p>vi. A reconciliation of the total of the reportable segments' measures of profit or loss to the entity's profit or loss before tax expense (tax income) and discontinued operations. However, if an entity allocates to reportable segments items such as tax expense (tax income), the entity may reconcile the total of the segments' measures of profit or loss to profit or loss after those items. Material reconciling items shall be separately identified and described in that reconciliation.</p>	<p>(6) مجموع القيمة الدفترية للالتزامات كل قطاع يتعين التقرير عنه.</p> <p>(7) وصف للاختلافات في أساس تحديد القطاعات التي يتعين التقرير عنها.</p> <p>(8) مطابقة المعلومات المفصّل عنها للقطاعات والمعلومات المجمعة الظاهرة في القوائم المالية. عند عرض المطابقة، يتعين مطابقة إيرادات القطاع مع إيرادات الجهة من المصادر الخارجية (بما في ذلك الإفصاح عن مبلغ إيرادات الجهة من مصادر خارجية غير المضمنة في إيرادات أي قطاع)، ويتعين مطابقة مصروفات القطاع مع مقياس قابل للمقارنة لمصروفات الجهة، ويتعين مطابقة أصول القطاع مع أصول الجهة، ويتعين مطابقة التزامات القطاع مع التزامات الجهة.</p> <p>ج. الأحداث اللاحقة للفترة الأولية والتي لم تنعكس في القوائم المالية للفترة الأولية.</p> <p>ط. أثر التغييرات في تكوين الجهة خلال الفترة الأولية، بما في ذلك تجميع عمليات في القطاع العام، واكتساب أو فقد السيطرة على الجهات المسيطر عليها والاستثمارات طويلة الأجل، وإعادات الهيكلة، والعمليات غير المستمرة. وفي حالة تجميع عمليات في القطاع العام، يجب على الجهة أن تفصّل عن المعلومات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i>.</p>		<p>القطاعية".</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• حُدث اشتراط أن تكون الإيرادات القطاعية جزءاً من قياس ربح وخسارة القطاع حتى يُفصّل عنها، إذ إن المعيار الدولي للتقرير المالي 8 اشترط ذلك صراحة، على حين أن معيار المحاسبة للقطاع العام 18 لم يشترط ذلك.</li> <li>• حُدث اشتراط أن تكون المعلومات القطاعية تقدم إلى متخذ القرارات التشغيلية الرئيس في الجهة حتى يتم الإفصاح عنها، حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي 8 اشترط ذلك صراحة، على حين أن معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية" لم يشترط ذلك صراحة رغم أنه أشار إلى أنه في معظم الحالات ستكون القطاعات التي يتم التقرير عنها داخلياً للهيئة الحاكمة والمدير الرئيس في الجهة هي نفسها التي يتم التقرير عنها خارجياً.</li> <li>• عُدلت متطلبات المطابقة بين المعلومات القطاعية والمبالغ الإجمالية الظاهرة في القوائم المالية بحيث تكون متفقة مع ما ورد في الفقرة (64) من معيار المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية".</li> </ul> <p>1. حُدث الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 13 "قياس القيمة العادلة" في الفقرة 16أ(ي) لعدم وجود</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>h. Events after the interim period that have not been reflected in the financial statements for the interim period.</p> <p>i. The effect of changes in the composition of the entity during the interim period, including business combinations, obtaining or losing control of subsidiaries and long-term investments, restructurings, and discontinued operations. In the case of business combinations, the entity shall disclose the information required by <i>IFRS 3 Business Combinations</i>.</p> <p>j. For financial instruments, the disclosures about fair value required by paragraphs 91–93(h), 94–96, 98 and 99 of <i>IFRS 13 Fair Value Measurement</i> and paragraphs 25, 26 and 28–30 of <i>IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures</i>.</p> <p>k. For entities becoming, or ceasing to be, investment entities, as defined in <i>IFRS 10 Consolidated Financial Statements</i>, the disclosures in <i>IFRS 12 Disclosure of Interests in Other Entities paragraph 9B</i>.</p> <p>l. The disaggregation of revenue from contracts with customers required by paragraphs 114–115 of <i>IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers</i>.</p>	<p>ي. بالنسبة للأدوات المالية، الإفصاحات عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسبما هو مطلوب بموجب الفقرات 29 – 36 من معيار المحاسبة للقطاع العام 30، <i>الأدوات المالية: الإفصاحات</i>.</p> <p>ك. الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 16 من معيار المحاسبة للقطاع العام 38، <i>الإفصاح عن الحصة في الجهات الأخرى</i>، وذلك للجهات التي تصبح، أو تتوقف عن كونها، جهات استثمارية، كما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i>.</p> <p>ل. تفصيل الإيرادات من المعاملات التبادلية وفقاً للفقرة 39(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 9، <i>الإيراد من المعاملات التبادلية</i> وتفصيل الإيرادات من المعاملات غير التبادلية وفقاً للفقرة (أ/106) من معيار المحاسبة للقطاع العام 23، <i>الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)</i>.</p> <p>م. بالنسبة للجهات التي تعرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية، تقدير لمبالغ الموازنة للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، والأسس المستند إليها في تخصيص مبالغ الموازنة السنوية للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 39 و43 و45 و47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 24، <i>عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية</i>.</p>		<p>معيار مقابل له في معايير المحاسبة للقطاع العام واختلف مفهوم القيمة العادلة بين المعايير الدولية للتقرير المالي ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p> <p>2. استُبدلت مسميات وأرقام فقرات المعايير الدولية للتقرير المالي بما يقابلها في معايير المحاسبة للقطاع العام.</p> <p>3. أُضيفت فقرة تتطلب الإفصاحات الأساسية المطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"، والإفصاح عن الأسس المستند إليها في تخصيص مبالغ الموازنة السنوية للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه.</p>
17. [Deleted].	17. [حذفت].	لا	
18. [Deleted].	18. [حذفت].	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Disclosure of compliance with IFRSs	الإفصاح عن الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام		
19. If an entity's interim financial report is in compliance with this Standard, that fact shall be disclosed. An interim financial report shall not be described as complying with IFRSs unless it complies with all the requirements of IFRSs.	19. إذا كان التقرير المالي الأولي للجهة ملتزماً بهذا المعيار، فيجب أن يُفصح عن تلك الحقيقة. ولا يجوز وصف تقرير مالي أولي بأنه ملتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام ما لم يكن ملتزماً بجميع متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
Periods for which interim financial statements are required to be presented	الفترات التي يُتطلب أن تُعرض لها قوائم مالية أولية		
20. Interim reports shall include interim financial statements (condensed or complete) for periods as follows: a. Statement of financial position as of the end of the current interim period and a comparative statement of financial position as of the end of the immediately preceding financial year. b. Statements of profit or loss and other comprehensive income for the current interim period and cumulatively for the current financial year to date, with comparative statements of profit or loss and other comprehensive income for the comparable interim periods (current and year-to-date) of the immediately preceding financial year. As permitted by IAS 1 (as amended in 2011), an interim report may present for each period a statement or statements of profit or loss and other comprehensive income.	20. يجب أن تشمل التقارير الأولية القوائم المالية الأولية (المختصرة، أو الكاملة) للفترات كما يلي: أ. قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة الأولية الحالية وقائمة مركز مالي مقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة. ب. قوائم الأداء المالي للفترة الأولية الحالية وتراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قوائم الأداء المالي للفترات الأولية المقارنة (حالية ومن بداية السنة حتى تاريخه) من السنة المالية السابقة مباشرة. ج. قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية تراكمياً من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة. د. قائمة التدفقات النقدية تراكمياً من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.	نعم	عُدلت الفقرة لتتوافق مع مكونات القوائم المالية ومسميات القوائم المالية كما حددتها الفقرة (21) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"، على سبيل المثال، أُستبدلت قائمة الدخل الشامل بقائمة الأداء المالي، واستُبدلت عبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول/حقوق الملكية"، وأضيفت المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>c. Statement of changes in equity cumulatively for the current financial year to date, with a comparative statement for the comparable year-to-date period of the immediately preceding financial year.</p> <p>d. Statement of cash flows cumulatively for the current financial year to date, with a comparative statement for the comparable year-to-date period of the immediately preceding financial year.</p>	<p>هـ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية للفترة من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه في قائمة مالية إضافية منفصلة؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم، ولا يُطلب عرض المعلومات المتعلقة بالفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.</p>		
<p>21. For an entity, whose business is highly seasonal, financial information for the twelve months up to the end of the interim period and comparative information for the prior twelve-month period may be useful. Accordingly, entities whose business is highly seasonal are encouraged to consider reporting such information in addition to the information called for in the preceding paragraph.</p>	<p>21. بالنسبة للجهة التي تكون أعمالها موسمية بدرجة عالية، فإن المعلومات المالية للثاني عشر شهراً حتى نهاية الفترة الأولية، والمعلومات المقارنة لفترة الاثني عشر شهراً السابقة قد تكون مفيدة. ومن ثم، تُشجّع الجهات التي تكون أعمالها موسمية بدرجة عالية على الأخذ في الحسبان التقرير عن مثل تلك المعلومات، بالإضافة للمعلومات المطلوبة في الفقرة السابقة.</p>	لا	
<p>22. Part A of the illustrative examples accompanying this Standard illustrates the periods required to be presented by an entity that reports half-yearly and an entity that reports quarterly.</p>	<p>22. يوضح الجزء (أ) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار الفترات المطلوب أن تعرض من قبل الجهة التي تقوم بالتقرير بشكل نصف سنوي والجهة التي تقوم بالتقرير بشكل ربع سنوي.</p>	لا	
<p><b>Materiality</b></p>	<p><b>الأهمية النسبية</b></p>		
<p>23. In deciding how to recognise measure, classify, or disclose an item for interim financial reporting purposes, materiality shall be assessed in relation to the interim period financial data. In assessing materiality, it shall be recognised that interim</p>	<p>23. عند تحديد كيفية إثبات، أو قياس، أو تصنيف، أو الإفصاح عن بند ما لأغراض التقرير المالي الأولي، يجب تقدير الأهمية النسبية فيما يتعلق بالبيانات المالية الأولية. وعند إجراء تقديرات للأهمية النسبية، يجب إدراك أن القياسات الأولية قد تعتمد على التقديرات إلى حد أكبر من اعتماد قياسات البيانات المالية السنوية على</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
measurements may rely on estimates to a greater extent than measurements of annual financial data.	التقديرات.		
24. IAS 1 and IAS 8 Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors define an item as material if its omission or misstatement could influence the economic decisions of users of the financial statements. IAS 1 requires separate disclosure of material items, including (for example) discontinued operations, and IAS 8 requires disclosure of changes in accounting estimates, errors, and changes in accounting policies. The two Standards do not contain quantified guidance as to materiality.	24. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 1 البند على أنه ذو أهمية نسبية إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفه أو تحريفه بشكل فردي، أو مجتمعاً مع حذف أو تحريف بنود أخرى، على قرارات أو تقييمات المستخدمين التي تتم بناءً على القوائم المالية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 الإفصاح عن البنود ذات الأهمية النسبية -بشكل منفصل بما في ذلك (على سبيل المثال) العمليات غير المستمرة، كما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع 3 الإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء، والتغييرات في السياسات المحاسبية. ولا يتضمن المعياران إرشادات كمية بشأن الأهمية النسبية.	نعم	1. حُذفت الإشارة إلى أن معيار "السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" يعرف "الأهمية النسبية"، إذ إن تعريف "الأهمية النسبية" ورد في معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية" فقط. 2. عُدل تعريف "الأهمية النسبية" بحيث يكون متوافقاً مع ما ورد في الفقرة (7) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية".
25. While judgment is always required in assessing materiality, this Standard bases the recognition and disclosure decision on data for the interim period by itself for reasons of understandability of the interim figures. Thus, for example, unusual items, changes in accounting policies or estimates, and errors are recognised and disclosed on the basis of materiality in relation to interim period data to avoid misleading inferences that might result from non-disclosure. The overriding goal is to ensure that an interim financial report includes all information that is relevant to understanding an entity's financial position and performance during the interim period.	25. في حين أن الحكم يكون مطلوباً - دائماً - عند تقدير الأهمية النسبية، فإن هذا المعيار يؤسس قرارات الإثبات والإفصاح على بيانات للفترة الأولية بذاتها لأسباب تتعلق بقابلية الأرقام الأولية للفهم، وبالتالي، على سبيل المثال، تُثبت البنود الاستثنائية، والتغييرات في السياسات أو التقديرات المحاسبية، والأخطاء ويُفصح عنها على أساس الأهمية النسبية فيما يتعلق ببيانات الفترة الأولية لتجنب الاستنتاجات المضللة التي قد تنتج عن عدم الإفصاح. إن الهدف الأساسي هو ضمان أن يشمل التقرير المالي الأولي جميع المعلومات الملائمة لفهم المركز المالي للجهة وأدائها خلال الفترة الأولية.	لا	
Disclosure in annual financial statements	الإفصاح في القوائم المالية السنوية		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
26. If an estimate of an amount reported in an interim period is changed significantly during the final interim period of the financial year but a separate financial report is not published for that final interim period, the nature and amount of that change in estimate shall be disclosed in a note to the annual financial statements for that financial year.	26. إذا تم خلال الفترة الأولية الختامية من السنة المالية تغيير مهم في تقدير مبلغ تم التقرير عنه في فترة أولية، ولكن لم يُنشر تقرير مالي منفصل لتلك الفترة الأولية الختامية، فيجب أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ ذلك التغيير في التقدير في إيضاح مرفق بالقوائم المالية السنوية لتلك السنة المالية.	لا	
27. IAS 8 requires disclosure of the nature and (if practicable) the amount of a change in estimate that either has a material effect in the current period or is expected to have a material effect in subsequent periods. Paragraph 16A(d) of this Standard requires similar disclosure in an interim financial report. Examples include changes in estimate in the final interim period relating to inventory write-downs, restructurings, or impairment losses that were reported in an earlier interim period of the financial year. The disclosure required by the preceding paragraph is consistent with the IAS 8 requirement and is intended to be narrow in scope—relating only to the change in estimate. An entity is not required to include additional interim period financial information in its annual financial statements.	27. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 الإفصاح عن طبيعة التغيير (ومبلغه إذا أمكن ذلك عملياً) في تقدير له إما أثر ذو أهمية نسبية في الفترة الحالية، أو يتوقع أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية في الفترات اللاحقة. وتتطلب الفقرة 16أ(د) من هذا المعيار إفصاحاً مشابهاً في التقرير المالي الأولي. وتشمل الأمثلة التغييرات في التقديرات في الفترة الأولية الختامية المتعلقة بتخفيضات المخزون، أو إعادة الهيكلة، أو خسائر الهبوط التي تم التقرير عنها في فترة أولية سابقة من السنة المالية. يتفق الإفصاح المطلوب بموجب الفقرة السابقة مع متطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 وقد قصد أن يكون ضيق النطاق – بحيث يتعلق فقط بالتغيير في التقدير. ولا تطالب الجهة بأن تقوم بإدراج معلومات مالية إضافية للفترة الأولية في قوائمها المالية السنوية.	لا	
Recognition and measurement	الإثبات والقياس		
Same accounting policies as annual	السياسات المحاسبية نفسها كما في القوائم المالية السنوية		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
28. An entity shall apply the same accounting policies in its interim financial statements as are applied in its annual financial statements, except for accounting policy changes made after the date of the most recent annual financial statements that are to be reflected in the next annual financial statements. However, the frequency of an entity's reporting (annual, half-yearly, or quarterly) shall not affect the measurement of its annual results. To achieve that objective, measurements for interim reporting purposes shall be made on a year-to-date basis.	28. يجب على الجهة أن تطبق في قوائمها المالية الأولية السياسات المحاسبية نفسها كما هي مطبقة في قوائمها المالية السنوية، باستثناء ما يُجرى من تغييرات في السياسات المحاسبية بعد تاريخ أحدث قوائم مالية سنوية والتي ستعكس في القوائم المالية السنوية التالية. وبالرغم من ذلك، يجب ألا تؤثر دورية تقرير الجهة (سنوياً، أو نصف سنوي، أو ربع سنوي) على قياس نتائجها السنوية. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب إجراء القياسات لأغراض التقرير الأولي على أساس من بداية السنة حتى تاريخه.	لا	
29. Requiring that an entity apply the same accounting policies in its interim financial statements as in its annual statements may seem to suggest that interim period measurements are made as if each interim period stands alone as an independent reporting period. However, by providing that the frequency of an entity's reporting shall not affect the measurement of its annual results, paragraph 28 acknowledges that an interim period is a part of a larger financial year. Year-to-date measurements may involve changes in estimates of amounts reported in prior interim periods of the current financial year. But the principles for recognising assets, liabilities, income, and expenses for interim periods are the same as in annual financial statements.	29. إن مطالبة الجهة بأن تطبق في قوائمها المالية الأولية السياسات المحاسبية نفسها كما هي في قوائمها المالية السنوية قد يبدو أنه يوحي بأن قياسات الفترة الأولية تُجرى كما لو كانت كل فترة أولية قائمة بذاتها كفترة قوائم مالية مستقلة. بالرغم من ذلك، فإن الفقرة 28، من خلال نصها على أنه يجب ألا تؤثر دورية تقرير الجهة على قياس نتائجها السنوية، تقر بأن الفترة الأولية تعد جزءاً من فترة مالية أكبر هي السنة المالية. وقد تنطوي القياسات من بداية السنة حتى تاريخه على تغييرات في تقديرات مبالغ تم التقرير عنها في فترات أولية سابقة من السنة المالية الحالية. ولكن مبادئ إثبات الأصول، والالتزامات، والإيراد، والمصروفات في الفترات الأولية هي نفسها كما في القوائم المالية السنوية.	نعم	استُبدل مصطلح "الدخل" بمصطلح "الإيراد" اتساقاً مع المصطلح المستخدم في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
30. To illustrate:	30. للتوضيح:	نعم	1. استُبدلت كلمة "الأرباح" في الفقرة (د/30) بعبارة "الفائض أو العجز" اتساقاً مع خصائص الجهات

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>a. The principles for recognising and measuring losses from inventory write-downs, restructurings, or impairments in an interim period are the same as those that an entity would follow if it prepared only annual financial statements. However, if such items are recognised and measured in one interim period and the estimate changes in a subsequent interim period of that financial year, the original estimate is changed in the subsequent interim period either by accrual of an additional amount of loss or by reversal of the previously recognised amount;</p> <p>b. A cost that does not meet the definition of an asset at the end of an interim period is not deferred in the statement of financial position either to await future information as to whether it has met the definition of an asset or to smooth earnings over interim periods within a financial year; and</p> <p>c. Income tax expense is recognised in each interim period based on the best estimate of the weighted average annual income tax rate expected for the full financial year. Amounts accrued for income tax expense in one interim period may have to be adjusted in a subsequent interim period of that financial year if the estimate of the annual income tax rate changes.</p>	<p>أ. مبادئ إثبات وقياس خسائر تخفيض المخزون، أو إعادة الهيكلة، أو الهبوط في فترة أولية هي نفسها التي كانت ستتبعها الجهة إذا أعدت قوائم مالية سنوية فقط. بالرغم من ذلك، إذا أثبتت وقيست تلك البنود في إحدى الفترات الأولية وتغير التقدير في فترة أولية لاحقة من تلك السنة المالية، فإنه يُغيّر التقدير الأصلي في الفترة الأولية، إما بإثبات مبلغ إضافي للخسارة على أساس الاستحقاق، أو بعكس قيد المبلغ المثبت سابقاً؛ و</p> <p>ب. التكلفة التي لا ينطبق عليها تعريف أصل في نهاية فترة أولية لا تؤجل في قائمة المركز المالي، إما انتظاراً لمعلومات مستقبلية تتعلق بتحديد ما إذا كان ينطبق عليها تعريف الأصل، أو لتوحيد مستوى الفائض أو العجز على مدى الفترات الأولية في السنة المالية.</p> <p>ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].</p>		<p>التي تنطبق عليها معايير المحاسبة للقطاع العام، ومنها أن هدفها الرئيس ليس تحقيق الأرباح، على حين أن توحيد مستوى الأرباح في الفترات الأولية هي ممارسة قد تعتمد إليها الشركات الهادفة للربح لجذب المستثمرين على اعتبار أن استقرار الأرباح من فترة لأخرى ينعكس بالإيجاب على سعر سهم الشركة في حين ينعكس تقلب الأرباح بالسلب على سعر سهم الشركة حيث يجعل الاستثمار به يبدو أكثر خطورة.</p> <p>2. حُذفت الفقرة (30/ج) والتي تنص على ((يُثبت مصروف ضريبة الدخل في كل فترة أولية على أساس أفضل تقدير للمتوسط المرجح لمعدل ضريبة الدخل السنوي المتوقع للسنة المالية الكاملة. وقد يلزم تعديل مبالغ المصروف المستحق لضريبة الدخل في إحدى الفترات الأولية في فترة أولية لاحقة من السنة المالية، إذا تغير تقدير معدل ضريبة الدخل السنوي))، لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>31. Under the <i>Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements</i> (the <i>Framework</i>),<sup>3</sup> recognition is the 'process of incorporating in the balance sheet or income statement an item that meets the definition of an element and satisfies the criteria for recognition'. The definitions of assets, liabilities, income, and expenses are fundamental to recognition, at the end of both annual and interim financial reporting periods.</p> <p><small>3 IASC's Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements was adopted by the IASB in 2001. In September 2010 the IASB replaced the Framework with the Conceptual Framework for Financial Reporting.</small></p>	<p>31. بموجب إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام /جهات القطاع العام ("إطار المفاهيم")، فإن الإثبات "هو إجراء تُضمَّن بموجبه المبالغ المعروضة في صلب القائمة المالية المناسبة؛ بنداً ينطبق عليه تعريف عنصر، ويمكن قياسه بطريقة تحقق الخصائص النوعية وتأخذ بالحسبان القيود على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية ذات الغرض العام". تعد تعريفات الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات أساسية للإثبات، في نهاية كل من فترات القوائم المالية السنوية والأولية.</p>	<p>نعم</p>	<p>1. عُدل تعريف "الإثبات" بحيث يكون مطابقاً لما ورد في الفقرة 6.1 من "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام". 2. استُبدل مصطلح "الدخل" بمصطلح "الإيرادات" اتساقاً مع المصطلح المستخدم في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>
<p>32. For assets, the same tests of future economic benefits apply at interim dates and at the end of an entity's financial year. Costs that, by their nature, would not qualify as assets at financial year-end would not qualify at interim dates either. Similarly, a liability at the end of an interim reporting period must represent an existing obligation at that date, just as it must at the end of an annual reporting period.</p>	<p>32. بالنسبة للأصول، تنطبق نفس اختبارات المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة في التواريخ الأولية وفي نهاية السنة المالية للجهة، التكاليف التي بحكم طبيعتها، ستكون غير مؤهلة لتعالج على أنها أصول في نهاية السنة المالية ستكون - أيضاً - غير مؤهلة لتعالج على أنها أصول في التواريخ الأولية. بالمثل، يجب أن يمثل الالتزام في نهاية فترة تقرير أولية واجباً موجوداً في ذلك التاريخ تماماً مثل ما يجب أن يكون في نهاية فترة تقرير سنوية.</p>	<p>نعم</p>	<p>أضيفت عبارة "أو الخدمات المتوقعة" اتساقاً مع "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام إذ إن من خصائص أصول جهات القطاع العام أن من ضمنها أصولاً خدمية وغير مولدة للنقد.</p>
<p>33. An essential characteristic of income (revenue) and expenses is that the related inflows and outflows of assets and liabilities have already taken place. If those inflows or outflows have taken place, the related revenue and expense are recognised; otherwise they are not recognised. The <i>Framework</i> says that 'expenses are recognised in the income statement when a</p>	<p>33. يعرف "إطار المفاهيم" الإيراد على أنه "الزيادات في صافي المركز المالي للجهة، بخلاف الزيادات الناشئة عن المساهمات من أصحاب حقوق الملكية" والمصروف على أنه "الانخفاضات في صافي المركز المالي للجهة، بخلاف الانخفاضات الناشئة عن توزيعات لأصحاب حقوق الملكية". وينص "إطار المفاهيم" على أنه "ينشأ الإيراد والمصروف من المعاملات التبادلية وغير التبادلية</p>	<p>نعم</p>	<p>أعيدت صياغة الفقرة للتوافق مع تعريفي الإيراد والمصروف وضوابط الإثبات كما وردا في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام".</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
decrease in future economic benefits related to a decrease in an asset or an increase of a liability has arisen that can be measured reliably... [The] <i>Framework</i> does not allow the recognition of items in the balance sheet which do not meet the definition of assets or liabilities.'	والأحداث الأخرى مثل الزيادات والانخفاضات غير المحققة في قيم الأصول والالتزامات، واستهلاك الأصول من خلال الاستهلاك الدفترى وتآكل الخدمات المتوقعة والقدرة على توليد منافع اقتصادية من خلال الهبوط في القيمة. وقد ينشأ الإيراد والمصروف من معاملات الفردية أو مجموعة من المعاملات. ... ضوابط الإثبات هي: أن ينطبق على البند تعريف أحد عناصر القوائم المالية؛ وأن يمكن قياسه بطريقة تحقق الخصائص النوعية وتأخذ بالحسبان القيود على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية ذات الغرض العام ... تُثبت جميع البنود التي تستوفي ضوابط الإثبات في القوائم المالية".		
34. In measuring the assets, liabilities, income, expenses, and cash flows reported in its financial statements, an entity that reports only annually is able to take into account information that becomes available throughout the financial year. Its measurements are, in effect, on a year-to-date basis.	34. عند قياس الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات، والتدفقات النقدية التي يتم التقرير عنها في قوائمها المالية، فإن الجهة التي تقوم بالتقرير سنوياً فقط تكون قادرة على الأخذ في الحسبان المعلومات التي تصبح متاحة على مدار السنة المالية. وتكون قياساتها - بالفعل - على أساس من بداية حتى تاريخه.	نعم	استُبدل مصطلح "الدخل" بمصطلح "الإيرادات" اتساقاً مع المصطلح المستخدم في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
35. An entity that reports half-yearly uses information available by mid-year or shortly thereafter in making the measurements in its financial statements for the first six-month period and information available by year-end or shortly thereafter for the twelve-month period. The twelve-month measurements will reflect possible changes in estimates of amounts reported for the first six-month period. The amounts reported in the interim financial report for the first six-month period are	35. تستخدم الجهة التي تقوم بالتقرير بشكل نصف سنوي المعلومات المتاحة في منتصف السنة أو بعد ذلك بوقت قصير في إجراء القياسات في قوائمها المالية لفترة الستة أشهر الأولى، والمعلومات المتاحة في نهاية السنة أو بعد ذلك بوقت قصير لفترة الاثني عشر شهراً. ستعكس قياسات الاثني عشر شهراً التغييرات المحتملة في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها لفترة الستة أشهر الأولى. لا تُعدل المبالغ التي تم التقرير عنها في التقرير المالي الأولي لفترة الستة أشهر الأولى بأثر	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
not retrospectively adjusted. Paragraphs 16A(d) and 26 require, however, that the nature and amount of any significant changes in estimates be disclosed.	رجعي. بالرغم من ذلك، تتطلب الفقرتان 16أ(د) و26 أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ أي تغييرات مهمة في التقديرات.		
36. An entity that reports more frequently than half-yearly measures income and expenses on a year-to-date basis for each interim period using information available when each set of financial statements is being prepared. Amounts of income and expenses reported in the current interim period will reflect any changes in estimates of amounts reported in prior interim periods of the financial year. The amounts reported in prior interim periods are not retrospectively adjusted. Paragraphs 16A(d) and 26 require, however, that the nature and amount of any significant changes in estimates be disclosed.	36. تقيس الجهة التي تقوم بالتقرير بدورية أكثر من نصف سنوية الإيرادات والمصروفات على أساس من بداية السنة حتى تاريخه لكل فترة أولية مستخدمة المعلومات المتاحة عند إعداد كل مجموعة من القوائم المالية. سوف تعكس مبالغ الإيرادات والمصروفات التي تم التقرير عنها في الفترة الأولية الحالية أي تغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة من السنة المالية. ولا تُعدل المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة بأثر رجعي. بالرغم من ذلك، تتطلب الفقرتان 16أ(د) و26 أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ أي تغييرات مهمة في التقديرات.	نعم	استُبدل مصطلح "الدخل" بمصطلح "الإيرادات" اتساقاً مع المصطلح المستخدم في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
Revenues received seasonally, cyclically, or occasionally	الإيرادات المستلمة موسميًا، أو دوريًا، أو من حين لآخر		
37. Revenues that are received seasonally, cyclically, or occasionally within a financial year shall not be anticipated or deferred as of an interim date if anticipation or deferral would not be appropriate at the end of the entity's financial year.	37. لا يجوز تعجيل المحاسبة عن الإيرادات التي تستلم موسميًا، أو دوريًا، أو من حين لآخر خلال السنة المالية، أو تأجيلها، في تاريخ أولي إذا كان التعجيل أو التأجيل سيكون غير مناسب في نهاية السنة المالية للجهة.	لا	
38. Examples include dividend revenue, royalties, and government grants. Additionally, some entities consistently earn more revenues in certain interim periods of a financial year than in other interim periods,	38. تتضمن الأمثلة على ذلك إيرادات توزيعات الأرباح والتوزيعات المشابهة، ورسوم الامتياز، والإيرادات من المعاملات غير التبادلية. بالإضافة إلى ذلك، تكتسب بعض الجهات - بشكل متسق - إيرادات أكثر في فترات أولية معينة من السنة المالية بالمقارنة بفترات أولية	نعم	أضيفت عبارة "والتوزيعات المشابهة" بعد عبارة "توزيعات الأرباح" اتساقاً مع العبارة المستخدمة في معايير المحاسبة للقطاع العام.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
for example, seasonal revenues of retailers. Such revenues are recognised when they occur.	أخرى. تُثبت مثل تلك الإيرادات عند حدوثها.		استبدلت العبارة "المنح الحكومية" بعبارة "الإيرادات من المعاملات غير التبادلية" اتساقاً مع معيار المحاسبة للقطاع العام 23. حُذفت العبارة "الإيرادات الموسمية من تجارة التجزئة" لعدم انطباقها على جهات القطاع العام في المملكة.
Costs incurred unevenly during the financial year	التكاليف المُتكبدة بشكل غير منتظم خلال السنة المالية		
39. Costs that are incurred unevenly during an entity's financial year shall be anticipated or deferred for interim reporting purposes if, and only if, it is also appropriate to anticipate or defer that type of cost at the end of the financial year.	39. يجب تعجيل المحاسبة عن التكاليف التي تُتكد - بشكل غير منتظم - خلال السنة المالية للجهة، أو تأجيلها، لأغراض التقرير الأولي وذلك فقط إذا كان من المناسب أيضاً تعجيل المحاسبة عن ذلك النوع من التكلفة أو تأجيلها في نهاية السنة المالية.	لا	
Applying the recognition and measurement principles	تطبيق مبادئ الإثبات والقياس		
40. Part B of the illustrative examples accompanying this Standard provides examples of applying the general recognition and measurement principles set out in paragraphs 28-39.	40. يوفر الجزء (ب) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار أمثلة على كيفية تطبيق المبادئ العامة للإثبات والقياس المُحددة في الفقرات 28-39.	لا	
Use of estimates	استخدام التقديرات		
41. The measurement procedures to be followed in an interim financial report shall be designed to ensure that the resulting information is reliable and that all material financial information that is relevant to an understanding of the financial position or performance of the entity is appropriately disclosed. While measurements in both annual and interim financial reports are often based on reasonable estimates, the preparation of interim financial reports generally will	41. يجب تصميم إجراءات القياس التي ستُتبع في تقرير مالي أولي بحيث تضمن أن المعلومات الناتجة يمكن الاعتماد عليها، وأنه أفصح - بشكل مناسب - عن جميع المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية التي تكون ملائمة لفهم المركز المالي، أو أداء الجهة، في حين أن القياسات في كلي من التقارير المالية السنوية والأولية تكون - دائماً - مستندة إلى تقديرات معقولة، فإن إعداد التقارير المالية الأولية - غالباً - يتطلب استخدام طرق التقدير بشكل أوسع بالمقارنة بالتقارير المالية السنوية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
require a greater use of estimation methods than annual financial reports.			
42. Part C of the illustrative examples accompanying this Standard provides examples of the use of estimates in interim periods.	42. يقدم الجزء (ج) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار أمثلة على كيفية استخدام التقديرات في الفترات الأولية.	لا	
Restatement of previously reported interim periods	إعادة عرض الفترات الأولية المُعد عنها تقرير سابقاً		
43. A change in accounting policy, other than one for which the transition is specified by a new IFRS, shall be reflected by: a. Restating the financial statements of prior interim periods of the current financial year and the comparable interim periods of any prior financial years that will be restated in the annual financial statements in accordance with IAS 8; or b. When it is impracticable to determine the cumulative effect at the beginning of the financial year of applying a new accounting policy to all prior periods, adjusting the financial statements of prior interim periods of the current financial year, and comparable interim periods of prior financial years to apply the new accounting policy prospectively from the earliest date practicable.	43. يجب أن ينعكس التغيير في السياسة المحاسبية، بخلاف التغيير المحدد له فترة انتقالية بموجب معيار محاسبة جديد للقطاع العام - من خلال ما يلي: أ. إعادة عرض القوائم المالية للفترات الأولية السابقة من السنة المالية الحالية وللترات الأولية المقارنة في أي من السنوات السابقة التي سيتم إعادة عرضها في القوائم المالية السنوية، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3؛ أو ب. عندما يكون من غير العملي تحديد الأثر التراكمي في بداية السنة المالية لتطبيق سياسة محاسبية جديدة على كل الفترات السابقة، تعديل القوائم المالية للفترات الأولية المقارنة من السنة الحالية، والفترات الأولية المقارنة من السنوات المالية السابقة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة - بأثر مستقبلي - من أول تاريخ عملي.	لا	
44. One objective of the preceding principle is to ensure that a single accounting policy is applied to a particular class of transactions throughout an entire financial year. Under IAS 8, a change in accounting policy is reflected by retrospective application, with restatement of prior	44. أحد أهداف المبدأ السابق هو ضمان تطبيق سياسة محاسبية واحدة على فئة معينة من المعاملات على مدار كامل السنة المالية. بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 3، ينعكس التغيير في السياسة المحاسبية من خلال تطبيقه بأثر رجعي، مع إعادة عرض البيانات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>period financial data as far back as is practicable. However, if the cumulative amount of the adjustment relating to prior financial years is impracticable to determine, then under IAS 8 the new policy is applied prospectively from the earliest date practicable. The effect of the principle in paragraph 43 is to require that within the current financial year any change in accounting policy is applied either retrospectively or, if that is not practicable, prospectively, from no later than the beginning of the financial year.</p>	<p>المالية للفترة السابقة حتى أبكر فترة ممكنة عملياً. بالرغم من ذلك، إذا كان من غير العملي تحديد المبلغ التراكمي للتعديل المتعلق بالسنوات المالية السابقة، حينئذ، بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 3، تُطبق السياسة الجديدة -بأثر مستقبلي- من أبكر تاريخ عملي. أثر المبدأ الوارد في الفقرة 43 هو في المطالبة بأن يُطبق أي تغيير في السياسة المحاسبية خلال السنة المالية الحالية، إما بأثر رجعي، أو إذا كان ذلك غير عملي، بأثر مستقبلي، من تاريخ لا يتجاوز بداية السنة المالية.</p>		
<p>45. To allow accounting changes to be reflected as of an interim date within the financial year would allow two differing accounting policies to be applied to a particular class of transactions within a single financial year. The result would be interim allocation difficulties, obscured operating results, and complicated analysis and understandability of interim period information.</p>	<p>45. إن السماح بأن تنعكس التغييرات المحاسبية اعتباراً من تاريخ أولي خلال السنة المالية، قد يسمح بتطبيق سياستين محاسبيتين مختلفتين على فئة معينة من المعاملات خلال سنة مالية واحدة. وسينتج عن ذلك صعوبات تخصيص، ونتائج عمليات مبهمة، وتحليل معقد لمعلومات الفترة الأولية وعدم قابلية لفهمها.</p>	لا	
<p><b>Effective date</b></p>	<p><b>تاريخ السريان</b></p>		
<p>46. This Standard becomes operative for financial statements covering periods beginning on or after 1 January 1999. Earlier application is encouraged.</p>	<p>46. يعد هذا المعيار سارياً على القوائم المالية للفترة التي تبدأ في [يحدد التاريخ لاحقاً من قبل وزارة المالية] أو بعده. ويشجّع على التطبيق الأبعد للمعيار.</p>	نعم	<p>عدلت الفقرة بحيث تحدد وزارة المالية تاريخ سريان المعيار في وقت لاحق.</p>
<p>47. IAS 1 (as revised in 2007) amended the terminology used throughout IFRSs. In addition it amended paragraphs 4, 5, 8, 11, 12 and 20, deleted paragraph 13 and added paragraphs 8A and 11A. An entity shall apply those amendments for annual periods beginning on or after 1 January 2009. If an entity applies IAS 1 (revised</p>	<p>47. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].</p>	نعم	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملاً جميع التحديثات عليه اعتباراً من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
2007) for an earlier period, the amendments shall be applied for that earlier period.			
48. IFRS 3 (as revised in 2008) amended paragraph 16(i). An entity shall apply that amendment for annual periods beginning on or after 1 July 2009. If an entity applies IFRS 3 (revised 2008) for an earlier period, the amendment shall also be applied for that earlier period.	48. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملًا جميع التحديثات عليه اعتبارًا من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
49. Paragraphs 15, 27, 35 and 36 were amended, paragraphs 15A–15C and 16A were added and paragraphs 16–18 were deleted by Improvements to IFRSs in May 2010. An entity shall apply those amendments for annual periods beginning on or after 1 January 2011. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for an earlier period it shall disclose that fact.	49. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملًا جميع التحديثات عليه اعتبارًا من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
50. IFRS 13, issued in May 2011, added paragraph 16A(j). An entity shall apply that amendment when it applies IFRS 13.	50. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملًا جميع التحديثات عليه اعتبارًا من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
51. <i>Presentation of Items of Other Comprehensive Income</i> (Amendments to IAS 1), issued in June 2011, amended paragraphs 8, 8A, 11A and 20. An entity shall apply those amendments when it applies IAS 1 as amended in June 2011.	51. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
			شاملا جميع التحديثات عليه اعتبارا من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
52. <i>Annual Improvements 2009–2011 Cycle</i> , issued in May 2012, amended paragraph 5 as a consequential amendment derived from the amendment to IAS 1 <i>Presentation of Financial Statements</i> . An entity shall apply that amendment retrospectively in accordance with IAS 8 <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> for annual periods beginning on or after 1 January 2013. Earlier application is permitted. If an entity applies that amendment for an earlier period it shall disclose that fact.	52. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملا جميع التحديثات عليه اعتبارا من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
53. <i>Annual Improvements 2009–2011 Cycle</i> , issued in May 2012, amended paragraph 16A. An entity shall apply that amendment retrospectively in accordance with IAS 8 <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> for annual periods beginning on or after 1 January 2013. Earlier application is permitted. If an entity applies that amendment for an earlier period it shall disclose that fact.	53. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملا جميع التحديثات عليه اعتبارا من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
54. <i>Investment Entities</i> (Amendments to IFRS 10, IFRS 12 and IAS 27), issued in October 2012, amended paragraph 16A. An entity shall apply that amendment for annual periods beginning on or after 1 January 2014. Earlier application of <i>Investment Entities</i> is permitted. If an entity applies that amendment earlier it shall also	54. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملا جميع التحديثات عليه اعتبارا من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
apply all amendments included in <i>Investment Entities</i> at the same time.			
55. IFRS 15 <i>Revenue from Contracts with Customers</i> , issued in May 2014, amended paragraphs 15B and 16A. An entity shall apply those amendments when it applies IFRS 15.	55. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملًا جميع التحديثات عليه اعتبارًا من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
56. <i>Annual Improvements to IFRSs 2012–2014 Cycle</i> , issued in September 2014, amended paragraph 16A. An entity shall apply that amendment retrospectively in accordance with IAS 8 <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> for annual periods beginning on or after 1 January 2016. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendment for an earlier period it shall disclose that fact.	56. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملًا جميع التحديثات عليه اعتبارًا من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.
57. <i>Disclosure Initiative</i> (Amendments to IAS 1), issued in December 2014, amended paragraph 5. An entity shall apply that amendment for annual periods beginning on or after 1 January 2016. Earlier application of that amendment is permitted.	57. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 101].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي 34 بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، في حين سيعتمد تطبيق هذا المعيار شاملًا جميع التحديثات عليه اعتبارًا من تاريخ سريان واحد تحدده وزارة المالية في وقت لاحق.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها																
<p><i>These illustrative examples accompany, but are not part of, IAS 34.</i></p>	<p>ترافق هذه الأمثلة التوضيحية معيار المحاسبة للقطاع العام 101، ولكنها لا تشكل جزءاً منه.</p>																	
<p><b>A. Illustration of periods required to be presented</b> The following examples illustrate application of the principle in paragraph 20.</p>	<p>أ. توضيح الفترات المطلوب عرضها توضح الأمثلة التالية تطبيق المبدأ الوارد في الفقرة 20.</p>																	
<p><b>Entity publishes interim financial reports biannually</b></p>	<p><b>جهة تنشر تقارير مالية أولية نصف سنوية</b></p>																	
<p>A1. The entity's financial year ends 31 December (calendar year). The entity will present the following financial statements (condensed or complete) in its half-yearly interim financial report as of 30 June 20X1:</p> <p><b>Statement of financial position:</b> At</p> <table border="0" data-bbox="152 719 831 751"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 June 20X1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">31 December 20X0</td> </tr> </table> <p><b>Statement of comprehensive income:</b> 6 months ending</p> <table border="0" data-bbox="152 839 801 871"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 June 20X1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 June 20X0</td> </tr> </table> <p><b>Statement of cash flows:</b> 6 months ending</p> <table border="0" data-bbox="152 959 801 991"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 June 20X1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 June 20X0</td> </tr> </table> <p><b>Statement of changes in equity:</b> 6 months ending</p> <table border="0" data-bbox="152 1078 801 1110"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 June 20X1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 June 20X0</td> </tr> </table>	30 June 20X1	31 December 20X0	30 June 20X1	30 June 20X0	30 June 20X1	30 June 20X0	30 June 20X1	30 June 20X0	<p>1. تنتهي السنة المالية للجهة في 31 ديسمبر (سنة ميلادية). ستعرض الجهة القوائم المالية التالية (مختصرة أو كاملة) في تقريرها المالي الأولي نصف السنوي كما في 30 يونيو 20×1:</p> <p><b>قائمة المركز المالي:</b> كما في</p> <table border="0" data-bbox="1106 719 1861 751"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">31 ديسمبر 20×0</td> </tr> </table> <p><b>قائمة الأداء المالي:</b> للسنة المنتهية في</p> <table border="0" data-bbox="1106 839 1749 871"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×0</td> </tr> </table> <p><b>قائمة التدفقات النقدية:</b> للسنة المنتهية في</p> <table border="0" data-bbox="1106 959 1749 991"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×0</td> </tr> </table> <p><b>قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية:</b> للسنة المنتهية في</p> <table border="0" data-bbox="1106 1078 1749 1110"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×0</td> </tr> </table>	30 يونيو 20×1	31 ديسمبر 20×0	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	<p>عُدلت الفقرة لتتوافق مع مكونات القوائم المالية ومسميات القوائم المالية كما حدتها الفقرة (21) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"، على سبيل المثال، استُبدلت قائمة الدخل الشامل بغائمة الأداء المالي، واستُبدلت عبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول / حقوق الملكية"، وأضيفت قائمة المقارنة بين مبالغ</p>
30 June 20X1	31 December 20X0																	
30 June 20X1	30 June 20X0																	
30 June 20X1	30 June 20X0																	
30 June 20X1	30 June 20X0																	
30 يونيو 20×1	31 ديسمبر 20×0																	
30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0																	
30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0																	
30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0																	



Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها																												
<p>Entity publishes interim financial reports quarterly</p> <p>A2. The entity's financial year ends 31 December (calendar year). The entity will present the following financial statements (condensed or complete) in its quarterly interim financial report as of 30 June 20X1:</p> <p><b>Statement of financial position:</b></p> <p>At</p> <table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 June 20X1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">31 December 20X0</td> </tr> </table> <p><b>Statement of comprehensive income:</b></p> <table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%;">6 months ending</td> <td style="width: 50%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: right;">30 June 20X1</td> <td style="text-align: right;">30 June 20X0</td> </tr> <tr> <td style="width: 50%;">3 months ending</td> <td style="width: 50%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: right;">30 June 20X1</td> <td style="text-align: right;">30 June 20X0</td> </tr> </table> <p><b>Statement of cash flows:</b></p> <table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%;">6 months ending</td> <td style="width: 50%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: right;">30 June 20X1</td> <td style="text-align: right;">30 June 20X0</td> </tr> </table> <p><b>Statement of changes in equity:</b></p> <table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%;">6 months ending</td> <td style="width: 50%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: right;">30 June 20X1</td> <td style="text-align: right;">30 June 20X0</td> </tr> </table>	30 June 20X1	31 December 20X0	6 months ending		30 June 20X1	30 June 20X0	3 months ending		30 June 20X1	30 June 20X0	6 months ending		30 June 20X1	30 June 20X0	6 months ending		30 June 20X1	30 June 20X0	<p>جهة تنشر تقارير مالية أولية ربع سنوية</p> <p>2. تنتهي السنة المالية للجهة في 31 ديسمبر (سنة ميلادية). ستعرض الجهة القوائم المالية التالية (مختصرة أو كاملة) في تقريرها المالي الأولي الربع السنوي كما في 30 يونيو 20×1:</p> <p><b>قائمة المركز المالي:</b> كما في</p> <table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">31 ديسمبر 20×0</td> </tr> </table> <p><b>قائمة الأداء المالي:</b> للسنة أشهر المنتهية في</p> <table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×0</td> </tr> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×0</td> </tr> </table> <p><b>قائمة التدفقات النقدية:</b> للسنة أشهر المنتهية في</p> <table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×0</td> </tr> </table> <p><b>قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية:</b> للسنة أشهر المنتهية في</p> <table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×1</td> <td style="width: 50%; text-align: right;">30 يونيو 20×0</td> </tr> </table>	30 يونيو 20×1	31 ديسمبر 20×0	30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0	<p>عُدلت الفقرة لتتوافق مع مكونات القوائم المالية ومسميات القوائم المالية كما حددتها الفقرة (21) من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"، على سبيل المثال، استُبدلت قائمة الدخل الشامل بقائمة الأداء المالي، واستُبدلت عبارة "حقوق الملكية" بعبارة "صافي الأصول/حقوق الملكية"، وأضيفت قائمة المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية.</p>						
30 June 20X1	31 December 20X0																													
6 months ending																														
30 June 20X1	30 June 20X0																													
3 months ending																														
30 June 20X1	30 June 20X0																													
6 months ending																														
30 June 20X1	30 June 20X0																													
6 months ending																														
30 June 20X1	30 June 20X0																													
30 يونيو 20×1	31 ديسمبر 20×0																													
30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0																													
30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0																													
30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0																													
30 يونيو 20×1	30 يونيو 20×0																													
	<p>المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية: مثال: تعد الموازنة على الأساس النقدي وتغطي سنة مالية كاملة وتصنف وفقاً</p>																													

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية					التعديلات المقترحة وأسبابها																																																																																											
	<p>للتصنيف الوظيفي، في حين تعد القوائم المالية الأولية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق</p> <table border="0" style="width: 100%; text-align: center;"> <tr> <td></td> <td>(5)</td> <td>(4)</td> <td>(3)</td> <td>(2)</td> <td>(1)</td> <td>البيان</td> </tr> <tr> <td></td> <td>الفروقات</td> <td>المبالغ</td> <td>مبالغ الموازنة</td> <td>مبالغ الموازنة</td> <td>مبالغ</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>بين مبالغ</td> <td>الفعلية</td> <td>السنوية</td> <td>السنوية</td> <td>الموازنة</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>الموازنة</td> <td>للسنة</td> <td>المقدرة</td> <td>للسنة المالية</td> <td>السنوية</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>والمبالغ</td> <td>أشهر</td> <td>للسنة أشهر</td> <td>المنتوية في</td> <td>الأصلية</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>الفعلية</td> <td>المنتوية</td> <td>المنتوية في</td> <td>31 ديسمبر</td> <td>للسنة</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>للسنة</td> <td>في 30</td> <td>30 يونيو</td> <td>20×1 بعد</td> <td>المالية</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>أشهر</td> <td>يونيو</td> <td>20×1</td> <td>أية تعديلات</td> <td>المنتوية</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>المنتوية</td> <td>20×1</td> <td></td> <td>معتمدة</td> <td>في 31</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>في 30</td> <td>على</td> <td></td> <td></td> <td>ديسمبر</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>يونيو</td> <td>أساس</td> <td></td> <td></td> <td>20×1</td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>20×1</td> <td>مقارن*</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td>** (4-3)</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> </table> <p style="text-align: right;">المقبوضات</p> <p style="text-align: right;">المدفوعات</p> <p>* توضح الأمثلة التوضيحية المرافقة لمعايير المحاسبة للقطاع العام 24 عرض المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية بمزيد من التفصيل بالإضافة إلى الإفصاحات</p>						(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	البيان		الفروقات	المبالغ	مبالغ الموازنة	مبالغ الموازنة	مبالغ			بين مبالغ	الفعلية	السنوية	السنوية	الموازنة			الموازنة	للسنة	المقدرة	للسنة المالية	السنوية			والمبالغ	أشهر	للسنة أشهر	المنتوية في	الأصلية			الفعلية	المنتوية	المنتوية في	31 ديسمبر	للسنة			للسنة	في 30	30 يونيو	20×1 بعد	المالية			أشهر	يونيو	20×1	أية تعديلات	المنتوية			المنتوية	20×1		معتمدة	في 31			في 30	على			ديسمبر			يونيو	أساس			20×1			20×1	مقارن*						** (4-3)						
	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	البيان																																																																																											
	الفروقات	المبالغ	مبالغ الموازنة	مبالغ الموازنة	مبالغ																																																																																												
	بين مبالغ	الفعلية	السنوية	السنوية	الموازنة																																																																																												
	الموازنة	للسنة	المقدرة	للسنة المالية	السنوية																																																																																												
	والمبالغ	أشهر	للسنة أشهر	المنتوية في	الأصلية																																																																																												
	الفعلية	المنتوية	المنتوية في	31 ديسمبر	للسنة																																																																																												
	للسنة	في 30	30 يونيو	20×1 بعد	المالية																																																																																												
	أشهر	يونيو	20×1	أية تعديلات	المنتوية																																																																																												
	المنتوية	20×1		معتمدة	في 31																																																																																												
	في 30	على			ديسمبر																																																																																												
	يونيو	أساس			20×1																																																																																												
	20×1	مقارن*																																																																																															
	** (4-3)																																																																																																

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
	<p>المطلوبة عندما لا تكون القوائم المالية والموازنة المعتمدة معدتين على الأساس نفسه.</p> <p>** وجود عامود "الفروقات" غير ملزم، إلا أنه يجوز إدراج مقارنة بين المبالغ الفعلية ومبالغ الموازنة الأصلية أو الموازنة المعدلة للفترة الأولية من السنة المالية الحالية، مع تعريفها بعناوين ومسميات واضحة حسبما يكون مناسباً.</p>	
<p><b>B. Examples of applying the recognition and measurement principles</b> The following are examples of applying the general recognition and measurement principles set out in paragraphs 28–39.</p>	<p><b>ب. أمثلة على تطبيق مبادئ الإثبات والقياس</b> فيما يلي أمثلة لتطبيق المبادئ العامة للإثبات والقياس الموضحة في الفقرات 28 - 39.</p>	
<p><b>Employer payroll taxes and insurance contributions</b></p>	<p><b>ضرائب الأجر واشتراكات التأمين التي يدفعها صاحب العمل</b></p>	
<p>B1. If employer payroll taxes or contributions to government-sponsored insurance funds are assessed on an annual basis, the employer's related expense is recognized in interim periods using an estimated average annual effective payroll tax or contribution rate, even though a large portion of the payments may be made early in the financial year. A common example is an employer payroll tax or insurance contribution that is imposed up to a certain maximum level of earnings per employee. For higher income employees, the maximum income is reached before the end of the financial year, and the employer makes no further payments through the end of the year.</p>	<p>1. إذا كانت ضرائب الأجر أو الاشتراكات التي يدفعها صاحب العمل في صناديق التأمين المضمونة من الحكومة تُربط على أساس سنوي، فإن المصروف المتعلق بصاحب العمل يُثبت في الفترات الأولية باستخدام متوسط معدل سنوي مقدر فعال لضريبة الأجر أو الاشتراك، بالرغم من أن جزءاً كبيراً من المدفوعات قد يتم القيام به مبكراً في السنة المالية. وبالنسبة للموظفين أصحاب الدخل الأعلى فإن الحد الأقصى للدخل يُوصَل إليه قبل نهاية السنة المالية، ولا يقوم صاحب العمل بإجراء مدفوعات إضافية حتى نهاية السنة المالية.</p>	<p>حُذفت الجملة (وأحد الأمثلة الشائعة هو ما يدفعه صاحب العمل من ضرائب الأجر أو اشتراكات التأمين التي تُفرض حتى حد أقصى معين من الأرباح لكل موظف) لعدم انطباقها على جهات القطاع العام.</p>
<p><b>Major planned periodic maintenance or overhaul</b></p>	<p><b>الصيانة أو الإصلاحات الدورية الرئيسية المخطط لها</b></p>	
<p>B2. The cost of a planned major periodic maintenance or overhaul or other seasonal expenditure that is expected to occur late in the year is not anticipated for interim reporting purposes unless an event has caused the entity to have a legal or constructive obligation. The mere intention or</p>	<p>2. إن تكاليف الصيانة أو الإصلاحات الدورية الرئيسية المخطط لها، أو أي نفقات موسمية أخرى، التي يُتوقع أن تحدث في وقت متأخر من السنة لا تُعجل المحاسبة عنها لأغراض التقرير الأولي إلا إذا تسبب حدث ما في وجود واجب نظامي أو ضمني على الجهة. إن مجرد النية أو الضرورة لتكبد نفقة متعلقة بالمستقبل ليس كافياً لنشأة واجب.</p>	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
necessity to incur expenditure related to the future is not sufficient to give rise to an obligation.		
<b>Provisions</b>	<b>المخصصات</b>	
B3. A provision is recognized when an entity has no realistic alternative but to make a transfer of economic benefits as a result of an event that has created a legal or constructive obligation. The amount of the obligation is adjusted upward or downward, with a corresponding loss or gain recognized in profit or loss, if the entity's best estimate of the amount of the obligation changes.	3. يُثبت المخصص عندما (أ) يكون لدى الجهة واجب حالي (نظامي أو ضمني) نتيجة لحدث سابق؛ و(ب) يكون هناك احتمال لتدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة لتسوية الواجب؛ و(ج) يمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الواجب. ويُعدل مبلغ الواجب بالزيادة أو النقص مع إثبات الخسارة أو المكسب المقابل في الفائض أو العجز، وذلك إذا تغير أفضل تقدير للجهة لمبلغ الواجب.	1. أُعيدت صياغة الفقرة لتتفق مع ضوابط إثبات المخصصات كما وردت في الفقرة (22) من معيار المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة". 2. استُبدلت عبارة "لربح أو الخسارة" بعبارة "الفائض أو العجز" اتساقاً مع المصطلح

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
		المستخدم في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
B4. The Standard requires that an entity apply the same criteria for recognizing and measuring a provision at an interim date as it would at the end of its financial year. The existence or non-existence of an obligation to transfer benefits is not a function of the length of the reporting period. It is a question of fact.	4. يتطلب المعيار أن تطبق الجهة في التواريخ الأولية نفس ضوابط إثبات وقياس المخصص التي من شأنها أن تطبقها في نهاية السنة المالية. إن وجود أو عدم وجود واجب بتحويل موارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة ليس نتيجة لطول فترة القوائم المالية. إنما هو أمر واقع أم لا.	استُبدلت عبارة "تحويل منافع" بعبارة "تحويل موارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة" اتساقاً مع الصياغة الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة".

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
<b>Year-end bonuses</b>	<b>مكافآت نهاية السنة</b>	
B5. The nature of year-end bonuses varies widely. Some are earned simply by continued employment during a time period. Some bonuses are earned based on a monthly, quarterly, or annual measure of operating result. They may be purely discretionary, contractual, or based on years of historical precedent.	5. تتنوع طبيعة مكافآت نهاية السنة على نطاق واسع. ويُكتسب بعضها بمجرد استمرار علاقة العمل خلال فترة زمنية. وتُكتسب بعض المكافآت على أساس نتيجة الأعمال الشهرية أو ربع السنوية أو السنوية. وقد تكون تلك المكافآت - على نحو محض - اختيارية أو تعاقدية أو مستندة إلى سنوات من السوابق التاريخية.	
B6. A bonus is anticipated for interim reporting purposes if, and only if, (a) the bonus is a legal obligation or past practice would make the bonus a constructive obligation for which the entity has no realistic alternative but to make the payments, and (b) a reliable estimate of the obligation can be made. IAS 19 Employee Benefits provides guidance.	6. تُعجل المحاسبة عن المكافآت لأغراض التقرير الأولي إذا، وإذا فقط، (أ) كانت المكافأة واجباً نظامياً أو كانت الممارسة السابقة تجعل المكافأة واجباً ضمناً لا يوجد أمام الجهة بديل واقعي بالنسبة له سوى القيام بالمدفوعات، و(ب) يمكن إجراء تقدير موثوق للواجب. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 39 "منافع الموظفين" إرشادات بهذا الصدد.	
<b>Contingent lease payments</b>	<b>مدفوعات الإيجار المحتملة</b>	
B7. Contingent lease payments can be an example of a legal or constructive obligation that is recognized as a liability. If a lease provides for contingent payments based on the lessee achieving a certain level of annual sales, an obligation can arise in the interim periods of the financial year before the required annual level of sales has been achieved, if that required level of sales is expected to be achieved and the entity, therefore, has no realistic alternative but to make the future lease payment.	7. يمكن أن تعد مدفوعات الإيجار المحتملة مثالاً لواجب نظامي أو ضمني يُثبت على أنه التزام. فإذا نص عقد الإيجار على مدفوعات محتملة تستند إلى ما يحققه المستأجر من مستوى معين من المبيعات السنوية، فإن الواجب يمكن أن ينشأ في الفترات الأولية من السنة المالية قبل تحقيق المستوى السنوي المطلوب من المبيعات، وذلك إذا كان المستوى المطلوب من المبيعات يتوقع تحقيقه ولا يكون أمام الجهة، بناءً على ذلك، أي بديل واقعي آخر سوى القيام بمدفوعات الإيجار المستقبلية.	
<b>Intangible assets</b>	<b>الأصول غير الملموسة</b>	
B8. An entity will apply the definition and recognition criteria for an intangible asset in the same way in an interim period as in an annual period. Costs incurred before the recognition criteria for an intangible asset are met are recognized as an expense. Costs incurred after the specific point in time at which the criteria are met are recognized as part of the cost of an intangible asset. 'Deferring' costs as assets in an interim statement of financial position in the hope that the recognition criteria will be met later in the financial year is not justified.	8. ستطبق الجهة تعريف، وضوابط إثبات، الأصل غير الملموس في الفترة الأولية بالطريقة نفسها المتبعة في الفترة السنوية. وتُثبت التكاليف التي تتكبدها الجهة قبل استيفاء ضوابط إثبات الأصل غير الملموس على أنها مصروف. وتُثبت التكاليف التي تتكبدها الجهة بعد نقطة زمنية محددة الذي تُستوفى عندها ضوابط الإثبات على أنها جزء من تكلفة أصل غير ملموس. ويعد أمراً غير مبرر تأجيل التكاليف على أنها أصول في قائمة المركز المالي الأولية على أمل أنه سيتم الوفاء بضوابط الإثبات لاحقاً في السنة المالية.	
<b>Pension</b>	<b>معاشات التقاعد</b>	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
B9. Pension cost for an interim period is calculated on a year-to-date basis by using the actuarially determined pension cost rate at the end of the prior financial year, adjusted for significant market fluctuations since that time and for significant one-off events, such as plan amendments, curtailments and settlements.	9. تُحسب تكاليف معاشات التقاعد للفترة الأولية على أساس من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه باستخدام معدل تكلفة المعاشات المحدد اكتوارياً في نهاية السنة المالية السابقة، بعد تعديله بتقلبات السوق الكبيرة منذ ذلك الوقت وبالأحداث المهمة التي تقع لمرّة واحدة، مثل تعديلات البرنامج والتقليصات والتسويات.	
<b>Vacations, holidays, and other short-term compensated absences</b>	<b>الإجازات، والعطلات، والإجازات قصيرة الأجل مدفوعة الأجر الأخرى</b>	
B10. Accumulating paid absences are those that are carried forward and can be used in future periods if the current period's entitlement is not used in full. IAS 19 Employee Benefits requires that an entity measure the expected cost of and obligation for accumulating paid absences at the amount the entity expects to pay as a result of the unused entitlement that has accumulated at the end of the reporting period. That principle is also applied at the end of interim financial reporting periods. Conversely, an entity recognizes no expense or liability for non-accumulating paid absences at the end of an interim reporting period, just as it recognizes none at the end of an annual reporting period.	10. الإجازات مدفوعة الأجر التراكمية هي تلك الإجازات التي ترحل ويمكن استخدامها في فترات مستقبلية إذا لم يُستخدم استحقاق الفترة الحالية بالكامل. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 39 "منافع الموظفين" أن تقيس الجهة التكلفة المتوقعة للإجازات مدفوعة الأجر التراكمية والواجب عنها، وذلك بالمبلغ الذي تتوقع الجهة أن تدفعه نتيجة للاستحقاق غير المستخدم الذي تراكم في نهاية فترة القوائم المالية. وينطبق المبدأ نفسه - أيضاً - في نهاية فترات التقارير المالية الأولية. وفي المقابل، لا تثبت الجهة أي مصروف أو التزام بالنسبة للإجازات مدفوعة الأجر غير التراكمية في نهاية فترة التقرير الأولي، تماماً مثلما لا تثبت أي مصروف أو التزام بالنسبة للإجازات مدفوعة الأجر غير التراكمية في نهاية فترة القوائم المالية السنوية.	
<b>Other planned but irregularly occurring costs</b>	<b>تكاليف أخرى مخططة ولكن تحدث بشكل غير منتظم</b>	
B11. An entity's budget may include certain costs expected to be incurred irregularly during the financial year, such as charitable contributions and employee training costs. Those costs generally are discretionary even though they are planned and tend to recur from year to year. Recognizing an obligation at the end of an interim financial reporting period for such costs that have not yet been incurred generally is not consistent with the definition of a liability.	11. قد تشمل موازنة الجهة بعض التكاليف المتوقع أن يتم تكبدها - بشكل غير منتظم - خلال السنة المالية، مثل المساهمات الخيرية وتكاليف تدريب الموظفين. عادة ما تكون هذه التكاليف اختيارية رغم أنها مخططة وتعتمد إلى أن تتكرر من سنة إلى أخرى. إن إثبات واجب في نهاية فترة التقرير المالي الأولي مقابل لمثل هذه التكاليف التي لم تتكدها الجهة بعد لا يتفق - بصفة عامة - مع تعريف اللاتزام.	
<b>Measuring interim income tax expense</b>	[ حذفت من الأمثلة التوضيحية].	
B12. Interim period income tax expense is accrued using the tax rate that would be applicable to expected total annual earnings, that is, the estimated average annual effective income tax rate applied to the pre-tax income of the interim period.	12. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية].	حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف ضريبة الدخل في

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
		الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.
<p>B13. This is consistent with the basic concept set out in paragraph 28 that the same accounting recognition and measurement principles shall be applied in an interim financial report as are applied in annual financial statements. Income taxes are assessed on an annual basis. Interim period income tax expense is calculated by applying to an interim period's pre-tax income the tax rate that would be applicable to expected total annual earnings, that is, the estimated average annual effective income tax rate. That estimated average annual rate would reflect a blend of the progressive tax rate structure expected to be applicable to the full year's earnings including enacted or substantively enacted changes in the income tax rates scheduled to take effect later in the financial year. IAS 12 Income Taxes provides guidance on substantively enacted changes in tax rates. The estimated average annual income tax rate would be re-estimated on a year-to-date basis, consistent with paragraph 28 of the Standard. Paragraph 16A requires disclosure of a significant change in estimate.</p>	13. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية].	حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف ضريبة الدخل في الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.
<p>B14. To the extent practicable, a separate estimated average annual effective income tax rate is determined for each taxing jurisdiction and applied individually to the interim period pre-tax income of each jurisdiction. Similarly, if different income tax rates apply to different categories of income (such as capital gains or income earned in particular industries), to the extent practicable a separate rate is applied to each individual category of interim period pre-tax income. While that degree of precision is desirable, it may not be achievable in all cases, and a weighted average of rates across</p>	14. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية].	حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف ضريبة الدخل في الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها												
<p>jurisdictions or across categories of income is used if it is a reasonable approximation of the effect of using more specific rates.</p>		<p>جهات القطاع العام.</p>												
<p>B15. To illustrate the application of the foregoing principle, an entity reporting quarterly expects to earn 10,000 pre-tax each quarter and operates in a jurisdiction with a tax rate of 20 per cent on the first 20,000 of annual earnings and 30 per cent on all additional earnings. Actual earnings match expectations. The following table shows the amount of income tax expense that is reported in each quarter:</p> <table border="1" data-bbox="123 635 929 790"> <thead> <tr> <th></th> <th>1<sup>st</sup> Quarter</th> <th>2<sup>nd</sup> Quarter</th> <th>3<sup>rd</sup> Quarter</th> <th>4<sup>th</sup> Quarter</th> <th>Annual</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Tax Expense</td> <td>2,500</td> <td>2,500</td> <td>2,500</td> <td>2,500</td> <td>10,000</td> </tr> </tbody> </table> <p>10,000 of tax is expected to be payable for the full year on 40,000 of pre-tax income.</p>		1 <sup>st</sup> Quarter	2 <sup>nd</sup> Quarter	3 <sup>rd</sup> Quarter	4 <sup>th</sup> Quarter	Annual	Tax Expense	2,500	2,500	2,500	2,500	10,000	<p>15. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية].</p>	<p>حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف ضريبة الدخل في الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.</p>
	1 <sup>st</sup> Quarter	2 <sup>nd</sup> Quarter	3 <sup>rd</sup> Quarter	4 <sup>th</sup> Quarter	Annual									
Tax Expense	2,500	2,500	2,500	2,500	10,000									
<p>B16. As another illustration, an entity reports quarterly, earns 15,000 pre-tax profit in the first quarter but expects to incur losses of 5,000 in each of the three remaining quarters (thus having zero income for the year), and operates in a jurisdiction in which its estimated average annual income tax rate is expected to be 20 per cent. The following table shows the amount of income tax expense that is reported in each quarter:</p> <table border="1" data-bbox="123 1157 929 1311"> <thead> <tr> <th></th> <th>1<sup>st</sup> Quarter</th> <th>2<sup>nd</sup> Quarter</th> <th>3<sup>rd</sup> Quarter</th> <th>4<sup>th</sup> Quarter</th> <th>Annual</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Tax Expense</td> <td>3,000</td> <td>(1,000)</td> <td>(1,000)</td> <td>(1,000)</td> <td>0</td> </tr> </tbody> </table>		1 <sup>st</sup> Quarter	2 <sup>nd</sup> Quarter	3 <sup>rd</sup> Quarter	4 <sup>th</sup> Quarter	Annual	Tax Expense	3,000	(1,000)	(1,000)	(1,000)	0	<p>16. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية].</p>	<p>حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف ضريبة الدخل في الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.</p>
	1 <sup>st</sup> Quarter	2 <sup>nd</sup> Quarter	3 <sup>rd</sup> Quarter	4 <sup>th</sup> Quarter	Annual									
Tax Expense	3,000	(1,000)	(1,000)	(1,000)	0									
<p><b>Difference in financial reporting year and tax year</b></p>	<p>[ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية]</p>													
<p>B17. If the financial reporting year and the income tax year differ, income tax expense for the interim periods of that financial reporting year is measured using separate weighted average estimated effective tax rates for each of</p>	<p>17. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية]</p>	<p>حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف</p>												

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها												
<p>the income tax years applied to the portion of pre-tax income earned in each of those income tax years.</p>		<p>ضريبة الدخل في الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.</p>												
<p>B18. To illustrate, an entity's financial reporting year ends 30 June and it reports quarterly. Its taxable year ends 31 December. For the financial year that begins 1 July, Year 1 and ends 30 June, Year 2, the entity earns 10,000 pre-tax each quarter. The estimated average annual income tax rate is 30 per cent in Year 1 and 40 per cent in Year 2.</p> <table border="1" data-bbox="123 774 929 1037"> <thead> <tr> <th></th> <th>Quarter ending 30 September Year 1</th> <th>Quarter ending 31 December Year 1</th> <th>Quarter ending 31 March Year 2</th> <th>Quarter ending 30 June Year 2</th> <th>Year Ending</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Tax Expense</td> <td>3,000</td> <td>3,000</td> <td>4,000</td> <td>4,000</td> <td>14,000</td> </tr> </tbody> </table>		Quarter ending 30 September Year 1	Quarter ending 31 December Year 1	Quarter ending 31 March Year 2	Quarter ending 30 June Year 2	Year Ending	Tax Expense	3,000	3,000	4,000	4,000	14,000	<p>18. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية ].</p>	<p>حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف ضريبة الدخل في الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.</p>
	Quarter ending 30 September Year 1	Quarter ending 31 December Year 1	Quarter ending 31 March Year 2	Quarter ending 30 June Year 2	Year Ending									
Tax Expense	3,000	3,000	4,000	4,000	14,000									
<p>Tax credits</p>	<p>[ حذفت من الأمثلة التوضيحية ]</p>													
<p>B19. Some tax jurisdictions give taxpayers credits against the tax payable based on amounts of capital expenditures, exports, research and development expenditures, or other bases. Anticipated tax benefits of this type for the full year are generally reflected in computing the estimated annual effective income tax rate, because those credits are granted and calculated on an annual basis under most tax laws and regulations. On the other hand, tax benefits that relate to a one-off event are recognized in computing income tax expense in that interim period, in the same way that special tax rates applicable to particular categories of income are not blended into a single effective annual tax rate. Moreover, in some jurisdictions tax benefits or</p>	<p>19. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية ].</p>	<p>حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف ضريبة الدخل في الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.</p>												

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
credits, including those related to capital expenditures and levels of exports, while reported on the income tax return, are more similar to a government grant and are recognized in the interim period in which they arise.		
<b>Tax loss and tax credit carrybacks and carryforwards</b>	[ حذفت من الأمثلة التوضيحية ]	
B20. The benefits of a tax loss carryback are reflected in the interim period in which the related tax loss occurs. IAS 12 provides that 'the benefit relating to a tax loss that can be carried back to recover current tax of a previous period shall be recognized as an asset'. A corresponding reduction of tax expense or increase of tax income is also recognized.	20. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية ].	حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف ضريبة الدخل في الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.
B21. IAS 12 provides that 'a deferred tax asset shall be recognized for the carryforward of unused tax losses and unused tax credits to the extent that it is probable that future taxable profit will be available against which the unused tax losses and unused tax credits can be utilized'. IAS 12 provides criteria for assessing the probability of taxable profit against which the unused tax losses and credits can be utilized. Those criteria are applied at the end of each interim period and, if they are met, the effect of the tax loss carryforward is reflected in the computation of the estimated average annual effective income tax rate.	21. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية ].	حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف ضريبة الدخل في الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.
B22. To illustrate, an entity that reports quarterly has an operating loss carryforward of 10,000 for income tax purposes at the start of the current financial year for which a deferred tax asset has not been recognized. The entity earns 10,000 in the first quarter of the current year and expects to earn 10,000 in each of the three remaining quarters. Excluding the	22. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية ].	حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس وإثبات مصروف ضريبة الدخل في الفترة الأولية

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها												
<p>carryforward, the estimated average annual income tax rate is expected to be 40 per cent. Tax expense is as follows:</p> <table border="1" data-bbox="123 384 920 539"> <thead> <tr> <th></th> <th>1<sup>st</sup> Quarter</th> <th>2<sup>nd</sup> Quarter</th> <th>3<sup>rd</sup> Quarter</th> <th>4<sup>th</sup> Quarter</th> <th>Annual</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Tax Expense</td> <td>3,000</td> <td>3,000</td> <td>3,000</td> <td>3,000</td> <td>12,000</td> </tr> </tbody> </table>		1 <sup>st</sup> Quarter	2 <sup>nd</sup> Quarter	3 <sup>rd</sup> Quarter	4 <sup>th</sup> Quarter	Annual	Tax Expense	3,000	3,000	3,000	3,000	12,000		<p>لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.</p>
	1 <sup>st</sup> Quarter	2 <sup>nd</sup> Quarter	3 <sup>rd</sup> Quarter	4 <sup>th</sup> Quarter	Annual									
Tax Expense	3,000	3,000	3,000	3,000	12,000									
<p><b>Contractual or anticipated purchase price changes</b></p>	<p><b>التغييرات التعاقدية أو المتوقعة في أسعار الشراء</b></p>													
<p>B23. Volume rebates or discounts and other contractual changes in the prices of raw materials, labour, or other purchased goods and services are anticipated in interim periods, by both the payer and the recipient, if it is probable that they have been earned or will take effect. Thus, contractual rebates and discounts are anticipated but discretionary rebates and discounts are not anticipated because the resulting asset or liability would not satisfy the conditions in the <i>Conceptual Framework</i> that an asset must be a resource controlled by the entity as a result of a past event and that a liability must be a present obligation whose settlement is expected to result in an outflow of resources.</p>	<p>23. تُعجّل المحاسبة عن تخفيضات أو خصومات الكمية والتغييرات التعاقدية الأخرى في أسعار المواد الخام، أو العمالة، أو السلع والخدمات الأخرى المشتراة، في الفترات الأولية، من قبل كل من الدافع والمستلم، إذا كان من المحتمل أن تكون قد اكتسبت أو أنها ستحدث. ومن ثم تُعجّل المحاسبة عن تخفيضات وخصومات الكمية التعاقدية ولكن لا تُعجّل المحاسبة عن التخفيضات والخصومات الاختيارية نظراً لأن الأصل أو الالتزام الناتج عنها لن يفي بالشروط الواردة في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" بأن الأصل يجب أن يكون مورداً تسيطر عليه الجهة نتيجة لحدث سابق، وأن الالتزام يجب أن يكون واجباً حالياً على الجهة بإجراء تدفق خارج للموارد وناتج عن حدث سابق.</p>	<p>أُسبُدت عبارة "أن الالتزام يجب أن يكون تعهداً حالياً من المتوقع أن ينتج عن تسويته تدفق خارج للموارد" بعبارة "أن الالتزام يجب أن يكون التزاماً حالياً على الجهة بإجراء تدفق خارج للموارد وناتج عن حدث سابق" وذلك اتساقاً مع تعريف "الالتزام" الوارد في الفقرة 5.14 من "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام".</p>												

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
<b>Depreciation and amortization</b>	<b>الاستهلاك والاستنفاد</b>	
B24. Depreciation and amortization for an interim period is based only on assets owned during that interim period. It does not take into account asset acquisitions or dispositions planned for later in the financial year.	24. يستند الاستهلاك والاستنفاد لأي فترة أولية إلى الأصول المملوكة - فقط - خلال تلك الفترة الأولية. ولا يأخذ في الحسبان الأصول المخطط لاقتنائها أو استبعادها لاحقاً في السنة المالية.	
<b>Inventories</b>	<b>المخزون</b>	
B25. Inventories are measured for interim financial reporting by the same principles as at financial year-end. IAS 2 Inventories establishes standards for recognizing and measuring inventories. Inventories pose particular problems at the end of any financial reporting period because of the need to determine inventory quantities, costs, and net realizable values. Nonetheless, the same measurement principles are applied for interim inventories. To save cost and time, entities often use estimates to measure inventories at interim dates to a greater extent than at the end of annual reporting periods. Following are examples of how to apply the net realizable value test at an interim date and how to treat manufacturing variances at interim dates.	25. يُقاس المخزون لأغراض التقرير المالي الأولي وفقاً لمبادئ قياس المخزون نفسها كما في نهاية السنة المالية. ويضع معيار المحاسبة للقطاع العام 12 "المخزون" معايير لإثبات وقياس المخزون. وينتج عن المخزون إشكاليات محاسبية معينة في نهاية أي فترة قوائم مالية نظراً للحاجة لتحديد كميات المخزون وتكاليفه وصافي قيمته القابلة للتحقق. مع ذلك تنطبق مبادئ القياس نفسها على المخزون في نهاية الفترات الأولية. ولتوفير التكلفة والوقت، تستخدم الجهات - غالباً - التقديرات لقياس المخزون في التواريخ الأولية بقدر أكبر من استخدامها في نهاية فترات القوائم المالية السنوية. فيما يلي أمثلة لكيفية تطبيق اختبار صافي القيمة القابلة للتحقق في تاريخ أولي وكيفية معالجة انحرافات التكاليف الصناعية في التواريخ الأولية.	
<b>Net realizable value of inventories</b>	<b>صافي قيمة المخزون القابلة للتحقق</b>	
B26. The net realizable value of inventories is determined by reference to selling prices and related costs to complete and dispose at interim dates. An entity will reverse a write-down to net realizable value in a subsequent interim period only if it would be appropriate to do so at the end of the financial year.	26. يُحدد صافي قيمة المخزون القابلة للتحقق بالرجوع إلى أسعار البيع والتكاليف المتعلقة بالاستكمال والاستبعاد في التواريخ الأولية. وستقوم الجهة بعكس قيد التخفيض في القيمة القابلة للتحقق في فترة لاحقة - فقط - عندما يكون من المناسب القيام بذلك في نهاية السنة المالية.	
B27. [Deleted]	27. [حذفت].	
<b>Interim period manufacturing cost variances</b>	<b>انحرافات التكاليف الصناعية في الفترات الأولية</b>	
B28. Price, efficiency, spending, and volume variances of a manufacturing entity are recognized in income at interim reporting dates to the same extent that those variances are recognized in income at financial year-end. Deferral of variances that are expected to be absorbed by year-end is not appropriate because it could result in reporting inventory at the interim date at more or less than its portion of the actual cost of manufacture.	28. تُثبت انحرافات السعر والكفاءة والإنتاج وحجم الإنتاج لجهة صناعية في الفائض أو العجز في تواريخ التقارير الأولية بالقدر نفسه الذي تثبت به تلك الانحرافات في الفائض أو العجز في نهاية السنة المالية. ليس من المناسب تأجيل المحاسبة عن الانحرافات التي يتوقع استيعابها بنهاية السنة نظراً لأنه قد ينتج عن ذلك التقرير عن المخزون في التاريخ الأولي بأقل أو بأكثر من نصيبه من تكلفة التصنيع الفعلية.	استُبدل مصطلح "الدخل" بمصطلح "الفائض أو العجز" اتساقاً مع المصطلح

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
		المستخدم في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
<b>Foreign currency translation gains and losses</b>	<b>مكاسب وخسائر ترجمة العملات الأجنبية</b>	
B29. Foreign currency translation gains and losses are measured for interim financial reporting by the same principles as at financial year-end.	29. تقاس مكاسب وخسائر ترجمة العملات الأجنبية لأغراض التقارير المالية الأولية وفقاً لمبادئ قياسها نفسها كما في نهاية السنة المالية.	
B30. IAS 21 The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates specifies how to translate the financial statements for foreign operations into the presentation currency, including guidelines for using average or closing foreign exchange rates and guidelines for recognizing the resulting adjustments in profit or loss, or in other comprehensive income. Consistently with IAS 21, the actual average and closing rates for the interim period are used. Entities do not anticipate some future changes in foreign exchange rates in the remainder of the current financial year in translating foreign operations at an interim date.	30. يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" كيفية ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة العرض، بما في ذلك إرشادات لاستخدام متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية، أو أسعار إقفالها، وإرشادات لإثبات التعديلات الناتجة ضمن الفائض أو العجز، أو ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية. ووفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، يستخدم متوسط الأسعار الفعلي وأسعار الإقفال الفعلية للفترة الأولية. ولا تعجل الجهات المحاسبة عن بعض التغييرات المستقبلية في أسعار صرف العملة الأجنبية في الجزء المتبقي من السنة المالية الحالية عند ترجمة العمليات الأجنبية في تاريخ أولي.	استُبدلت عبارة "الدخل الشامل الأخرى" بعبارة "صافي الأصول/حقوق الملكية" اتساقاً مع مسميات ومكونات القوائم المالية كما حددها معيار المحاسبة للقطاع العام 1.
B31. If IAS 21 requires translation adjustments to be recognized as income or expense in the period in which they arise, that principle is applied during each interim period. Entities do not defer some foreign currency translation adjustments at an interim date if the adjustment is expected to reverse before the end of the financial year.	31. إذا كان معيار المحاسبة للقطاع العام 4 يتطلب إثبات تعديلات الترجمة على أنها إيراد أو مصروف في الفترة التي تنشأ فيها، فإن ذلك المبدأ ينطبق خلال كل فترة أولية. ولا تؤجل الجهات بعض التعديلات الناتجة عن ترجمة العملات الأجنبية في تاريخ أولي إذا كان يُتوقع أن يُعكس قيد التعديلات قبل نهاية السنة المالية.	استُبدلت كلمة "دخل" بكلمة "إيراد" اتساقاً مع المصطلح المستخدم في

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
		"إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
Interim financial reporting in hyperinflationary economies	التقرير المالي الأولي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح	
B32. Interim financial reports in hyperinflationary economies are prepared by the same principles as at financial year-end.	32. تُعد التقارير المالية الأولية في الاقتصادات ذات التضخم الجامح وفقاً لمبادئ إعدادها نفسها كما في نهاية السنة المالية.	
B33. IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies requires that the financial statements of an entity that reports in the currency of a hyperinflationary economy be stated in terms of the measuring unit current at the end of the reporting period, and the gain or loss on the net monetary position is included in net income. Also, comparative financial data reported for prior periods are restated to the current measuring unit.	33. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح" أن تعرض القوائم المالية للجهة التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح بوحدة القياس الجارية في نهاية الفترة المالية، مع إدراج المكسب أو الخسارة في صافي المركز النقدي في الفائض أو العجز. ويُعاد عرض القوائم المالية المقارنة التي تم التقرير عنها للفترات السابقة - أيضاً - بوحدة القياس الجارية.	استُبدلت عبارة "صافي الدخل" بعبارة "الفائض أو العجز" اتساقاً مع المصطلح المستخدم في "إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
B34. Entities follow those same principles at interim dates, thereby presenting all interim data in the measuring unit as of the end of the interim period, with the resulting gain or loss on the net monetary position included in the interim period's net income. Entities do not annualize the recognition of the gain or	34. تتبع الجهات تلك المبادئ نفسها في التواريخ الأولية، وبذلك تعرض جميع القوائم الأولية بوحدة القياس كما هي في نهاية الفترة الأولية، مع إدراج المكسب أو الخسارة الناتجة في صافي المركز النقدي في فائض أو عجز الفترة الأولية. ولا تقوم الجهات بجعل إثبات المكسب أو الخسارة سنويًا. ولا تستخدم الجهات معدل تضخم سنوي مقدر في إعداد تقرير مالي أولي في اقتصاد ذي تضخم جامح.	استُبدلت عبارة "صافي دخل" بعبارة "فائض أو عجز" اتساقاً مع

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
<p>loss. Nor do they use an estimated annual inflation rate in preparing an interim financial report in a hyperinflationary economy.</p>		<p>المصطلح المستخدم في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام" ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>
<p><b>Impairment of assets</b></p>		<p><b>الهبوط في قيمة الأصول</b></p>
<p>B35. IAS 36 Impairment of Assets requires that an impairment loss be recognized if the recoverable amount has declined below carrying amount.</p>	<p>35. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 21 "الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد" ومعايير المحاسبة للقطاع العام 26 "الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد" إثبات خسارة هبوط إذا انخفض مبلغ الخدمات الممكن استرداده أو المبلغ الممكن استرداده إلى ما دون القيمة الدفترية.</p>	
<p>B36. This Standard requires that an entity apply the same impairment testing, recognition, and reversal criteria at an interim date as it would at the end of its financial year. That does not mean, however, that an entity must necessarily make a detailed impairment calculation at the end of each interim period. Rather, an entity will review for indications of significant impairment since the end of the most recent financial year to determine whether such a calculation is needed.</p>	<p>36. يتطلب هذا المعيار أن تطبق الجهة في تاريخ نهاية فترة التقرير المالي الأولي ضوابط اختبار وإثبات وعكس قيد الهبوط نفسها التي من شأنها أن تطبقها في نهاية سنتها المالية. ولكن لا يعني ذلك أنه يجب على الجهة بالضرورة أن تجري احتساباً تفصيلياً للهبوط في نهاية كل فترة أولية. وإنما ستفحص الجهة ما إذا كانت هناك مؤشرات على هبوط مهم منذ نهاية أحدث سنة مالية وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لمثل هذا الاحتساب.</p>	
<p><b>C. Examples of the use of estimates</b> <i>The following examples illustrate application of the principle in paragraph 41.</i></p>		<p><b>ج. أمثلة على استخدام التقديرات</b> <i>توضح الأمثلة التالية تطبيق المبدأ الوارد في الفقرة 41.</i></p>
<p>C1. <b>Inventories:</b> Full stock-taking and valuation procedures may not be required for inventories at interim dates, although it may be done at financial year-end. It may be sufficient to make estimates at interim dates based on sales margins.</p>	<p>1. <b>المخزون:</b> قد لا تُطلب إجراءات الجرد الكامل وإجراءات التقييم للمخزون في التواريخ الأولية، رغم أنها قد تتم في نهاية السنة المالية. وقد يكون كافياً إجراء تقديرات في التواريخ الأولية تستند إلى هوامش المبيعات.</p>	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
C2. <b>Classifications of current and non-current assets and liabilities:</b> Entities may do a more thorough investigation for classifying assets and liabilities as current or non-current at annual reporting dates than at interim dates.	2. <b>تصنيفات الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة:</b> قد تجري الجهات فحصاً - أكثر دقة - لتصنيف الأصول والالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة، في تواريخ القوائم المالية السنوية مما قد تجريه في التواريخ الأولية.	
C3. <b>Provisions:</b> Determination of the appropriate amount of a provision (such as a provision for warranties, environmental costs, and site restoration costs) may be complex and often costly and time-consuming. Entities sometimes engage outside experts to assist in the annual calculations. Making similar estimates at interim dates often entails updating of the prior annual provision rather than the engaging of outside experts to do a new calculation.	3. <b>المخصصات:</b> قد يكون تحديد المبلغ المناسب للمخصص (مثل مخصص لمواجهة ضمانات المنتجات أو الخدمات، والتكاليف البيئية، وتكاليف إعادة الموقع إلى ما كان عليه) معقدًا وغالبًا ما يكون مكلفًا ومستهلکًا للوقت. أحيانًا تستعين الجهات بخبراء خارجيين للمساعدة في الاحتمالات السنوية. يقتضي إجراء تقديرات مشابهة في التواريخ الأولية - غالبًا - تحديث المخصص السنوي السابق بدلًا من الاستعانة بخبراء خارجيين لعمل احتساب جديد.	
C4. <b>Pensions:</b> IAS 19 <i>Employee Benefits</i> requires an entity to determine the present value of defined benefit obligations and the fair value of plan assets at the end of each reporting period and encourages an entity to involve a professionally qualified actuary in measurement of the obligations. For interim reporting purposes, reliable measurement is often obtainable by extrapolation of the latest actuarial valuation.	4. <b>المعاشات التقاعدية:</b> يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 39 "منافع الموظفين" من الجهة أن تحدد القيمة الحالية لواجبات المنافع المحددة والقيمة العادلة لأصول البرنامج في نهاية كل فترة قوائم مالية، كما يشجع الجهة على أن تستعين باكتواري مؤهل مهنيًا في قياس الواجبات. ولأغراض التقرير الأولي، فإنه يُوصَل إلى قياس موثوق - غالبًا - من خلال استقراء آخر تقييم اكتواري.	
C5. <b>Income taxes:</b> Entities may calculate income tax expense and deferred income tax liability at annual dates by applying the tax rate for each individual jurisdiction to measures of income for each jurisdiction. Paragraph B14 acknowledges that while that degree of precision is desirable at interim reporting dates as well, it may not be achievable in all cases, and a weighted average of rates across jurisdictions or across categories of income is used if it is a reasonable approximation of the effect of using more specific rates.	5. [ حذفت هذه الفقرة من الأمثلة التوضيحية].	حُذفت الفقرات المتعلقة بقياس مصروف ضريبة الدخل في الفترة الأولية لعدم انطباق ضريبة الدخل على جهات القطاع العام.
C6. <b>Contingencies:</b> The measurement of contingencies may involve the opinions of legal experts or other advisers. Formal reports from independent experts are sometimes obtained with respect to contingencies. Such opinions about litigation, claims, assessments, and other contingencies and uncertainties may or may not also be needed at interim dates.	6. <b>البنود المحتملة:</b> قد ينطوي قياس البنود المحتملة على آراء خبراء قانونيين أو غيرهم من المستشارين. وأحيانًا يُحصَل على تقارير رسمية من خبراء مستقلين فيما يتعلق بالبنود المحتملة. قد تكون مثل هذه الآراء عن الدعاوى القضائية والمطالبات وتقديرات التكاليف المالية والبنود المحتملة وحالات عدم التأكد الأخرى أيضًا مطلوبة أو غير مطلوبة في التواريخ الأولية.	

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية	التعديلات المقترحة وأسبابها
<p>C7. <b>Revaluations and fair value accounting:</b> IAS 16 <i>Property, Plant and Equipment</i> allows an entity to choose as its accounting policy the revaluation model whereby items of property, plant and equipment are revalued to fair value. Similarly, IAS 40 <i>Investment Property</i> requires an entity to measure the fair value of investment property. For those measurements, an entity may rely on professionally qualified valuers at annual reporting dates though not at interim reporting dates.</p>	<p>7. <b>نموذج القيمة الجارية:</b> يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> للجهة بأن تختار، على أنه سياستها المحاسبية، نموذج القيمة الجارية والذي يُعاد بموجبه تقييم بنود العقارات والآلات والمعدات بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة. وبالمثل يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 16، <i>العقارات الاستثمارية</i> من الجهة أن تقيس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. ولتلك القياسات، قد تعتمد الجهة على مثنين مؤهلين مهنيًا في تواريخ القوائم المالية السنوية وليس في تواريخ التقارير المالية الأولية.</p>	
<p>C8. <b>Intercompany reconciliations:</b> Some intercompany balances that are reconciled on a detailed level in preparing consolidated financial statements at financial year-end might be reconciled at a less detailed level in preparing consolidated financial statements at an interim date.</p>	<p>8. <b>مطابقة الأرصدة المتبادلة بين أطراف الجهة الاقتصادية:</b> بعض الأرصدة المتبادلة بين أطراف الجهة الاقتصادية والتي تُطابق - على مستوى مفصل - عند إعداد القوائم المالية الموحدة في نهاية السنة المالية قد تُطابق - على مستوى أقل تفصيلاً - عند إعداد القوائم المالية الموحدة في تاريخ أولي.</p>	<p>استُبدلت عبارة "بين شركات المجموعة" (intercompany) بعبارة "بين أطراف الجهة الاقتصادية" (intra-) economic entity) اتساقاً مع المصطلح المستخدم في معايير المحاسبة للقطاع العام.</p>
<p>C9. <b>Specialized industries:</b> Because of complexity, costliness, and time, interim period measurements in specialized industries might be less precise than at financial year-end. An example would be calculation of insurance reserves by insurance companies.</p>	<p>9. <b>الصناعات المتخصصة:</b> نظراً للتعقيد والتكلفة والوقت، فإن قياسات الفترة الأولية في الصناعات المتخصصة قد تكون أقل دقة عنها في نهاية السنة المالية. مثال ذلك احتساب احتياطات التأمين من قبل الجهات التي تعمل في مجال التأمين.</p>	

6. ملحق(أ): التقارير المالية الأولية والهبوط

Interim Financial Reporting and Impairment	ملحق أ- التقارير المالية الأولية والهبوط
	يعد هذا الملحق جزء لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 101.
<p>IFRIC Interpretation 10 Interim Financial Reporting and Impairment</p>	<p>التقارير المالية الأولية والهبوط</p>
<p>References</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>IFRS 9 <i>Financial Instruments</i></li> <li>IAS 34 <i>Interim Financial Reporting</i></li> <li>IAS 36 <i>Impairment of Assets</i></li> </ul>	<p>المراجع</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>معيار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"</li> <li>معيار المحاسبة للقطاع العام 101 "التقارير المالية الأولية"</li> <li>معيار المحاسبة للقطاع العام 26 "الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد"</li> </ul>
<p>Background</p> <p>1 An entity is required to assess goodwill for impairment at the end of each reporting period and, if required, to recognise an impairment loss at that date in accordance with IAS 36. However, at the end of a subsequent reporting period, conditions may have so changed that the impairment loss would have been reduced or avoided had the impairment assessment been made only at that date. This Interpretation provides guidance on whether such impairment losses should ever be reversed.</p>	<p>الخلفية</p> <p>1. تُطالب الجهة بتقويم الشهرة لتحديد الهبوط في قيمتها في نهاية كل فترة قوائم مالية و، إذا كان ذلك مطلوباً، إثبات خسارة الهبوط في ذلك التاريخ وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 26. بالرغم من ذلك، قد تتغير الظروف في نهاية فترة القوائم المالية التالية بحيث أن خسارة الهبوط ستكون قد انخفضت أو تم تجنبها لو أن تقويم الهبوط قد تم فقط في ذلك التاريخ. يوفر هذا الملحق دليلاً إرشادات بشأن ما إذا كان يجب عكس قيد خسارة الهبوط تلك بأي حال.</p>
<p>2 The Interpretation addresses the interaction between the requirements of IAS 34 and the recognition of impairment losses on goodwill in IAS 36, and the effect of that interaction on subsequent interim and annual financial statements.</p>	<p>2. يتناول الملحق التداخل بين متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 101 وإثبات خسائر الهبوط في قيمة الشهرة في معيار المحاسبة للقطاع العام 26، وأثر ذلك التداخل على القوائم المالية الأولية والسنوية اللاحقة.</p>
<p>Issue</p> <p>3 IAS 34 paragraph 28 requires an entity to apply the same accounting policies in its interim financial statements as are applied in its annual financial statements. It also states that 'the frequency of an entity's reporting (annual, half-yearly, or quarterly) shall not affect the measurement of its annual results. To achieve that objective, measurements for interim reporting purposes shall be made on a year-to-date basis.'</p>	<p>الإشكال</p> <p>3. تتطلب الفقرة 28 من معيار المحاسبة للقطاع العام 101 من الجهة أن تطبق في قوائمها المالية الأولية السياسات المحاسبية نفسها كما هي في قوائمها المالية السنوية، وهي تنص - أيضاً - على أنه "يجب ألا تؤثر دورية تقرير الجهة (سنوياً، أو نصف سنوي، أو ربع سنوي) على قياس نتائجها السنوية. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب إجراء القياسات لأغراض التقرير الأولي على أساس من بداية السنة حتى تاريخه."</p>
<p>4 IAS 36 paragraph 124 states that 'An impairment loss recognised for goodwill shall not be reversed in a subsequent period.'</p>	<p>4. تنص الفقرة 111 من معيار المحاسبة للقطاع العام 26 على أنه "لا يجوز في فترة لاحقة عكس قيد خسارة الهبوط المثبتة في قيمة الشهرة".</p>
<p>5-6 [Deleted]</p>	<p>6.-5 [حذفت]</p>
<p>7 The Interpretation addresses the following issue:</p>	<p>7. يتناول الملحق الموضوع التالي:</p>

Interim Financial Reporting and Impairment	ملحق أ- التقارير المالية الأولية والهبوط
Should an entity reverse impairment losses recognised in an interim period on goodwill if a loss would not have been recognised, or a smaller loss would have been recognised, had an impairment assessment been made only at the end of a subsequent reporting period?	هل يجب على الجهة عكس قيد خسائر الهبوط المثبتة في قيمة الشهرة في فترة أولية إذا لم تكن الخسارة سيتم إثباتها، أو أن خسائر أقل سيتم إثباتها، لو أن تقييم الهبوط قد تم - فقط - في نهاية فترة تقرير لاحقة؟
<b>Consensus</b> 8 An entity shall not reverse an impairment loss recognised in a previous interim period in respect of goodwill.	<b>الإجماع</b> 8. لا يجوز للجهة عكس قيد خسائر الهبوط المثبتة في فترة أولية سابقة فيما يتعلق بالشهرة.
9 An entity shall not extend this consensus by analogy to other areas of potential conflict between IAS 34 and other standards	9. لا يجوز للجهة توسيع نطاق هذا الإجماع من منطلق التشابه مع حالات أخرى يحتمل فيها وجود تعارض بين معيار المحاسبة للقطاع العام 101 والمعايير الأخرى.
<b>Effective date and transition</b> 10 An entity shall apply the Interpretation for annual periods beginning on or after 1 November 2006. Earlier application is encouraged. If an entity applies the Interpretation for a period beginning before 1 November 2006, it shall disclose that fact. An entity shall apply the Interpretation to goodwill prospectively from the date at which it first applied IAS 36; it shall apply the Interpretation to investments in equity instruments or in financial assets carried at cost prospectively from the date at which it first applied the measurement criteria of IAS 39.	<b>تاريخ السريان والتحول</b> 10. [حذفت هذه الفقرة من الملحق].
11-13 [Deleted]	11-13. [حذفت]
14 IFRS 9, as issued in July 2014, amended paragraphs 1, 2, 7 and 8 and deleted paragraphs 5, 6, 11-13. An entity shall apply those amendments when it applies IFRS 9.	14. [حذفت هذه الفقرة من الملحق].